# مستقبل التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إعداد
عبد الله مشعان السحيمي

المشرف
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب / ٢٠٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قرار لجنة المناقشة

نوقــشت هــذه الرسالة (مستقبل التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي) وأجيزت بتاريخ ٨ / ٨ / ٢٠٠٤م

**أعضاء لجنة المناقشة** **التوقيع**

**الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع ، رئيساً** .....

**الأستاذ الدكتور موسى سمحة ، عضواً** .....

**الدكتور حسن براري ، عضواً** .....

**الدكتور على الشرعة ، عضواً** .....

**( جامعة آل البيت )**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الإهداء

إلى والدي ووالدتي

وفاءً وعرفانًا بالجميل

مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى وأعانني على إنجاز هذا العمل الأكاديمي المتواضع إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع المشرف على هذه الرسالة لما قدمه من جهد وافر وخير أعانني على إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم التي من شأنها الارتقاء بجودة هذا العمل وإخراجه بالشكل المرجو .

كما لا يفوتني التقدم بالشكر لكل من أعانني وساعدني في إنجاز هذا العمل .

الباحث

مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **قرار لجنة المناقشة** ..... | ب |
| **الإهداء** ..... | ج |
| **شكر وتقدير** ..... | د |
| **قائمة المحتويات** ..... | هـ |
| **ملخص الدراسة** ..... | ز |
| **المقدمة** ..... | ١ |
| **هدف الدراسة** ..... | ٥ |
| **إشكالية الدراسة** ..... | ٥ |
| **أهمية الدراسة** ..... | ٦ |
| **فرضية الدراسة** ..... | ٧ |
| **منهجية الدراسة** ..... | ٧ |
| **الدراسات السابقة** ..... | ٧ |
| **الفصل الأول : مدخل نظري** ..... | ١٢ |
| المبحث الأول : التنمية السياسية ..... | ١٤ |
| المبحث الثاني : المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية ..... | ٢٤ |
| **الفصل الثاني : التنمية السياسية في دول الخليج العربية : البعد الداخلي** ..... | ٣٣ |
| المبحث الأول : بنية المجتمع المدني في دول الخليج العربية ..... | ٣٤ |
| المبحث الثاني : الحاجات الداخلية الدافعة نحو تحقيق التنمية السياسية ..... | ٤٤ |


جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الثالث : التنمية السياسية في دول الخليج العربية : البعد الخارجي** ..... | ٥٧ |
| المبحث الأول : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي بعد الحادي عشر من أيلول ..... | ٥٨ |
| المبحث الثاني : الحرب على العراق وإثرها على التطورات السياسية في الخليج العربي .... | ٧٠ |
| **الفصل الرابع : مستقبل التنمية السياسية في دول الخليج العربية** ..... | ٧٩ |
| المبحث الأول : مجالات وطبيعة الإصلاح والتنمية السياسية المنشودة في دول الخليج ..... | ٨٠ |
| المبحث الثاني : المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية السياسية في دول الخليج العربية ... | ٩٢ |
| **خلاصة واستنتاجات** ..... | ١٠٥ |
| **المراجع** ..... | ١٠٩ |
| **الملخص باللغة الإنجليزية** ..... | ١١٧ |


جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# مستقبل التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

**إعداد**

**عبد الله مشعان السحيمي**

**المشرف**

**الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع**

## ملخص

هـدفت هـذه الدراسة إلى مناقشة عملية التطوير والتنمية السياسية في دول الخليج العـربية وخطـوات الـتحول الديمقراطي التي تنتهجها هذه الدول ومدى تأثرها بالظروف والمعطـيات الداخلـية والإقليمـية والدولـية التي تحيط بهذه العملية وتأثر بها وبمضمونها وبمـستقبلها . إضافة إلى دراسة واقع المجتمعات العربية الخليجية من حيث السمات العامة للمجـتمعات الخليجـية وتطـورها الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على التنمية السياسية الحاصلة فيها ، وذلك من خلال تقييم تجربة دول الخليج العربية في التنمية السياسية والعوامل التـي أثرت على تأخر عملية التنمية السياسية ، بالإضافة إلى تناول بعض النماذج القطرية ومسيرة التنمية السياسية فيها والنتائج التي حققتها في هذا المجال .

وقـد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول رئيسية ، حيث كان الفصل الأول عبارة عن مدخل نظري ، تم من خلاله مناقشة مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بـه ، فـي حـين ناقش الفصل الثاني العوامل الداخلية الدافعة نحو التنمية السياسية في دول الخلـيج العربية . أما الفصل الثالث فقد تناول العوامل الخارجية الدافعة نحو التنمية السياسية فـي هذه الدول وعلى رأس هذه العوامل كان سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي بعد الحـادي عـشر مـن أيلـول وكذلك تم مناقشة الحرب على العراق وإثرها على التطورات الـسياسية فـي منطقة الخليج . أما الفصل الرابع فقد ناقش مستقبل التنمية السياسية في دول الخلـيج العربية من خلال توضيح مجالات وطبيعة الإصلاح والتنمية السياسية المنشودة في دول الخلـيج إضافة إلى تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه مستقبل التنمية السياسية في هذه الدول .

وقـد خلصت الدراسة إلى أن ما شهدته دول المجلس من تطورات سياسية هامة في الـسنوات الأخيـرة تمثل نوعا من أنواع الاستجابة لضرورة التطوير والتغيير التي يفرضها الواقع الداخلي والدولي في نفس الوقت ، إلا أن هذه الاستجابة لم تعد كافية في ظل معطيات الواقـع المعاصـر، الأمر الذي يتطلب تطويرا نوعيا في أنماط الاستجابة المطلوبة في هذا الشأن بحيث يتحتم على هذه الدول الإسراع في عمليات الإصلاح والتنمية السياسية والاتجاه نحـو تحقيق أكبر قدر من الانفتاح السياسي والمشاركة السياسية لمواطنيها بصورة تدريجية وسلمية .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

**مقدمة :**

شـــهدت الـــنظم السياسية الخليجية في الآونة الأخيرة جملة من التطورات السياسية الهامـــة التـــي تـــصب فـــي اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسية وتوسيع تجربة الانفتاح الديمقراطي، وذلك عبر العديد من الآليات والأدوات لعل أبرزها تجربة الانتخابات في عُمان وإفـــساح المجـــال أمـــام المشاركة السياسية للمرأة ، كذلك الحال في دخول عناصر نسائية مجلـــس الـــشورى البحرينـــي ومجلـــس الدولة العُماني ، أيضًا السماح بمشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي في قطر، وتتبنى كافة دول الخليج مشاريع الإصلاح السياسي وذلك استجابة للتطورات التي شهدتها المجتمعات الخليجية وظهور العديد من الحركات والتوجهات المطالبة بالإصلاح السياسي والمشاركة السياسية [١].

ولـــم يحظ موضوع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية باهتمام كبير من قبل المهتمـــين والباحثين. وجرت العادة النظر إلى تلك الدول من زاوية اقتصادية بحتة، كمنتج للـــنفط ومستهلك للبضائع الأجنبية، ومدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي والى حد ما دورها (أو دور بعضها) في حركة السياسة الإقليمية. ولذا فإن الكتابات حول طبيعة النظم السياسية في الخليج وعلاقتها بعامل الاستقرار الداخلي في المنطقة قلّما بُحثت، وفي أكثر الأحوال يتم التعاطـــي مع المنطقة كما لو كانت مجرد بئر نفط بحاجة إلى حماية أجنبية من أطماع دول الجوار مثل العراق وإيران، وأن شعوبها متخلفة عن الركب الحضاري وتقتات على ثقافات وانـــتماءات عفا عليها الزمن، فهم من وجهة النظر هذه مجرد أثرياء يعبثون بكميات هائلة من النقد ويبعثرونها هنا وهناك . هذه الصورة النمطية الماثلة في أذهان عرب وأجانب كلما ذكـــر الخليج وأهله أخذت بالتغيّر، وحظي الوضع السياسي في المنطقة خلال العقد الماضي باهـــتمام أكثـــر جديـــة وإن كـــان في مراحله الأولى بحيث أن دراسات مستفيضة لشؤونه الداخلية، السياسية منها بشكل خاص، بدأت تظهر في الحقل الأكاديمي [٢].

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـــ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا

---

(١) رمـــضان عـــويس ، ازدهار المجتمع المدني.. هل يدعم الديمقراطية الخليجية؟ ، موقع إسلام اون لاين على شبكة الانترنت ، http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2000/11/article6.shtml.

(٢) حمزة الحسن ، آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي ، مجلة شؤون سعودية ، آذار ٢٠٠٣ ، ص٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــتحول بعـــد الاســـتقلال –في الستينيات من هذا القرن– في آسيا وإفريقيا بصورة جلية ، وتبـــرز أهمـــية مفهـــوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقـــد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" فـــي الـــربع الأخيـــر مـــن القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress ، أو التقدم الاقتصادي .Economic Progress وحتـــى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانـــت الاصـــطلاحات المـــستخدمة هـــي الـــتحديث Modernization ، أو التـــصنيع Industrialization. [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويعـــرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) في تقريره لسنة ١٩٩٢ "التنمية المـــستدامة" أو "التنمـــية" بأنهـــا "عمليـــة توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والـــتجارية والزراعية والصناعية وسياسات الطاقة على نحو يفضي إلى تنمية لها أثر باق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"[٢].

ومن هنا يمكن تعريف التنمية بشكل عام بأنها العملية الفاعلة المؤدية الى نماء وتطور وتحـــسن العنـــصر المعين المراد تنميته ونتيجة التنمية هي الوصول الى وضع أفضل من السابق على أن يكون الوضع الجديد أو المؤمل الوصول له مستداما ، كما أن التنمية الجيدة هـــي تلك التي تتحقق دون الإضرار بالشمولية في التغطية أو الانتقاص منها ، والتنمية في الـــوقت الحـــديث تتمـــثل في مجالات عدة مثل التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية وتنمية القـــوى البشرية و التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية العسكرية (التقوية العسكرية) وغيرها من المجالات.

---

(١) ريتـــشارد هـــيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص٢٢.

(٢) برنامج الأمم المتحد الإنمائي ، إدارة الحكم في الدول العربية ، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت : http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/jordan/civil.html.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمـــا التنمـــية الـــسياسية فيقصد بها تحديد وقياس مدى عمق وترسخ البناء القانوني – المؤســـساتي للدولـــة الحديـــثة بأجهـــزتها وتنظيماتها المختلفة ، السلطة التنفيذية ، السلطة التـــشريعية، الـــسلطة القـــضائية، وهـــذا يقود بالضرورة إلى تحديد درجة وسعة المشاركة الـــسياسية في اتخاذ القرار واستبدال العلاقات العامودية (التراتبية) البيروقراطية، بالعلاقات الأفقية (الديمقراطية) التي تحكم العلاقة بين الحاكم (السلطة) والمحكوم (المجتمع) عبر إبرام عقد اجتماعي بينهما يحدد واجبات وحقوق الطرفين.

ويـــرتبط بهذا المفهوم ويتفرع عنه جملة من القضايا والالتزامات والحقوق التي تشكل حزمة واحدة لا يمكن فهم مكوناتها، يأتي في مقدمتها الديمقراطية والتعددية وضمان حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة من خلال الانتخاب الحر للمجالس التشريعية والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وضمان استقلالها وحيادها الذي يحـــدده ويكفلـــه الدستور الضامن لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة والذي من شأنه تأكيد منظومة الحقوق والواجبات للجميع وبما يكفل ترسيخ المواطنة والسلم الأهلي والمدني [١].

وإذا كـــان ينظـــر إلـــى التنمـــية بمفهومها العام على أنها عملية شاملة ذات مضامين اقتـــصادية واجتماعية وسياسية ، أي أنها عملية لا تقبل التجزئة ، وأن أي تحوّل في أحدها يقود دون مناص إلى تحوّل وتغيير في البقية ، وهذا ما استقرّ على تعريفه معظم الباحثين . فـــإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج لم تبحث سوى في إطارها الاقتصادي والاجتماعـــي كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وإيجاد قاعدة صناعية وتوزيع الثروة وما أشبه . لكن التنمية السياسية كنشاط يقوم به المواطن العادي من أجل التأثير في صناعة القـــرار الحكومي ، ظلت الغائب الأكبر لدى صانع القرار ، ولدى الباحثين والكتاب ، الأمر الـــذي أدى إلـــى التشكيك في حتمية وشمولية التنمية، بالنسبة لبعض الدول، خاصة الريعية مـــنها ، أي تلـــك الدول التي تعتمد على مصادر دخل غير (الضرائب) وتقوم بصرفها على التنمية [٢].

---

(١) نجـــيب الحنيـــزي ، منتدى التنمية ، صحيفة الوطن السعودية العدد (٦٣٧) السنة الثانية ــ الجمعة ١٧ ربيع الآخر ١٤٢٣هـــ الموافق ٢٨ يونيو ٢٠٠٢م.

(٢) حمزة الحسن ، آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي ، مجلة شؤون سعودية ، آذار ٢٠٠٣ ، ص٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا شـــك أن هـــناك تماثلاً يصل في بعض الأحيان إلى حد التطابق بين دول الخليج العـــربية في توصيف أنظمتها والنسيج الاجتماعي فيها، ولا شك أن دول الخليج في مجملها تخـــتلف عـــن بقـــية البلدان العربية فيما يتعلق بموضوع التنمية السياسية، لكن هذه الفوارق الناشـــئة من طبيعة الأنظمة نفسها ومن القيم الحاكمة في مجتمعاتها لا تجعلها تصل إلى حد اعتـــبارها نـــسيجاً خاصاً لوحده لا تنطبق عليها موازين التغيير ، وهي بهذا لن تخط منهجاً معزولاً عمّا يجري في العالم، وتنشئ لنفسها تجربة خاصة بها مقطوعة الصلة ومختلفة إلى حد التناقض مع ما يحدث في بلدان العالم الأخرى.

ربمـــا لـــم يكن موضوع التنمية السياسية ملحاً في معظم دول الخليج ـــ مع تفاوت درجـــة الحاجـــة ومقدار الإلحاح في كل دولة على حدة ـــ لأسباب وظروف سياسية وثقافية واقتـــصادية وتاريخـــية، وهـــذه العـــوامل هي ما يجب مناقشته، لمعرفة ما إذا كانت التنمية السياسية أمراً لا مفرّ منه، أي توافر الشروط الموضوعية لتحديث بنى الدولة السياسية.

ويمكـــن القول بأن شرعية التراث السياسي ـــ الإنساني في دول المجلس تمكنها من امتـــصاص الصدمات التي قد تنشأ نتيجة للتفاعل مع فصل التنمية السياسية، فالنظام السياسي الخليجي قائم على الترابط التراثي والمعنوي، وهو نظام أبوي رعوي، له مسوغات تاريخية، وفـــرت الاستقرار والاستمرار القائم على أسس مقننة، ومع التسليم بأن التطور الديمقراطي الخليجـــي يأخـــذ وقـــتا طويلاً غير أن إدراك القادة بأهمية هذا التطور يساعد على استعجال تحقيقه.

أما على الصعيد الخارجي فهناك نوع من الإتفاق داخل الإدارة الأمريكية الحالية على ضرورة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنها دول الخليج بالطبع ، حيث تعتبـــر الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية في دول المنطقة يؤثر على الأمن الداخلي لها الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة قد تتدخل لفرض الديمقراطية على الدول الرافضة لذلك الأمر [١].

لا جـــدال أن دول مجلس التعاون ستكون معنية بهذه التوجهات الأمريكية ورغم أن عـــدم إنكار هذه التوجهات ستؤثر بدرجة أو بأخرى على هذه الدول إلا أنه ينبغي التأكيد أن التغيير هو مطلب خليجي ذاتي يتأثر بمقتضيات ومجريات عملية التطور والنمو الذي تشهده المجتمعات الخليجية وليس مرتبطاً بدواعي الانحناء للعاصفة أو استجابة لمطالب الغير .

---

(١) أحمد منيسي ، الديمقراطية الآن ، جريدة الأهرام المصرية ، ٢٠٠٣/٤/١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**هدف الدراسة:**

تهـــدف هذه الدراسة إلى تناول المجتمعات العربية الخليجية من حيث السمات العامة للمجـــتمعات الخليجـــية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على التنمية السياسية ، بالإضـــافة إلـــى دراسة وتقييم تجربة دول الخليج العربية في التنمية السياسية والعوامل التي أثرت على تأخر عملية التنمية السياسية في هذه الدول كما يلاحظ حالياً . بالإضافة إلى تناول بعض النماذج القطرية ومسيرة التنمية السياسية فيها والنتائج التي حققتها في هذا المجال .

ومحاولة دراسة أثر الضغوطات والمشاريع الخارجية الهادفة إلى فرض الديمقراطية على المنطقة حسب المفهوم والمنطق الأمريكي ، وهذا ما تمثل في مشروع الشرق الأوسط الكبيـــر الذي أطلقته الولايات المتحدة حديثاً ، والذي يتضمن تصوراً أمريكياً لمنطقة الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج العربية ودول مجاورة مثل أفغانستان وباكستان وتركيا وإيران ، وتتركز الفكرة الرئيسية للمشروع على نشر قيم الديمقراطية والحرية السياسية في هذه الدول وذلـــك لإنهـــاء حالات عدم الاستقرار التي تعيشها هذه الدول بسبب فقدان المواطن لحريته السياسية وقدرته على المشاركة في تنمية بلاده والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي فيها .

مركز ايداع الرسائل الجامعية

**مشكلة الدراسة :**

منذ استقلال دول الخليج العربية من الاستعمار وشروعها في بناء الدولة ومؤسساتها المخـــتلفة عانـــت العديد من المشاكل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والطبيعة القبلية للمجـــتمعات الخليجـــية والمشاكل الإقليمية ، فقد ركزت هذه الدول على التنمية الاقتصادية والتعلـــيم والـــصحة وغيرها من الأنشطة الأخرى واعتمدت في الجانب السياسي على البنى التقلـــيدية للأنظمة الحاكمة ولم تسعى إلى تطوير المؤسسات السياسية كالأحزاب والبرلمانات والانـــتخابات وحقـــوق الإنـــسان ، ومـــع تطور المجتمعات الخليجية وانفتاحها على العالم الخارجي وتعرضها للمؤثرات الخارجية التي لا يمكن التحكم بها أو إيقافها ظهرت العديد من الحـــركات والاتجاهـــات التـــي تطالب بإحداث تغييرات سياسية ومن هنا أخذت معظم دول الخلـــيج العـــربية بالاهتمام بالتنمية السياسية في مجتمعاتها وهذه العملية واجهت العديد من الـــصعوبات والمعوقات التي أملتها طبيعة المجتمع الخليجي والأنظمة السياسية الحاكمة فيها ،ومـــن هـــنا تـــتحدد مشكلة الدراسة في أن التنمية السياسية في دول الخليج العربية لم تكن مـــبادرة ذاتـــية من الأنظمة الحاكمة بل أنها جاءت انعكاساً للتطور في المجتمعات الخليجية بالإضـــافة إلى العوامل الخارجية التي تمارس الضغوط من أجل إجراء التغييرات السياسية في دول الخليج العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أهمية الدراسة :**

تتبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارين أساسيين :

***أولاً : الاعتبار العلمي :***

١- إن هـذه الدراسة تسعى إلى الوصول إلى البعد العملي للتنمية السياسية في دول الخليج العـربية ولا تكتفـي بالبعد النظري ، حيث تحاول رصد التصورات الملائمة لتحقيق التنمية السياسية حسب ما يتناسب مع البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تمتلكها هذه الدول .

٢- إن دراسـة التنمـية السياسية في دول الخليج العربية تستوجب دراسة مختلف العوامل الأخرى المرتبطة بها والتي تؤثر وتتأثر بها على اعتبار أن عملية التنمية السياسية لا تحدث بمعزل عن المؤثرات الأخرى في المجتمعات الخليجية .

٣- إن هذه الدراسة تهدف كذلك إلى الرصد المعرفي لعملية التنمية السياسية في دول الخليج العربية لتسهم في زيادة الدراسات حول هذا الموضوع بشكل أكاديمي محايد .

مكتبة الجامعة الاردنية

***ثانيا:الاعتبار العملي :***

١- إن دول الخلـيج العـربية لـم تهتم بعملية التنمية السياسية منذ نشأتها وأولت قطاعات أخـرى أهمـيه أكبر وفي هذه المرحلة تسعى كافة دول الخليج العربية إلى إحداث نوع من التنمية السياسية في مجتمعاتها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع .

٢- شـهدت دول الخلـيج العربية تقدما علميا كبيرا بالإضافة إلى النشاط الواسع للصحافة الخليجـية الداخلية والخارجية ، الأمر الذي انعكس بالضرورة على الوعي الثقافي والسياسي لـدى المجـتمعات الخليجـية ومطالـبة العديد من المثقفين الخليجيين بالإصلاح السياسي والتحديث السياسي .

٣- إن عـوامل التحدي والاستجابة التي تمتلكها دول الخليج العربية تخضع لمدى قدرة هذه الـدول علـى التعامل مع المؤثرات الداخلية والخارجية ، فالضغوط الداخلية يمكن احتواءها والـتعامل معها بالتدرج الإصلاحي الذي تمارسه دول الخليج العربية منذ فترة طويلة ، أما الـضغوط والمؤثرات الخارجية فقد تسبب إرباكاً لصانع القرار السياسي في هذه الدول نظراً لتعقـيدات المواقف الدولية من هذه القضايا وضرورة الإسراع في اتخاذ الخطوات المناسبة للإصـلاح بأسرع وقت ممكن ، وبذلك فإن دراسة أثر هذه الضغوط يشكل العامل الأساسي في فهم طبيعة التحول السياسي في المنطقة ومستقبله .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**فرضية الدراسة :**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية هي :

إن التنمـــية الـــسياسية في دول الخليج العربية جاءت تلبية لعوامل وضغوط داخلية أملتها التطورات المجتمعية في البيئة المحلية وأيضاً استجابة لضغوط خارجية على هذه الدول تدفع باتجاه إحداث التنمية السياسية فيها.

**منهجية الدراسة :**

***أولاً : المنهج الوصفي***

ويساعد هذا المنهج في تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها وهي التنمية السياسية فـــي دول الخليج العربية ، وفي تحديد الشكل العام لطبيعة التنمية خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية وكيفية ثم تبويب وتصنيف هذه المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة من حيث بحث موضوع الدراسة .

***ثانيا : المنهج التاريخي :***

يهـــتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية كمصادر أساسيه لبياناته ، لكنة يختلف عن التاريخ الذي يهتم بالمتابعة الزمنية للوقائع فقط ، حيث يستخدم المنهج التاريخي هذه الوقائع لتفسير الظواهر السياسية ، ويهدف هذا المنهج في الأساس إلى محاولة كشف العلاقة السببية بين إحداث الظواهر وعرضها بشكل يساعد في إدراك وكشف مقوماتها ،وعلية سوف يساعد هذا المنهج في دراسة التنمية السياسية في دول الخليج العربية من حيث تفسير هذه الظاهرة ، وكشف العلاقة السببية بين عملية التنمية والمؤثرات الداخلية والخارجية.

**الدراسات السابقة :**

إن الدراســـات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة قليلة حيث أن اغلب الدراسات التـــي تناولت دول الخليج العربية ركزت على مواضيع أخرى كالاقتصاد وغيرها ولم يحظ موضـــوع التنمـــية السياسية بالاهتمام الكافي هذا بالإضافة إلى أنه في الدراسات الأجنبية لم تكن التنمية السياسية في دول الخليج العربية موضع اهتمام لديها خاصة وأن موضوع النفط اســـتحوذ علـــى أغلب الاهتمام في الدراسات الغربية ، وفي ما يلي أبرز الدراسات العربية والغربية التي تناولت موضوع التنمية السياسية في الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**دراســة محمــد شحات عبد الغني (٢٠٠١) بعنوان (تجربة الإصلاح السياسي في سلطنة عُمان ) .**

تناولت هذه الدراسة التطور السياسي في سلطنة عمان مبرزة أهم التطورات السياسية التــي شــهدتها السلطنة من حيث الأخذ بمبدأ الشورى وإنشاء مجالس للشورى التي اهتمت بعملــية الإصلاح السياسي ، وتتطرق الدراسة إلى الضغوط الدافعة إلى الانفراج السياسي والمطالــبة بإخــضاع الحكــومات للرقابة الشعبية ، وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في العمل السياسي ، وإن السلطنة هي الدولة الخليجية الأولى التي بدأت بإدخال إصلاحات سياسية على بنيتها التنظيمية والدستورية ، حيث عملت على تعديل هياكلها الإدارية ، وسمحت بانتخابات بلدية محدودة نوعاً ما أعطت المرأة عددا من المقاعد بالتعيين في المجالس البلدية مما قدم صيغة خاصة للديمقراطية قدمتها السلطنة .

وعرضــت الدراســة لمــراحل تطور عملية الإصلاح السياسي في عمان ومميزات البــرلمان العُمانــي وتعرض الدراسة إلى أبرز مراحل التطور التاريخي لتجربة الشورى العُمانــية وإلــى أهــم الــتحولات التي شهدتها هذه التجربة ومنها الانتقال من طور البداوة والتقليدية إلى طور التحديث والعصرنة دون أن يعني ذلك تجاوز الأنماط القديمة التي أستند إلــيها الــنظام السياسي كمصدر لشرعيته ، كذلك امتياز تجربة المجلس الاستشاري بسمات أتاحت تطورات مستقبلية جديدة بالإضافة لمجموعة من التحولات الأخرى .

وانتهت الدراسة إلى استعراض مميزات التجربة العُمانية ومنها أن هذه التجربة تعتمد ترســخ أسس الاستقرار السياسي ، وتتوافق مع نهج تدريجي تبنته الدولة يقوم على ضرورة الحفاظ على خصوصية المجتمع العُماني من ناحية وعدم محاكاة نماذج غربية لا تتماشى مع واقــع المجتمع العُماني ، كما ــ أن الطبيعة القبلية للمجتمع العُماني لا تزال تلعب دورا في الحــياة الــسياسية ، وأخيــرا يعطي مبدأ التدرج في تكريس الممارسة الديمقراطية للمواطن فرص التمرس على التجربة الديمقراطية ويعطي القيادة فرصة لتقييم التجربة .

**دراســة مركــز الخليج للأبحاث (٢٠٠٣) بعنوان (الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية )**

تناولت هذه الدراسة الإصلاح في المملكة العربية السعودية ومنطلقات هذا الإصلاح ، وأشارت الدراسة إلى ضرورة أن يشمل الإصلاح كافة المجالات في السعودية .

أمــا بالنــسبة للإصــلاح السياسي فأشارت الدراسة إلى أهم قضايا وأبعاد الإصلاح الــسياسي ومــنها تحديث أطر الدستورية والقانونية وإن العائلة الحاكمة في السعودية تهتم بالإصــلاح وإنــه السبيل الأمثل لاستقرار الحكم ، ومن هذا المنطلق فإنه من المهم مراجعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطـــر الدســـتورية والقانونية على النحو الذي يغلق الباب أمام أية تساؤلات بشان الخلافة الـــسياسية ، أما المبدأ الثاني فهو إقرار التدرج في الإصلاح السياسي حيث يسود اعتقاد لدى العديـــدين من إنه من الممكن التحكم في بدء الإصلاح لكن لا يمكن التنبؤ إلى أين يمكن أن يقود لذا ترى الدراسة إن الإصلاح التدريجي هو الحل لتجاوز أية مخاوف بهذا الخصوص ، والقضية المهمة في الإصلاح السياسي في السعودية هي المطالبة الشعبية بالمشاركة السياسية حـــيث أدت الأوضـــاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها السعودية إلى إلغاء بعض برامج الـــرفاه والحاجـــه لفرض ضرائب لكن الرأي الشعبي إزاء ذلك هو مبدأ (لاضريبة من دون تمثيل ) مما يزيد من الحاجة إلى إصلاحات سياسية ، بالإضافة لذلك وجود مطالبات بمعالجة مظاهـــر التمييـــز بـــين المواطنـــين ، وأشارت الدراسة إلى دور الإدارة المحلية في التنمية الـــسياسية حـــيث تذكر دورها في إتاحة الفرصة للتدريب والممارسة السياسية لهم في إطار النظام العام للدولة .

وأخيرا تتناول الدراسة الإطار الاقليمي والدولي للإصلاح السياسي في السعودية وبيان اثاره خاصة مع نجاح تجارب الإصلاح في بعض دول الخليج العربية ، كذلك العلاقة مع الولايات المتحدة ومطالبتها للنظام السعودي بالإصلاح .

**المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٣)بعنوان (رؤى استشراقية دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات عراق ما بعد صدام )**

بحثت هذه الدراسة في العلاقات الخليجية العراقية وآثار انهيار نظام الرئيس العراقي علـــى دول المجلـــس والاســـتراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد احتلال العراق حيث توضـــح الدراســـة أن هـــناك نـــوع من الاتفاق داخل الإدارة الأمريكية على ضرورة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية في دول المنطقة يؤثر على الأمن الداخلي لها مما يعني أنها سوف تتدخل لفرض الديمقراطية علـــى الـــدول الرافضة لذلك ، وتشير الدراسة إلى ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي كولن بـــاول عـــن مـــا يسمى الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ، وهي فكرة تقوم على إصلاح الأنظمـــة السياسية وتغيير المناهج وإفساح المجال للمجتمع المدني على حساب الدولة ،كذلك تـــصريح رئيس مجلس السياسات الدفاعية الأمريكية حيث يشير إلى أن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا من دون إدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية على الأوضاع القائمة في المنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتـــناول الدراســـة كـــذلك الخطوات الإصلاحية التي قامت بها دول الخليج العربية لتعزيـــز الديمقـــراطية والإصـــلاح السياسي ، ثم تناول الدراسة الرؤى المستقبلية لمسيرة الديمقراطية في دول الخليج العربية .

وانتهت الدراسة إلى القول بأن الاحتلال الأمريكي للعراق يفرض تبعات جديده على دول مجلـــس التعاون ، وأن الأولويات المتحدة تعمل على بلورة إستراتيجية جديدة للمنطقة وإنه يجب على دول مجلس التعاون التعامل مع هذه الأوضاع بشكل إيجابي وأن تعمل على تحـــديث البنـــى السياسية فيها انطلاقا من حاجات مجتمعاتها وان لا تنتظر الحلول الخارجية التي لا تناسبها .

**دراســـة إيـــزابيل جاكـــب ( Jaques,2003) بعـــنوان (الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي )**

هـــدفت هـــذه الدراســـة إلـــى إلقـــاء الـــضوء على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعـــية المـــتعددة التـــي تواجه البلدان العربية في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة المتصلة بالعولمة والتحرير والانفتاح . وتتضمن تلك التحديات تزايد معدلات الفقر والبطالة والـــنمو الـــسكاني، إضـــافة إلى ضعف التشريعات والمؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان وانعـــدام الـــشفافية والمسؤولية عند بعض الحكومات . كذلك فإنه من المؤكد أن الحرب في العـــراق ستكون لها آثار على التنمية في الإقليم ، وستضيف بعداً آخر للتحديات التي تواجه البلدان العربية .

وتـــشير الدراســـة إلـــى الرأي القائل بأن المصالح المشتركة يجب أن تشجع الغرب والعالم العربي على العمل سوياً على أساس قيم عالمية مشتركة من أجل الوصول إلى أهداف مشتركة. الإصلاح السياسي على الرغم من التشابه اللغوي والثقافي إضافة إلى الاشتراك في القـــناعات القومـــية فإن البلدان العربية تتباين في حجمها ومواطنيها وفي مواردها ومعدلات نمـــوها السياسي والاجتماعي.... وهنالك تباين أيضاً في مقدار احترام تلك البلدان للمشاركة الـــسياسية واحتـــرام التعددية والحقوق المدنية الأخرى . كما تتفاوت في تلك البلدان درجات الـــنمو الاجتماعـــي المدنـــي وفـــي توجهاتها السياسية والفلسفية، فبعضها يميل نحو الفكر الأيديولوجي الإسلامي البحت والبعض الآخر نحو الفلسفة العلمانية. وتعيش الكثير من البلدان العربية خلافات ثنائية بعضها قصير الأمد والآخر طويل الأمد، وتتسبب تلك الخلافات أحياناً فـــي حـــدوث شـــقاقات إقليمية ودولية . ومع أن عملية المشاركة السياسية أمر لا يتنافى مع المـــبادئ الإســـلامية لم تحدث حتى الآن تطورات ديمقراطية في البلدان العربية بالقدر نفسه الذي حدثت به في البلدان الأخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**دراســة علــي ســيد آب عويمر (٢٠٠٣) بعنوان ( أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٠-١٩٩٩ )**

تتــناول هــذه الدراســة وضع مجلس التعاون لدول الخليج العربية واثر التحولات المختلفة على مساره سواء على الأصعدة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية وذلك بالتركيز على عقــد التــسعينيات ، حيث انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة ، وبروز النظام العالمي الجديد .

وفــي مجــال الــتطورات السياسية والاقتصادية في دول مجلس التعاون ركز على الدراســة علــى التطور السياسي الممثل في ظهور النخب القبلية وظهور الأسر الحاكمة ، وظهــور الــسلطة الحكومــية ، حيث أنه فيما يتعلق بأنظمة الحكم فباستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحكمها قبائل رئيسية عدة ، فإن نظام الحكم في دول الخليج العربية قائم علــى القبــيلة أو العشيرة كوحدة سياسية ، وسلطة الحاكم هي امتداد لسلطة زعيم القبيلة أو سلطة العشيرة .

ورصــدت الدراسة عدداً من التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العــربية ومــنها انتشار البطالة وضعف المشاركة السياسية وتراجع دولة الرفاه وذلك بسبب تــراجع عائــدات النفط وزيادة عدد السكان بمعدلات كبيرة وصلت إلى ٣,٥% سنة ١٩٩٦ وهــي مــن أعلى المعدلات عالمياً إضافة إلى زيادة النفقات العسكرية والأمنية ، وقد قدمت الدراســة عدداً من المقترحات في هذا الصدد تمثلت في تشجيع الإبداع ودعم التفوق العلمي والاتفاق على فلسفات تعليمية وتربوية موحدة لدول مجلس التعاون ، والاهتمام بالتعليم الفني والمهني الحديث والمراجعة الشاملة للفلسفات التعليمية .

ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تتطرق إلى موضوع التنمية السياسية في دول الخليج العربية بمفهومها الشامل الذي تطرقت إليها دراستنا ، فالبعض من الدراسات السابقة تــناول موضوع الإصلاح السياسي أو التطور الديمقراطي في بعض دول المجلس ، كما في دراســة عبد الغني التي تناولت تجربة الإصلاح السياسي في سلطنة عُمان ، ودراسة مركز الخلــيج التــي ركزت على الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية ، أما الدراسات الثلاث الأخرى فقد تناولت دول الخليج ككل وتحدثت عن القضايا العديدة التي تواجهها ولكن دون تركيز واضح ومركز على قضية التنمية السياسية في هذه الدول .

ومن هنا قد جاءت هذه الدراسة لتتمايز عن ما سبقها من دراسات بكونها أول دراسة أكاديمية (جامعية) تناقش الجوانب التنموية في الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطي في دول الخلــيج العربية ، مع التركيز على بناء المجتمعات المدنية والمؤسسات الأهلية في هذه الــدول ، بعــيداً عن النظرة التقليدية لدول الخليج العربية باعتبارها آبار نفط ، ومجتمعات متخلفة عن ركب الحضارة الإنسانية ، إضافة إلى تركيز هذه الدراسة على الضغوط الداخلية والخارجية في هذه البلدان باتجاه تحقيق التنمية السياسية الشاملة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الأول

## مدخل نظري

يلاحظ أن معظم الكتابات العربية في التنمية السياسية لا تهتم كثيراً بقضية تحديد المفهوم ، وتعريفه وتوضيح أبعاده ، استناداً إلى أن المفهوم أصبح بديهياً ومسلماً ليس في حاجة إلى التعريف ، حتى اختلط المعنى العلمي للمفهوم بالمعنى الشائع الذي لا يستند بالضرورة إلى أساس صحيح من الاستخدام ، فقد أصبح مفهوم التنمية يطلق على أي شيء كمفهوم براق ، دون فهم لأبعاده ومحتواه ، بل أن البعض يوسع من إطار هذا المفهوم ، بحيث يجعله مفهوم مفتوحاً ، يجب أن يكون ماثلاً في الأذهان عندما نفكر في كيفية جعل مجتمعاتنا أكثر ثراءً واستحقاقاً للحياة والتطور [١] .

لم يبدأ الاهتمام بالتنمية السياسية إلا في عقد الستينيات من القرن السابق ، حيث بدأت الدولة المستقلة ترى أن التنمية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية ما هي إلا قرار سياسي تحاول من خلاله النخبة الحاكمة أن تجعل من نظامها ذا شرعية وفاعلية ، يتمتع برضا الشعب ، ويبذل قصارى جهده في أن يقدم خدمات للشعب ومن خلال كل ذلك يصبح فاعلاً ، إذ أن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق أمورٍ عدة من خلال تحقيق التكامل القومي ، وذلك عن طريق إذابة الفوارق العرقية والقومية والقبلية أو الأيدلوجية في بوتقة القومية ، وفي إطار النظام السياسي الكفء ذي الفاعلية والشرعية .

فالتنمية السياسية هي مصطلح جديد برز بعد أن بدأت الدراسات والأبحاث تتثبت من أن النظام السياسي شأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل ، ولذلك لابد من تحديد الهوية السياسية للتنمية والتي تعني تحقيق التفاعل بين النظم المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والبنى الفرعية ، والبنى الحكومية كذلك ، ومن أجل تحقيق أهداف معينة لا يمكن تحقيقها إلا بعمل حكومي بحت أو بعمل مجتمعي أي بنشاط مزدوج ، ألا وهو نشاط الأبنية الحكومية ونشاط الأبنية المجتمعية طرف التفاعل ، لأن السياسة وظيفة مجتمعية تحقق أهداف هذا المجتمع [٢].

---

(١) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص٥٧.

(٢) بيرتراند بادي ، التنمية السياسية ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغـــم عدم الاتفاق على مصطلح محدد لتعريف التنمية السياسية ، إلا أنها يمكن أن تـــتمحور فـــي أبسط معانيها حول ترشيد ممارسات السلطة السياسية ، وجعل المجتمع أكثر قابلـــية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام ، وتوفير الظروف التي تكفـــل حـــل الأزمات الناجمة عن التطور السياسي مثل أزمة الشرعية والمشاركة والتوزيع والهوية والتكامل .

ويرتبط بهذا المفهوم ويتفرع عنه جملة من القضايا والالتزامات والحقوق التي تشكل حـــزمة واحـــدة تتـــشابك مكوناتها ، يأتي في مقدمتها الديمقراطية والتعددية وضمان حقوق الإنـــسان والتداول السلمي للسلطة من خلال الانتخاب الحر للمجالس التشريعية والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وضمان استقلالها وحيادها الذي يحـــدده ويكفلـــه الدســـتور الضامن لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة والذي من شأنه تأكيد منظومة الحقوق والواجبات للجميع وبما يكفل ترسيخ المواطنة والسلم الأهلي والمدني [١].

وسيحاول هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم التنمية السياسية والنظريات المتعلقة به والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة به وخصوصاً مفهوم بناء المجتمع المدني ، من خلال توضيح المفاهيم المختلفة للتنمية السياسية وكيفية تناولها من قبل الفلاسفة والمفكـــرين ومـــدى تأثـــر هذه المفاهيم بالتراث الفكري والفلسفي الغربي الذي يتملك خبرة تاريخية وتقاليد مجتمعية مختلفة على القيم والخبرات التي تمتلكها معظم دول العالم الثالث ، وخصوصاً الدول العربية الإسلامية .

(١) نجيب الحنيزي ، منتدى التنمية ، صحيفة الوطن ، العدد (٦٣٧) السنة الثانية ، ٢٨ حزيران ٢٠٠٢م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الأول

## التنمية السياسية

الـــنمو فـــي الشيء يفترض ازدياد وزنه أو حجمه أو قيمته ، أي بمعنى "الزيادة في الشيء " ، وقد تكون الزيادة طبيعية نتيجة لعمليات التغير التي تحدث في العنصر أو الشيء ، أو قد تكون الزيادة في الشيء مفتعلة ومقصودة ومخطط لها من قبل النظام السياسي ، وهنا فـــإن مفهـــوم التنمية يعني في هذه وكأنه كتلة مادية يحقن بها المجتمع بهدف الحصول على زيادة في الدخل القومي [١].

بـــرز مفهـــوم التنمية السياسية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يـــستعمل هـــذا المفهوم منذ عصر آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء ، فالمصطلحان اللذان استخدمهما التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي ، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التغريب أو التصنيع [٢].

وقـــد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد ثم انتقل إلى حقل الـــسياسة مـــنذ ستينات القرن الماضي عل أيدي رواد لجنة السياسات المقارنة التي أخرجت سلـــسلة فـــي سبعة مجلدات تحت عنوان "التنمية السياسية" ساهم فيها كل من لينوارد بايندر (Binder ) ، وجيمس كولمان (Coleman) ولوسيان باي (Pye ) وسيدني فيربا (Verba)

ومنذ ظهور التنمية السياسية كحقل جديد في علم السياسة ، يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية ، ظهر كم هائل من الكتابات حول هذا المفهوم ، يصعب تتبعها أو تقصيها ، تدور جمـــيعها حول المضمون نفسه وتسعى للغاية نفسها إنطلاقاً من نفس المسلمات التي انطلقت منها الكتابات الأولى في التنمية السياسية [٣] .

ويتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يـــشتق لفظ "التنمية" من "نمـــّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح،

---

(١) جورج قرم ، التنمية المفقودة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص١٠.

(٢) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٢٣١.

(٣) المرجع السابق ، ص٢٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي ، وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة . ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب. وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها [١].

**تعريف التنمية السياسية**

نظراً لعدم وجود مصطلح محدد لتعريف التنمية السياسية ، فقد اتخذ هذا المفهوم ثلاث منظورات رئيسية هي المنظور التاريخي ، والمنظور النمطي ، والمنظور التطوري . حيث تعرف التنمية السياسية من الجانب التاريخي على أنها المجموع الكلي للتغيرات في الثقافة والبنيان السياسيين والمرتبطة بعمليات التحول الكبرى للتحديث الاجتماعي والاقتصادي التي بدأت أولا في أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر وانتشرت فيما بعد بشكل غير متساوي وغير كامل عبر العالم .

أما الجانب النمطي فإنه ينظر إلى العملية كحركة انتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث ، بحيث يمكن تمييز الأنماط التي تساهم في هذا الانتقال إما بواسطة

---

(١) نصر عارف ، مفهوم التنمية ، موقع إسلام اون لاين على شبكة الإترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٢ : على الرابط التالي :
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من السمات الوظيفية للنظم السياسية ( قديمة أو حديثة ) أو بواسطة ما يمكن وصفه بأنه هياكل تحديث مثالية.

أما من الجانب التطوري فينظر إلى عملية التنمية السياسية على أنها زيادة في مقدرة الـرجل الـسياسي على بدء وإنشاء هياكل اجتماعية جديدة وتدعيم الثقافات ومعالجة أو حل المشاكل واستيعاب وملائمة المتغيرات المستمرة والعمل بشكل هادف وخلاق لإنجاز أهداف اجتماعية جديدة [١].

وحـاول بعض المفكرين أن يقدم وصفاً للتنمية السياسية فذكر أنها توفر درجة عالية مـن التمايـز بين الوظائف وتحقيق التكامل في الهياكل والوظائف الاجتماعية ، وبأنها ذلك الـنظام العقلاني والرشيد الذي يتمتع بالولاء والتأييد الشعبي والذي يحافظ على هامش واسع مـن المشاركة السياسية وتوافر أمن واستقرار النظام . كما يرى البعض أن التنمية السياسية هـي وجـود حالة اجتماعية تضمن تعدد الآراء والتوازن السياسي واستيعاب الفئات الجديدة دون عنف الرقابة السياسية إضافة إلى توافر التعددية الحزبية [٢].

ويقدم (لوسيان باي) عشرة مفاهيم للتنمية السياسية ، وهي [٣] :

١- التنمية السياسية كمتطلب سياسي للتنمية الاقتصادية : فالتأكيد – هنا – على دور التنمية الـسياسية فـي تـسهيل أو إعاقة النمو الاقتصادي ، فطبقاً لتقرير (باي) : " يمكن أن تلعب الظروف السياسية والاجتماعية دوراً حاسماً في إعاقة أو تسهيل التقدم في متوسط دخل الفرد ومن ثم من المناسب فهم التنمية السياسية على أنها حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي " .

٢- التنمـية السياسية كنمط لسياسة المجمعات الصناعية ، والافتراض الأساس هنا هو " أن الحـياة الـصناعية تولد نمطاً أصيلاً ومشتركاً للحياة السياسية يمكن لأي مجتمع أن يحاول الاقتراب منه سواء كان صناعياً أو غير صناعي .

---

(١) محمد علي ، دور المثقفين في التنمية السياسية , دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٥م , ص ٩٥ .

(٢)نـداء الـشريفي ، التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها ، مجلة دراسـات – العدد الحادي عشر – شتاء٢٠٠٢ .

(٣) عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص٧٠-٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التنمـــية الـــسياسية كتحديث سياسي : يؤكد على أن التنمية السياسية تعني دراسة البلاد الغـــربية المـــتقدمة والحديثة ، وطرق محاكاة الدول النامية لها فهو يعني " أن البلاد الحديثة والغربية هي صانعة الموضة ومحددة العصر بالنسبة للتنمية السياسية ".

٤- التنمـــية السياسية كتصميم للدولة – القومية ، فالتنمية السياسية تتكون من " تنظيم الحياة السياسية وأداة الوظائف السياسية طبقاً للمعايير المتوقعة من الدولة – القومية الحديثة " فهي " العملـــية التي أصبحت بها المجتمعات التي تعد دولاً قومية من حيث الشكل والهيبة الدولية – دولاً قومية في الواقع " .

٥- التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية ، وينصب التأكيد على العلاقة التبادلية بين التنمية الـــسياسية والتنظـــيم " القانونـــي والإداري " للمجتمع ، فتأسيس بيروقراطية فعالة ضروري للتنمية ، والتنمية ضرورية لدعم هذا التنظيم .

٦- التنمـــية الـــسياسية كتعبئة ومشاركة جماهيريتين : فالتنمية السياسية تتضمن بداءة دور المواطنة ومعايير جديدة للولاء والانخراط .

٧- التنمـــية الـــسياسية كبناء الديمقراطية ، فهي " مرادف أو يجب أن تكون مرادفاً لإقامة المؤســـسات الديمقراطية والأخذ بممارستها " فالافتراض من الأساس هو " أن الشكل الوحيد للتنمية السياسية هو بناء الديمقراطية " .

٨- التنمية السياسية كاستقرار وتغير منتظم : ويقوم هذا التعريف على أساس الإحساس بعدم التوافق بين التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية والديمقراطية ، ومن ثم انصب الاهتمام على " مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم والهادف " .

٩- التنمية السياسية كتعبئة وقوة : فتدرك التنمية السياسية على أنها قدرات النظام السياسي ، فالأخير " يمكن تقديره على أساس مستوى أو درجة القوة المطلقة التي يستطيع النظام تعبئتها وعلى أساس تعبئة وتخصيص الموارد .

١٠- التنمـــية الـــسياسية كجانـــب من الجوانب المتعددة لعملية التغير الاجتماعي ، وهذا هو المفهوم الذي توصل إليه باي ، فالتنمية السياسية ترتبط بالجوانب الأخرى للتغير ، ولا وجود لمجـــال مـــستقل للتنمية السياسية إلا في إطار التغير كظاهرة مجتمعية أي كجزء من عملية التغير الاجتماعي التي لا يستطيع أي جزء أو بعد من المجتمع فيها أن يتخلف أو يهمل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وصل باي من هذا التصنيف إلى فكرة اعتبرها أكثر شمولاً عن التنمية السياسية من المعاني التي ناقشها والتي تؤكد على جوانب محددة ، وهي أن التنمية السياسية جانب من عملية التغيير المتعددة الجوانب ، وأن هذا الجانب يقوم على عناصر ثلاثة جوهرية هي[١] :

**أولاً – تعزيز المساواة :** يفترض بروز المواطنين الفاعلين والمسؤولين العازمين على المشاركة ، على قدم المساواة في الحياة السياسية لمجتمعهم . ينتهي بسن القوانين العامة أيضاً مساوية للجميع ، وبإجراء الاختيار أو الفرز السياسي الذي يدعو إلى الجدارة فقط والذي يمنح فرص نفس النجاح والترقية إلى كل فرد .

**ثانياً– تحسين قدرات النظام السياسي:** يتضمن تعزيز النشاط الحكومي، وفاعليته وعقلانيته . يترجم هذا التحسين بمجهود متواصل للتجديد والتكيف مع التحول ، بوسائل التعبئة المتنامية بدون توقف لمختلف الوسائل الإنسانية والمادية ، وأخيراً عن بث وإعادة استنتاج القيم الأساسية ، القادرة على ضمان استمرارية النظام السياسي .

**ثالثاً – التمايز الهيكلي** : وهو يشير إلى تميز البنى واضطلاع كل منها بوظيفة محددة ، أي أنه يتضمن نوعاً من تقسيم العمل داخل أبنية الحكومة ، كما يتضمن نوعاً من الاندماج بين العمليات والأبنية . فالتميز لا يعني تجزئة وعزله الأجزاء المختلفة للنظام السياسي ، وإنما تخصصاً قائماً على معنى مطلق للاندماج [٢].

وهناك ست أزمات تحيل الواحدة منها على الأخرى وأن كل نظام ينبغي أن يتجاوزها ليؤمن نجاح نموه السياسي وهذه الأزمات هي [٣]:

أ. **إشكالية الهوية :** مرتبطة بإبراز معنى عميق للهوية داخل شعب معين ، ومن ثم لخلق إحساس دائم لدى كل فرد بالانتماء إلى جماعة إقليمية محددة . في الدول الحديثة تكون هذه الضرورة محاربة من قبل الانتماءات المحلية ومرجعيات تقليدية متنوعة رابطة الأفراد إلى كيانات مجزأة : جماعة إثنية عرقية ، قبلية ، عشيرة ، نسب ، الخ ... الأزمة الناتجة عن مثل هذا التنافس لا يمكن أن تعدل إلا بتعديل

---

(١) بيرتراند بادي ، التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص٦٣-٦٤.

(٢) عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص٧٤.

(٣) بيرتراند بادي ، التنمية السياسة ، مرجع سابق ، ص٦٤-٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهياكل الاجتماعية وبمجهود من التعبئة يستهدف العمل على تقليص السمات الثقافية من نوع "الرعية " .

ب. **إشـــكالية الشرعية :** تنشأ عن صعوبات العمل على إقرار سلطة ومسؤولية حكومية مركـــزية وحـــيدة ، تحتكـــر مخـــتلف أشكال الإكراه المشروع داخل الدولة الفتية ، ويـــتقاطع مع هذه الأزمة عدد من المشاكل الواقعية المعروفة جيداً : كيف ينبغي أن تكون العلاقة بين الإدارة المركزية والسلطات المحلية التقليدية ؟ الدور الذي يجب أن تلعبه الأجهزة البيروقراطية المدنية والعسكرية ، في الحياة السياسية والوطنية ؟ كيف ينبغـــي أن تؤمن التنظيم والانتقال بين الهياكل الكلونيالية والهياكل السياسية الجديدة التي وضعت أثناء الاستقلال ؟

ج. **إشكالية الاختراق :** ترتبط بضرورة وضع سياسات قادرة لتعم كل المواطنين ولتدرك الحـــياة اليومـــية للشعب من أجل الهياكل الحكومية القائمة ، يمر الحل لهذه المشاكل الجديـــدة بخلق سلسلة من المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية ، مباشرة لممارسة اختصاصها وذلك حتى في القرى الأكثر بعداً عن المركز ، تتضمن هذه الأزمة أيضاً تحديـــد الأساليب المتوافقة للتدخل ( التخطيط ، التأميم ، الرقابة الحكومية ، التشريع الاقتـــصادي ، الاجتماعي والثقافي ) ، إنها تعني أخيراً تنفيذ سلسلة من التحضيرات تـــستهدف بـــناء الـــثقة بـــين القيادات (ورعاياهم) للتغلب على خمول هؤلاء وإيقاظ الاهتمام فيهم بموضوع السياسة الحكومية .

د. **إشـــكالية المـــشاركة :** تنتج بدورها عن التدفق المفاجئ للفاعلين الجدد داخل اللعبة الـــسياسية . أنها تبدو في الواقع كأمر مخالف لا مفر منه لتدخلات مكثفة أنجزت من قـــبل المركز الحكومي في وسط محيطها . هذا التضخم في عدد الفاعلين السياسيين يستدعي تقريباً بالضرورة سلسلة من التوترات تعود إلى عدم قدرة المؤسسات القائمة على التكيف ، ذلك يفسر بالنمو السريع لعدد من جماعات المصالح ، من النوادي أو حتى من الأحزاب السياسية وفي المقابل بضرورة إدراك لأشكال جديدة من العلاقات الـــسياسية ، إنـــه يتميز فوق ذلك بتجذير عنيف لحركة الجماهير وبارتفاع مستوى متطلـــباتها ، وهذا وذاك من هذه التوترات ينبغي في الأخير أن يحل في التوسع ، ثم في تعميم الاستفتاء العام .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ه. **إشـــكالية الاندماج** : فيما يخص هذه الأزمة فإنها تتولد عن صعوبات إدماج النشاط الـــسياسي للجماهيـــر في حلقات وظيفية ، قادرة على إعطاء المطالب المحددة شكلاً وتوجهاً متلائماً مع متطلبات استمرارية النظام السياسي ، فأزمة الاندماج لا يمكن أن تـــدلل إلا بخلق شبكة مهمة من تداخل العلاقات رابطة أولاً التنظيمات السياسية فيما بينها وضامنة لاحقاً ترابطاً أقل بين هذه التنظيمات وجموع المواطنين . واقعياً يترجم هـــذا الـــتجديد مـــن بين أشياء أخرى بتعزيز الوظيفة الاندماجية للأحزاب السياسية وكذلك بإصلاح الأنظمة الانتخابية .

و. **إشـــكالية الـــتوزيع** : إجمـــالاً لها علاقة بالأسلوب الذي تستعمله السلطات الحكومية لتوجـــيه الـــتوزيع للخيرات ، الخدمات والقيم داخل المجتمع ، إنها تنبع من الالتزام بالتحكـــيم بـــين مخـــتلف فئات المجتمع لوضع أولويات بين الاحتياجات المحصورة ولتحديد أسلوب للتوزيع منصف وفعال في ذات الوقت . المخرج من هذه الأزمة يمر عموماً بتقوية التدخلية الدولية وبتنمية كاملة لقوى بيروقراطية اجتماعية .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ولا تظهر هذه الأزمات الست في كل مكان بنفس النسق ، فتعاقبها يخضع إلى تواتر يختلفان حسب كل مجتمع ، وينبغي أن تكتشف بالتحليل ، هذا الافتراض – مع أنه مجدد– قاد إلـــى الاستنتاج بوجود ثلاثة توجهات مهمة للبحث يمكن تطبيقها في تحليل أي نظام سياسي وهي: أي الأزمات يواجهها نظام سياسي ما ؟ كيف تجاوزها ؟ وفي إطار أي نسق واجهها .

ويـــرى عـــالم الاجتماع السياسي (جابرئيل ألموند) أن التنمية السياسية هي استجابة الـــنظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع ، أم داخل البيئة الدولية ، خاصة ما يـــتعلق منها بتحديات بناء الدولة ، والمشاركة وتوزيع السلطات داخل المجتمع ، فهي عبارة عـــن بيـــئة متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذات ثقافات متباينة غالباً ، كما يرى ألموند أن الثقافة السياسية العالمية الجديدة سوف تكون ثقافة مشاركة سياسية [١].

ويـــتمحور جوهـــر الـــثقافة السياسية في أي مجتمع حول القيم والاتجاهات وأنماط الـــسلوك المخـــتلفة والمعارف السياسية لأفراد هذا المجتمع ، فهي تعبر عن عناصر معنوية غيـــر ماديـــة ، وثمة أكثر من متغير واحد يدفع إلى عدم تجانس عناصر الثقافة السياسية ،

---

(١) مـــصطفى مـــنجود , الـــثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير , مركز البحوث والدراسات السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ١٩٩٤م, ص٢٩٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعني ذلك أن إمكانية المواريث التاريخية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأنماط التنشئة الاجتماعية والسياسية تدفع بضرورة وجود ثقافات معزولة بشكل أو بآخر عن الثقافة السياسية المسيطرة ، وعليه يمكن التمييز داخل الثقافة السياسية في مجتمع ما بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير ، وكذلك داخل القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة كالفلاحين وعمال الصناعة وسكان الريف والحضر والبادية ... وغيرها [١].

ويرى الدكتور محمد مصالحة أن التنمية السياسية تعني زيادة درجة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ، وتوجيه السياسات ، والتأثير على عملية صنع القرار ، فهي تتطابق مع مفهومي زيادة الدمقرطة ، وزيادة المشاركة السياسية ، والتنمية السياسية تتطلب خلق قنوات اتصال فعال بين النخبة الحاكمة والمواطنين ، وتحقيق المساواة السياسية والقانونية وعدم تركيز السلطة في هيئة واحدة ، أو تدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان أو في بناء هيكله ، والابتعاد عن أرستقراطية السلطة وإقامة الحوار بين المسؤولين والقوى السياسية والاجتماعية ، وتشجيع الحوارات المؤدية إلى نتائج تؤثر على مخرجات عملية صنع القرار [٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهنالك مدارس مختلفة في أسلوب تحقيق التنمية السياسية ، فهناك المدرسة الاشتراكية التي تقوم على منظور الحزب القائد الذي يجند الجماهير ويعبئها ويقوم بعملية التنمية السياسية، وهناك المدارس الغربية التي تنظر للتنمية السياسية علي أنها حصيلة متأتية عن زيادة مشاركة الجمهور في صناعة القرارات ورسم السياسات في القطاعات المختلفة، وبين هاتين المدرستين اختطت تجارب العالم الثالث مدارس خاصة بها لتحقيق التنمية السياسية الذي يأتي غالباً على مستويين ، هما [٣] :

١- المستوى الجماهيري: حيث يتعين توعية الأفراد سياسيا، تربويا وإعلاميا، بأهمية مشاركتهم في الحياة العامة وتنظيماتها ومؤسساتها المختلفة، أو في بناء المؤسسة البرلمانية

---

(١) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص٢٤٥.

(٢) حوار مع الدكتور محمد مصالحة ، جريدة الرأي ، العدد ١٢١٣٣ ، ٨ كانون أول ٢٠٠٣.

(٣) محمد المصالحة ، التنمية السياسية : المفهوم والتطبيق ، جريدة العرب اليوم ، دراسات وآراء ، ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبـــر قوانـــين الانـــتخاب التي توسع قاعدة المشاركة، أو في تنشيط الحياة الحزبية وتعزيز قدراتها على اجتذاب العضوية وتمكينها من النمو وتسويق نفسها شعبيا.

٢- المـــستوى الرســـمي: حـــيث تتطلب التنمية السياسية وضع التشريعات الناظمة للحراك الـــسياسي وانفـــتاح إطـــار النخبة السياسية أمام الكفاءات عبر بوابات تكافؤ الفرص وقاعدة المساواة وضمان تجديد هذه النخبة بحيث يتسم بناؤها بالمرونة ، وأن تتطور معايير الاعتماد لعضويتها بحيث ترتكز على معيار الإنجاز والكفاءة .

ويـــشارك الأفراد في الحياة السياسية من خلال طرق مختلفة وبدرجات متفاوتة من الحمـــاس ، وتنظر الفلسفة الديمقراطية بمعناها التقليدي عموماً إلى المشاركة من جانب الفرد فـــي النـــشاط السياسي باعتبارها قيمة فضلى في حد ذاتها إذ اعتبرت المشاركة واجباً مدنياً وطـــريقة مثلى للمحافظة على الصالح العام ، فهي باختصار شرط لازم لتحقق الديمقراطية. ويقـــصد بالمشاركة السياسية في الأدبيات السياسية تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشـــر . وينطوي هذا التعريف في معناه العام على مجموعة من الأنشطة منها الدخول في مناقـــشات سياســـية مـــع الغير وحضور المؤتمرات والاجتماعات العامة وتمويل الحملات الانتخابـــية والدعـــوة إليها والاتصال بالمسؤولين والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية [١] .

في ضوء ذلك يمكن القول بأن التنمية السياسية هي : " عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة ، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع ، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على لإعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة ، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والمـــوارد الاقتـــصادية المتاحة ، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أســـاس قانونـــي حـــق فـــيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها ، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى ، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين [٢] .

---

(١) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٧٠.

(٢) احمـــد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص١٤٣-١٤٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلاصـــة القـــول فإن جوهر مفهوم التنمية السياسية يتمركز حول " تزايد معدلات التباين والتخصص في البنى السياسية وتزايد علمانية الثقافة السياسية ، من خلال إيجاد نظم تعدديـــة على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية ، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية . أي أن غاية هذا المفهوم إيجاد نظم تتبنى قيم النظم الأوروبية وأهدافها ووسائلها ومؤسساتها وتسعى للوصول إلى نمط من التنظيم قريب منها .

هـــذا بالنـــسبة لمضمون مفهوم التنمية في الفهم الأوروبي الذي اقترن باللفظ وارتبط بـــه ، وأصـــبح اللفـــظ معبـــراً عن دلالات المفهوم وظلاله وانعكاساته التصورية والحركية والتنظيمـــية ، فهـــل اللفظ العربي يؤدي نفس المعاني ولدلالات للمفهوم الأوروبي ؟ وبعبارة أخـــرى هـــل التـــرجمة العربية لهذا المفهوم استطاعت نقل معانيه ودلالاته بصورة صادقة لفلسفة اللغة العربية ومعانيها ؟.

هـــذا بالإضـــافة إلى أن مضمون مفهوم النمو الأوربي يرتكز على إلحاق مجتمعات العـــالم غير الأوربية بالمجتمعات الأوروبية ، حتى تظل في وضع التبعية وتسير في طريق اللحـــاق مـــن خـــلال مفاهيم " النمو " و "التغير" و"التطور" و"التحديث" و"التقدم" ، كل هذه المفاهيم تشير إلى عمليات تقتضي ضرورة السير في الطريق ذاته الذي سار فيه المتقدمون ، حـــيث يمكن تحقيق التنمية عن طريق نقل العناصر المادية التي أوجدها الأوروبيين ، إلى المجتمعات المتخلفة ، لكي تستطيع تجاوز مرحلة التخلف وتلحق بالركب الحضاري .

ويتـــناول المـــبحث الثاني من هذا الفصل هذه المفاهيم الاجتماعية المتغيرة وعلاقتها بمفهوم التنمية السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياسية

قــبل مناقــشة سبل وآليات تطبيق التنمية السياسية في مجتمعات العالم الثالث عموماً والمجــتمعات الخليجــية علــى وجه الخصوص ينبغي التعرف والتمييز بين مفهوم التنمية السياسية وبين ما عاداه من المفاهيم الأخرى التي قد تختلط أو ترتبط بهذا المفهوم ، أو تكون جزءاً من عملية التنمية السياسية الشاملة .

ومن أهم هذه المفاهيم :

**مفهوم التطور**

يرتبط مفهوم التطور مع العديد من المفاهيم الأخرى المرتبطة بالتنمية السياسية مثل التغيــر والــنمو والتقدم ، والتطور نظرية علمية ترى بأن الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونــبات تمــر بمراحل مختلفة من التغير في جميع مكوناتها وتركيباتها المختلفة [١]. غير أن انتقال هذا المفهوم إلى العلوم الاجتماعية خصوصاً علم السياسة أعطى له دلالات عدة ، نظراً لــتعدد مناحــي توظيفه ، فالتطور كتنقل مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع أو من صــورة إلــى صورة أو من نظام إلى نظام ، وتكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة أساسية تكــون الخلفــية الفكــرية لمفهوم التطور ، من جانب عنصر الزمان ، ثم من جانب عنصر التــتابع ثــم مــن جانــب ثالــث عنــصر الاستقلالية الشكلي أو الهيكلي لكل من المراحل المتعاقبة [٢].

ويعتبر المفكرون الاشتراكيون واضعوا قوانين التطور الاجتماعي على أسس علمية وذلــك بعــد صــياغة المادية التاريخية على يد "ماركس" و"انجلس" ونقدهما للمفهوم المثالي للــتاريخ الــذي يتــناقض ومفهــوم الحــركة الــتطورية الضرورية لتطور المجتمعات من خلال وضع مفهوم التكوين الاقتصادي للمجتمع الذي يرتكز إلى مجموعة معينة من علاقات الإنــتاج ، هــذه القوانين العلمية تعتبر انعكاسا للعلاقات الضرورية بين الحوادث وحركات التطور، فكما يولد السبب النتيجة يولد حادث من الحوادث حادثا أخر[٣].

---

(١) بكر عمر العمري ووحيد حمزة هاشم ، النظام السياسي السعودي ، مرجع سابق ، ص١٨.

(٢) نصر محمد عارف ، نظريات التنية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٢٤٤.

(٣) ف. كونــستانتينوف ، دور الأفكار التقدمية في تطوير المجتمع ، ترجمة سليمان إكيض والحسين أمال ، موقــع الــنهج الديمقراطــي على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٠ : على الرابط التالي : http://www.annahjaddimocrati.org/pages/theorie/marx_russe.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــن هـــنا يجزم العديد من الكتاب الغربيين بأن الدول النامية في مراحل تطورها المخـــتلفة يجب أن تتبع النماذج الغربية أو الشرقية لكي تصل إلى مستوى الدول المتقدمة ، وأن على الدول النامية أن تصبح دولاً ديمقراطية كي تستطيع أن تحقق التطور المطلوب في كافـــة مجالات الحياة الإنسانية ، ونتيجة لذلك ، فقد اتهم هذا المفهوم بأنه مفهوم متحيز وغير موضـــوعي ، وتعزز هذا الاتهام عملياً عندما تعرضت معظم الدول النامية التي اتبعت (أو قلـــدت) وطـــبقت النظام الديمقراطي لغربي لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، مما حدا بمعظم الكتاب لإعادة النظر في هذا المفهوم وعملية تسويقه لدول العالم الثالث النامية [١].

**مفهوم التغيّر :**

ينظر علماء السياسة والاجتماع إلى التغيّر باعتباره تبدل معين في النسق الاجتماعي ســـواء مـــن حـــيث تركيبة هذا النسق أو من حيث وظائفه الاجتماعية . والتغير الاجتماعي كمفهـــوم مـــتعارف عليه في علم الاجتماع ، يعد من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نـــشأتها حتى العصر الحاضر ، بحيث أصبح أحد المسلمات والمقومات اللازمة لبقاء الجنس البـــشري ، والتي تدل على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتصنع باستمرار أنماطاً وقيماً اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد أن حياتهم متجددة [٢].

والتغير الاجتماعي لا يقصد به دراسة الشخصية الفردية ، ولا دراسة حركة الفرد ، وإنما يشير إلى دراسة الجماعة أو النظام الاجتماعي وإلى جزء من النظام الثقافي هو الجزء المـــتعلق بالـــتفاعل داخـــل المجـــتمع ، ومـــن ثم فهو لا يشمل دراسة النظام الثقافي بمعنى الحضارة [٣].

ومـــن هـــنا فـــإن أهمية التغير تظهر من خلال التغير السياسي وأهميته في إحداث التغيـــرات الاقتـــصادية والاجتماعـــية ، ويرى صاموئيل هنتنجتون بأن التغير السياسي هو العلاقة بين المشاركة السياسية والتأسيس السياسي ، إذ أن العلاقة بين هذين المتغيرين تحدد مـــدى اســـتقرار النظام السياسي ، ويعني هنتنجتون بالتأسيس السياسي فاعلية وكفاءة النظام الـــسياسي فـــي استيعاب الضغوط التي تفرض عليه من البيئة الاجتماعية. ويمكن النظر إلى النظام السياسي من الناحيتين العلمية والعملية باعتباره مجموعة من المكونات المترابطة التي

---

(١) بكر عمر العمري ووحيد حمزة هاشم ، النظام السياسي السعودي ، مرجع سابق ، ص١٩-٢٠.

(٢)أنظـــر : ذاكر آل حبيل ، التغيير والتجديد في الحياة الإنسانية : مدخل لنظرية التغيير الاجتماعي ، مجلة الكلمة ، العدد (٢٣) ــ السنة السادسة ( قبرص : منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، ربيع ١٩٩٩م).

(٣) عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي دائماً في حالة تغير، إلا أن بعض مكوناته يجب أن تكون قدرتها على التغير والتأقلم مع المتغيرات بصورة سريعة للتعامل مع الأحداث بفعالية، والبعض من تلك المكونات بطيء التغير وذلك للمحافظة على الاستمرارية السياسية للأداء السياسي للمؤسسات السياسية [١].

**مفهوم التقدم :**

يعتبر التقدم مفهوماً أساسياً في نظريات التنمية السياسية ، بل أنه المفهوم الوحيد الذي يطلق على هذه العملية في شطر أساسي من هذه النظريات وهو الشطر الماركسي ، وقد ارتبط هذا المفهوم بعملية التطور والتغير في الغرب ، حيث ارتبط مفهوم التقدم بفكرة خطية التطور التاريخي كمنطلق ، والسعي نحو تكريس وتكديس المادة كغاية ، ولذلك وفي ضوء النظر إلى التقدم كحركة خطية عبر الزمن ، فإنه يمكن تناوله بطريقتين هما : القرب من الهدف المنشود أو البعد عن نقطة الانطلاق [٢] .

وفي ضوء ذلك يقصد بالتقدم التحول من حالة اجتماعية معينة إلى حالة أكثر تطوراً وانتقال المجتمع البشري إلى مستوى أرقى من حيث المقدرة الإنتاجية (التقدم الاقتصادي ) والسيطرة على الطبيعة ( التقدم العلمي والتكنولوجي ) والثقافة والعلاقات الإنسانية (التقدم الاجتماعي) . وقد نشأ مفهوم التقدم بمعناه الحديث مع الثورة الصناعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر خلال محاولات تصفية النظام الإقطاعي ونشأة الدول القومية والنظم الرأسمالية ، وقد تم تطوير هذا المفهوم بفضل نظرية التطور والنظريات الاشتراكية . والتقدمية هي نقيض الرجعية المحافظة في الحياة السياسية حيث يستخدم مفهوم التقدمية سياسياً ليعني الميل نحو التجديد والتغيير والتطوير ومشاركة الشعب في الحياة السياسية والاقتصادية[٣].

ولمفهوم التقدم اعتبارات مادية إذ أنه يعبر عن سيطرة الإنسان على احتياجاته الطبيعية والاجتماعية ، وكذلك محاولته لتطوير قواه الإنتاجية في المجتمع والقضاء على المرض والجهل والفقر والاستعباد والاستغلال . وكذلك ، فإن لمفهوم التقدم اعتبارات سياسية تشير إلى ضرورة إحداث تغيير وتجديد وتطوير في الهياكل السياسية لمواجهة متطلبات البيئة الاجتماعية للنظام السياسي .

ويعتقد البعض بأن مفهوم التقدم قد يعني من الناحية اللغوية أو من ناحية المعنى العام مفهوم التطور نفسه ، فقد اتخذت كلمة التقدم معنيين رئيسيين عن معنى التطور ، الأول هو

---

(١) بكر عمر العمري ووحيد حمزة هاشم ، النظام السياسي السعودي ، مرجع سابق ، ص٢٨-٢٩.

(٢) نصر محمد عارف ، نظريات التنية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٢٤٢ .

(٣) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن التقدم أصبح يقترن من الناحية المكانية والزمانية مع الدول المتقدمة ، بمعنى أن تلك الدول قد أصبحت متقدمة حضارياً وثقافياً وعلمياً وتقنياً وبالتالي فإن التقدم هنا يعني آخر مراحل التطور ( المرحلة النهائية ) ، ومفهوم التقدم بناءً على ذلك يعاني من نقص وقصور في قدرته على التعامل مع طبيعة الحياة الإنسانية التي تتسم بالتحول والانتقال والتغيير وخصوصاً في المجتمعات النامية التي تختلف ثقافتها وحضارتها وتركيبتها الاجتماعية اختلافاً كلياً عن الدول الغربية المتقدمة . أما المفهوم الثاني للتقدم فقد ارتبط بمعنى عقائدي ليبرالي إذ أن وصف الإنسان بأنه متقدمة أو تقدمي يعني خروجه عن ورفضه للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه [١] .

**مفهوم التحديث السياسي :**

على الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالتحديث إلا أنه يقصد به بشكل عام التطورات التي حدثت في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتكنولوجيا والاختراعات والنمو في المجتمع الغربي خلال الأربعمائة سنة الأخيرة مع صعود الرأسمالية وارتباطها – خصوصاً في القرنين التاسع عشر والعشرون – بالنمو الحضري وظهور المدن الكبرى في أوروبا وأمريكا [٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإلكترونية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وتعتبر نظريات التحديث من نتاج نظرية التطور ، فهي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات صناعية فتحدد خصائص كل من الحالتين وتؤكد على أن التحديث يتم في اتجاه واحد من غير الصناعي إلى الصناعي . ومفهوم التحديث يشمل مفهوم التنمية الاقتصادية عند بعض المفكرين ، فاصطلاح التحديث قريب لاصطلاح التنمية الاقتصادية إلا أنه أكثر شمولاً في النطاق ، فهو يشير إلى أن التغيرات التقنية والاقتصادية والايكلوجية تتم خلال التركيبة الثقافية والاجتماعية الكلية (المجتمع) فتتوقع في الأمة الناشئة تغيرات جوهرية أولاً في المجال السياسي فتترك سلطة القبيلة أو القرية البسيطة مكانها لنظم الاقتراع العام والأحزاب السياسية والخدمة المدنية والتمثيل البرلماني ، وثانياً في مجال التعليم حيث يسعى المجتمع جاهداً للحد من الأمية وزيادة المهارات المنتجة اقتصادياً ، وثالثاً في مجال الدين حيث تحل نظم المعتقدات العلمانية محل الديانات التقليدية ، ورابعاً في

---

(١) بكر عمر العمري ووحيد حمزة هاشم ، النظام السياسي السعودي ، مرجع سابق ، ص٢٢.

(٢) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجـــال الأســـري حيث تفقد الأسر الممتدة جاذبيتها ، وخامساً في مجال التدرج حيث يميل الحراك الجغرافي والاجتماعية إلى افقاد النظم الهرمية الشخصانية ثباتها [١].

تنبع أهمية التحديث بمفهومه السياسي من وجود اتجاه قوي بين علماء الاجتماع إلى المطابقـــة بيـــنه وبين مفهوم التنمية السياسية ، كما يتضمن التحديث تغيراً في منظومة القيم الأساســـية فـــي المجتمع ، وبالأخص ما يتعلق بالقبول التدريجي من قبل الأفراد والجماعات داخـــل المجتمع والمعايير العالمية القائمة على الإنجاز ، وبالحقوق المتساوية للمواطنين إزاء الدولة ، وذلك في مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة .

وهناك عدد من الملامح العامة التي يجب توافرها حتى توصف الدولة بأنها حديثة ، ومـــن ذلـــك : الاســـتعداد للتعبيـــر عن الرأي والقدرة عليه ، وإحساس الفرد بقيمة حاضره واهتمامه بمستقبله ، والانضباط على المستوى القول والممارسة ، والعناية بالتخطيط والتنظيم والفعالية ، والإيمان بالعلم والتكنولوجيا والاعتقاد بأهمية العدالة التوزيعية [٢].

ويـــرى جبرائيل ألموند أن التحديث الاقتصادي والتنمية السياسية ليسا شيئاً واحداً ، فاتجاه السكان نحو التكنولوجيا الحديثة غالباً ما يكون مصحوباً باتجاهات علمانية ولكن قوى التغيير الاقتصادي والاجتماعي لا تنتج دائماً تنمية سياسية ، فالتنمية تحدث عندما لا تستطيع البنـــى والـــثقافة الـــسياسية القائمـــة أن تستوعب التغييرات الموجودة والمشاكل والتحديات المطروحة . كما يرى باكنهام أن التحديث هو تحقيق التكامل الوطني والاندماج وإقامة الدولة والمـــشاركة الـــسياسية وتحريك الجماهير ، ويرى بايندر أن التحديث يشتمل على تغيرات أساســـية في الهوية ، من الهوية الدينية إلى الهوية المدنية ، ومن التفرد إلى الجماعية ومن المـــصادر الوراثـــية للـــشرعية إلـــى المصادر المكتسبة ، ويشتمل أيضاً على تغيرات في المـــشاركة مـــن النخـــبة إلـــى الجماهير ، ومن العائلة إلى الجماعة ، ومن التوزيع حسب الأوضاع الموروثة إلى القدرة والإنجاز [٣].

---

(١)عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص١٧.

(٢) ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص٢٣٣ .

(٣) نصر محمد عارف ، نظريات التنية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٢٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**التنمية السياسية ومفهوم المجتمع المدني**

تتباين تعريفات المجتمع المدني وتختلف مكوناته وتتعدد أوصافه ، ويزداد الأمر تعقيداً في الوطن العربي لكون مجتمعاتها لا تولي للفرد فيها قيمة جوهرية لاعتبارات مرتبطة بتركيبتها الاجتماعية ، على خلاف الدول الأوروبية المتطورة التي ارتبط فيها مفهوم المجتمع المدني بالمنظومة الفكرية للفرد ، وما دامت المجتمعات العربية تقوم على علاقات مستندة على روابط عشائرية وقبلية ، فإن توظيف مفهوم المجتمع عليها يتنافى مع هذه الخاصية ، ويرى بعض الباحثين أن خاصية "المجتمع الأهلي" في المجتمعات العربية تطغى أكثر من خاصية المجتمع المدني [١].

ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الغربية القديمة والتي تعود جذورها إلى فترة ما يسمى بالنهضة الأوروبية ، وارتباطه بالأفكار ذات الصلة وبخاصة أفكار نظرية العقد الاجتماعي وطروحاتها وصولا إلى الثورة الفرنسية وصعود البرجوازية الغربية في القرن الثامن عشر ، ومروراً بالتطورات في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين [٢] .

مركز ايداع الرسائل الجامعية

تطور مفهوم المجتمع المدني عبر عدة مراحل تاريخية فاستخدمه "أرسطو" كمرادف للدولة وسماه (المجتمع السياسي) ، واستخدمه "سيسرون" كوصف للدولة المدنية المؤطرة بالدستور والقانون بقوله: (القانون هو رباط المجتمع المدني) والذي عناه هو المجتمع البشري الخاضع لنظام سياسي وحقوقي معين . أما "بوسويه" فيعرف المجتمع المدني على أنه (مجتمع بشري يعيش تحت لواء قانون وحكومة) . وإذا كان ثمة تحديد لمفهوم المجتمع المدني فهو ما جاء به كل من "توماس هوبز" و"جون لوك" حيث رأى الأول أن الموت والفناء هما الباعثان الأساسيان للفرد البشري على تشكيل المجتمع المدني والخروج عن الوضع الطبيعي وإيقاع الصلح بين أبناء البشر، تلك الرغبة التي زرعت في هذا الكائن البشري.

ويتفق "لوك" مع "هوبز" في جعله المجتمع والوضع المدني مقابل للوضع الطبيعي مع فارق أن "جون لوك" يرى أن الإنسان هو فاعل أخلاقي قبل أن يكون سياسياً أو مدنياً ويرى

---

(١) تقرير : القوانين المنظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، قضايا المجتمع المدني ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان ، نيسان ٢٠٠٢ ، ص٧ .

(٢) متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن أفـــراد المجتمع البشري لهم الاستقلالية والتساوي وليس للقانون الطبيعي حكومة وسلطة علـــيهم فـــلا يحـــق لـــشخص أن يسبب الأذى والضرر للآخر أو أن يسلب حريته وملكيته وســـلامته. وربما يظهر بعض التضاد بين وجهتي نظر "هوبز" و"لوك" حول قضية السلطة والقانـــون ودورهمـــا الرئيـــسي (عنده) مستفيداً (لوك) من قانون التعاقد الاجتماعي في بناء نظـــريته الـــسياسية، فيعـــتقد بأن سير البشر نحو الوضع المدني ينم عن رغبتهم في التوافق والـــتعاقد الاجتماعـــي، ونتـــيجة لذلك تكون الدولة هي المعبّرة عن تحقيق هذه الطموحات، بقـــدرتها على تنظيم الطبيعة الجامحة للبشر، أما الأفراد ولأجل حفظ أنفسهم من الموت، فهم يرضخون للدولة مع تحمل محدودية الحرية، وربما سلبها مسايرة للوضع المدني(١).

إذا كـــان الفلاسفة وعلماء الاجتماع السياسي متفقين على ما بات يسمى (نظرية العقد الاجتماعـــي) أساســـاً لنـــشوء المجـــتمع المدني والدولة القومية الحديثة، فإن علماء القانون الدستوري يرون في الدستور تجسيداً لفكرة العقد الاجتماعي؛ فـــ "نص الدستور هو خلاصة لإثبات حقوق المواطنين ولطرق ممارسة السلطة بوساطتهم أو بوساطة ممثليهم". الدستور هو القانـــون الأسمى في تنظيم المجتمع، يحدد أسس الدولة ومبادئها وحدودها. ومبادئ الدستور تتضمن دراسة للظواهر السياسية وللنظام السياسي لأي مجتمع (٢).

ومـــن هنا فإن بناء المجتمع المدني يعتبر اللبنة الأولى والأساسية في عملية التحول الديمقراطـــي فـــي الدولة وإنشاء دولة المؤسسات العصرية ، فالمقصود بالتحول الديمقراطي للدولة هو إعادة بناء مؤسسات الدولة بما يجعلها تستجيب بشكل أكبر لإرادة المجتمع وتتفاعل معـــه وترد على طلباته، أي تنحو إلى الاقتراب منه بعد أن بقيت لقرون طويلة مستقلة تماما عـــنه وقائمة بالفعل فوقه ومواجهة له . وقد استدعى هذا التقرب من المجتمع قيام الدولة أو بالأحـــرى النخب الحديثة المسؤولة عن تسييرها بعملية معقدة تتضمن في الوقت نفسه ثلاث طفـــرات رئيـــسية : الأولـــى تتعلق بتأكيد السيادة الشعبية، أي حتمية صدور السلطة واتخاذ القـــرارات العامة عن المجتمع نفسه ممثلا بنوابه أو ممثليه الشرعيين . والثانية تغيير قواعد ممارسة السلطة العمومية وإدخال مبدأ التداول والشفافية والمحاسبة الشعبية ، وبالتالي تشريع وجـــود المعارضـــة والـــتعددية الـــسياسية، والثالثة تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث الرئيسية، التنفيذية والتشريعية والقضائية، حرصا على منع تركز السلطة في يد فرد أو فئة أو

---

(١) عبد الله موسى ، ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول ، مجلة النبأ ، العدد ٥٨ ، حزيران ٢٠٠١.

(٢) جـــاد الكـــريم جباعي ، مدخـــــل إلى مفهوم المجتمع المدني ، موقع لجنة إحياء المجتمع المدني في سوريا على شبكة الإنترنت : http://www.almowaten.org/dforum/page11.asp .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسة واحدة ، وقطع الطريق على الاستبداد والديكتاتورية ، وموازنة السلطات فيما بينها. وقد نجم عن كل ذلك ضرورة إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة التي أصبح يطلق عليها الدولة الحديثة بما يحقق هذه الأهداف، أي تمثيل السلطة السياسية للرأي العام وضمان مراقبته الدائمة لها، وخلق شروط تداول السلطة ووجود معارضة شرعية وإلغاء فرص تكوين سلطة مطلقة لا حدود لها، تخضع لإرادتها الخاصة جميع آليات الإدارة والقضاء والقانون [١].

**مقومات ترسيخ مفهوم المجتمع المدني**

بعيداً عن الأسس الفلسفية الغربية التي ساهمت في تشكيل وصياغة مفهوم المجتمع المدني عبر مراحل تطوره المختلفة ، يمكن القول أن مفهوم المجتمع المدني يتأسس ويستند إلى عدد من المقومات الأساسية الواضحة التي لا تحتاج إلى التفسير والتحليل العميقين التي درج الفكر العربي والإسلامي على الخوض فيها إذا كان المفهوم غربي المصدر، وهذه المقومات تساهم بفاعلية في ترسيخ واستقرار مفهوم المجتمع المدني داخل الدولة، ومن أهمها:

١ – فكرة الطوعية : باعتبارها أحد أسس تكوين بعض التشكيلات المؤسسية والاجتماعية.

٢ – المؤسسية: أو بالأحرى المؤسسات الوسيطة التي تنشأ لتملأ الفراغ بين الدولة والسلطة السياسية والأسرة، ولتقوم بوظائف ومهام متعددة لخدمة المواطنين وإيصال همومهم ومشاكلهم إلى السلطات السياسية صاحبة الاختصاص ، مثل النقابات ومؤسسات حقوق الإنسان ، ومؤسسات حماية المستهلك والبيئة وجماعات السلام وغيرها الكثير.

٣ – أما العنصر الثالث: فيتعلق باستقلال هذه المؤسسات عن السلطة السياسية، ومحاولة التخفيف من هيمنة السلطة وطغيانها على مؤسسات المجتمع.

٤ – وأخيراً : فإن المفهوم يرتبط بعدد من القيم والمفاهيم الأخرى التي ترتبط به بشكل كبير، أبرزها: مفهوم المواطنة، ومفهوم حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية والشعبية، والإدارة السلمية للتعدد والاختلاف وحرية التعبير وغيرها .

إن التمييز بين الأسس الفلسفية التي يستند إليها مفهوم "المجتمع المدني"، وبين المقومات التي تمثل مؤشرات دالة عليه وموضحة لمضمونه، إن هذا التمييز من شأنه أن

---

(١)برهان غليون ، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره: من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، موقع لجنة إحياء المجتمع المدني في سوريا على شبكة الإنترنت تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٤/١٠ /٢٠٠٤ : على الرابط التالي :

http://www.almowaten.org/dforum/page11.asp.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يساعدنا في بناء موقف أكثر مرونة ووضوحاً في النظر إلى المفهوم والتعامل معه، فإذا كان الإنسان المسلم –عند تعامله مع هذا المفهوم– يرفض الأسس الفلسفية التي ينطلق منها المفهوم باعتباره يحمل نظرة للكون والحياة والإنسان تتناقص أو تتباين مع هذه الأسس، إلا أن الموقف من المقومات موقف مختلف، لأنه قد يقبل من هذه المقومات ويرفض، بل إن الخبرة الحضارية لأمتنا تسمح بتقديم نموذج مختلف يمثل إسهاماً حقيقياً لها في صياغة الواقع والأفق العالمي المنشود [١].

والمجتمع المدني هو فضاء مفتوح لتنافس وصراع وتفاعل العلاقات الاجتماعية والسياسية والمهنية والفكرية من أجل بناء علاقة الفرد بالدولة وتحقيق المواطنة على أسس تسودها العقلانية والتعددية ومبادئ حقوق الإنسان والمفاهيم الحضارية ، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني على أساس الاختيار الطوعي الحر لخدمة أهداف اجتماعية واقتصادية أو مهنية أو سياسية أو ثقافية ، وهي لا يمكن أن تنمو وأن تتطور وأن تحقق إنجازات هامة وذات معنى للمجتمع إلا بالالتزام بالمعايير والأسس التالية [٢]:

أ. احترام الحرية الفردية واحترام حريات الآخرين وتوفير المساواة بين المواطنين .

ب. احترام الرأي الآخر والحق في الاختلاف وتوفير كافة مستلزمات التعبير عنهما بحرية وبدون أي نوع من القيود أو المضايقات واحترام رأي الأقلية ، وتشجيع قيام النقاش الحر .

ج. ترسيخ قيم التعددية وتداول السلطة وقبول ما تقرره الأغلبية .

د. التسليم بحرية المرأة ومساواتها مع الرجل والنظر إليها كعضو فاعل كامل الحقوق في المجتمع .

ه. اعتماد مبدأ التسامح ومبدأ القبول بالتعايش مع الآخر والإقرار بشرعيته الكاملة .

---

(١) هشام جعفر ، العمل الأهلي: رؤية إسلامية ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٥ : على الرابط التالي :

http://www.islamonline.net/iol-arabic/qadaya/hadaraq/hadaraqa1.asp.

(٢) سليمان صويص ، ملاحظات حول منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان ، في كتاب : النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ٢٠٠٣ ) ، ص ١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثاني

## التنمية السياسية في دول الخليج العربية : البعد الداخلي

باتت قضية التنمية السياسية في المنطقة العربية عموماً والمنطقة الخليجية خصوصاً هـــي الشاغل الأساسي للمهتمين بالشأن الخليجي سواء على مستوى التنظير متمثلاً في حجم الكـــتابات والأدبـــيات التـــي تتناول الحياة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي الست ومقـــومات الـــتحول الديمقراطـــي فيها ومعوقاته وفرص نجاحه أو فشله ، أو على مستوى الممارســـة متمثلاً في رصد أهم التحولات الفعلية التي طرأت على الساحة الخليجية وتقييمها لمعرفة ما إذا كانت إضافة حقيقية لرصيد الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي أم انتقاصاً من هذا الرصيد .

وتتسم عملية متابعة وتقييم عملية التنمية السياسية والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون بالصعوبة والتعقيد نظراً لعدة اعتبارات أولها تداخل البعد الداخلي والخارجي في هذه الإصـــلاحات ، إذ أن الانفتاح الذي شهدته المنطقة لم يأت فقط كمحصلة للضغوط الخارجية وتحديداً الأمريكية وإنما جاء أيضاً استجابة لجملة من الضغوط الداخلية ، عملت جميعها على الدفـــع باتجـــاه حـــدوث هذا الانفتاح ، وثانيها أن البيئة السياسية الداخلية في الدول الخليجية يـــتجاذبها نوعان من العوامل يدفع النوع الأول نحو مزيد من الانفتاح السياسي بينما يعوق الـــنوع الثانـــي مـــسيرة الإصلاح ، وهو ما يضفي على عملية الرصد والتحليل مزيداً من التعقـــيد ، وثالثها أن قضية التحول الديمقراطي تتقاطع معها قضايا أخرى مهمة مثل الأمن والاستقرار الداخلي وبناء المجتمع المدني الحديث [١].

حيث أنه من المعروف أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجـــتمعات النامـــية خـــلال مسيرتها في العقد الأخير من القرن العشرين ، وبدايات القرن الحـــادي والعـــشرين قـــد أدت إلى تصاعد وتيرة الاهتمام بشكل غير مسبوق بالعمل الأهلي التطوعـــي ، وجمعـــياته كجزء من الاهتمام العام بمنظمات المجتمع المدني ، وذلك باعتباره ركيـــزة رئيـــسية في عملية التنمية السياسية سواء في مجتمعات دول الخليج العربية بصفة خاصة ، أو في المجتمعات العربية بصفة عامة .

---

(١) المركـــز الدبلوماســـي للدراسات الاستراتيجية ، الإصلاح السياسي في الخليج ، سلسلة قضايا الخليج ، العدد (٢٢) الثلاثاء ٨ يوليو ٢٠٠٣ ، السنة الرابعة ، ٢٠٠٣ ، ص٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الأول

## بنية المجتمع المدني في دول الخليج العربية

لا يمكن تجاهل التحولات الهامة التي شهدتها المجتمعات العربية بشكل عام والخليجية على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة ، فالتكوينات الاجتماعية التقليدية قد تفككت إلى حد كبير بفعل تأثيرات عمليات التحديث التي شهدتها هذه المجتمعات ، كما أن نوعية مطالب وطموحات الإنسان العربي والخليجي بالذات قد تغيرت بفعل تأثيرات الإعلام المعاصر الذي صار ينقل تجارب المجتمعات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الهواء ، بما يصعب معه وضع آلية للرقابة الفعالة على هذه المواد الإعلامية المنتشرة عبر الأقمار الصناعية ، كما أن هناك قوى سياسية واجتماعية جديدة بدأت تتشكل في هذه المجتمعات ، وإذا أضفنا إلى ذلك تجارب التنمية السياسية والاقتصادية والعربية والتي قامت على أساس الدور الواسع للدولة في كافة المجالات لم تحقق الأهداف المنشودة للإنسان العربي ، فإن الأمر صار يتطلب قدراً من المراجعة لما تم وكيف حدث من أجل التوصل إلى آليات جديدة ملائمة للتعامل مع الواقع الجديد بعناصره المختلفة ، حيث أن الأساليب التي اتبعت خلال القرن الماضي لم تعد ملائمة لواقع الألفية الجديدة في المجتمعات العربية الخليجية [١] .

ولإلقاء الضوء على واقع التحديث والتنمية السياسية في المجتمعات الخليجية لا بد لنا من محاولة تطبيق النماذج النظرية التي ناقشناها في الفصل الأول من هذه الدراسة على مجتمعات دول الخليج العربية ، وذلك لتحديد ماهية الأزمات التي تعاني منها هذه المجتمعات والتي تدفع بالمطالبة بإحداث عملية تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة لتخطي النتائج السلبية التي تخلفها هذه الأزمات على الواقع السياسي الخليجي ، والعمل على بناء المجتمع المدني الحديث الذي يعتبر اللبنة الأساسية في عملية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي .

ولا يعني هذا بطبيعة الحال إسقاط التجربة الغربية في بناء مؤسسات المجتمع المدني لتطبيقها على الواقع الخليجي، ذلك أن هذه المؤسسات نشأت في سياق تاريخي خاص بها وفي إطار مفاهيم وأطر قد لا تناسب كثيرًا الواقع العربي عامة والخليجي بشكل خاص. بَيْدَ

---

(١) محمد سعد أبوعامود ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي والأمن القومي العربي ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٢٥ ، ربيع ٢٠٠١ ، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الاهـــتمام بقضية مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج والسياسات التحديثية للأنظمة السياسية يساعد كثيرًا في فهم التطور السياسي لهذه المجتمعات، وصولاً لاستشراف مستقبل التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في دول الخليج العربية.

***المدنية والتحديث في دول الخليج العربية***

إن حالة المدنية الخليجية في الجانب الثقافي والاجتماعي تعتبر من وجهة نظر بعض المحللـــين مـــنقطعة الوصـــل بعضها عن بعض ، متباينة طبقياً من حيث ساكنيها ، كما هي متباينة في أنماط حياتها ومصفوفة علاقاتها الاجتماعية .

فالمجتمعات الخليجية على الرغم من انتمائها في أنماط استهلاكها إلى مرحلة ما بعد الحداثـــة ، إلا أن الفواصل العرقية والإثنية والمذهبية بين سكانها ما زالت فاعلة على الرغم من حداثية أو ما بعد حداثية بعض السكان ، فسمات العولمة والحداثة أقرب إلى أن تتمثل في جوانـــبها الماديـــة وفـــي ارتباطاتها الخارجية وكذلك في تنوع سكانها ، إلا أن نسقها القيمي والثقافي التقليدي ما زال محدداً لسلوك إناسها ونسيج علاقاتهم الاجتماعية [١].

فقـــد أدى ظهـــور الـــنفط إلى ولادة مجتمع حضري يتمتع بأغلبية سكانية على باقي المـــناطق وذلـــك نتـــيجة الهجرة الداخلية الواسعة من المناطق البدوية الزراعية إلى المدن. التحضر في دول الخليج لا يمثل فقط توافد أعضاء القبائل إلى المدن: إنه انصهار في داخل مدن تشهد عملية غير مسبوقة تاريخياً نحو التحديث من حيث السرعة (في أربعة عقود) ومن حيث العمق (التحول من اقتصاد ندرة بدائي إلى اقتصاد قائم على إنتاج النفط وتدوير المال). فمـــع تـــزايد التحضر وتسارع التعليم وزحف الثقافة الغربية ، فإن القيم والاتجاهات التقليدية التـــي كان يمكن الاعتماد عليها لتثبيت استقرار النظم السياسية أصبحت تواجه التشكك بشكل حتمـــي . لقـــد أخـــذت القـــيم القبلية تتلاشى مع المعيشة الحضرية وأخذ التوسع في النشاط الاقتصادي يشتت الوحدة الفيزيائية والترابط الداخلي للأسرة [٢].

---

(١) باقـــر الـــنجار ، البنيةالثقافـــية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية ، عالم الفكر ، العدد ٤ ، أبريل – حزيران ١٩٩٦ ، ص٧٩ .

(٢) محمـــد عبـــيد غباش ، الدولة الخليجية : سلطة أكثر من مطلقة ، مجتمع أقل من عاجز ، منتدى التنمية (الاجتماع السنوي الخامس والعشرون تحت عنوان : متطلبات الإصلاح في دول الخليج : رؤية من الداخل) ، البحرين ، ١٤ إلى ١٦ يناير ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفـــي المقابل هناك آراء تؤكد على أن الشواهد التجريبية تشير إلى نمو غير عادي مـــنذ الـــسبعينات للعصبيات القبلية وربما المذهبية في المجتمعات الخليجية ، كما أن عمليات توطـــين البدو في المدن الخليجية قد ساهمت في إضفاء طابع المحافظة على نمط الحياة في هـــذه المدن ، وأبرزت هذه الجماعات البدوية كقوة اجتماعية وسياسية ذات تأثير متزايد في صـــانعي القرار ، وقدرة على نسج تحالفات سياسية في أوقات الأزمات أو أوقات الانتخابات البـــرلمانية كمـــا هي الحال في الكويت . وعلى الرغم من بعض الاستثناءات لبعض المدن الخليجية ، وقدرتها على الصهر الاجتماعي والثقافي باتجاه التجانس والتغلب على الاختلافات الإثنـــية والطبقـــية لساكنيها ، فإن المجتمعات الخليجية المعاصرة عجزت عن عملية الصهر والمجانسة الثقافية لمكوناتها الاجتماعية ، بل أنها وبفعل معطيات أخرى كبيرة ، قد ضخمت مـــن عملـــية العـــزل الاجتماعـــي لساكنيها على أسس قبلية وأخرى طبقية ، كما أنها ومنذ السبعينات قد شهدت عدوى محمومة للنزعات القبلية والمذهبية [١].

وحيث أن بنية المجتمع المدني في دول الخليج العربي هي بنية غير واضحة المعالم بـــسبب العـــوامل الاجتماعية والقبلية والمذهبية ، يلاحظ انتشار واسع لنشاطات موازية مثل الجلـــسات والمجالس والشلة والديونيات بتقاطعاتها العائلية أو الأسرية أو العشائرية والقبلية والمناطقـــية فـــي معظـــم بلـــدان مجلس التعاون الخليجي ، وبخاصة السعودية والكويت ، وبدرجات متفاوتة في بقية تلك البلدان .

وحـــيث أن الأمـــر كذلك ، وفي إطار منع عدد من تلك الدول لقيام نشاط ما يسمى (المجـــتمع المدني) فإنه يلاحظ أن هذه التكوينات الاجتماعية – وإن كانت غير مسيسة على وجه كامل– هي الأكثر تأثيراً في المجال السياسي وتجاه التعامل مع وباتجاه الدولة/ السلطة ، وبدا ذلك واضحاً في مسائل الموجهات في البحرين والمسألة الطائفية منذ عام ١٩٩٤ وحتى عـــام ١٩٩٩ ، وعلى الرغم من الارتباط بمطالب الديمقراطية والتعددية كمبرر ، وكذلك في الانتخابات في الحالة الكويتية رغم ما يقال عن الاحتشاد السياسي للقوى المدنية في الكويت . وفـــي هذا السياق ليس من المستغرب أن يستخدم مصطلح ومفهوم الفضاءات العامة المحمية (الديوانـــيات والمـــساجد كأمـــثلة عليها ) لمناقشة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الكويت ، وبخاصـــة فـــي إطار فاعلية مؤسسات (المجتمع المدني ) نفسه ، ومع ذلك ومع تنبه بعض

(١) باقر النجار ، البنيةالثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية ، مرجع سابق ، ص٨٤-٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــدول للـــدور الذي تلعبه تلك الفضاءات (الديوانيات والمساجد) فقد أخذت تحد منها بطريقة متزايدة ، وذلك من خلال إختراقها أو التحكم والسيطرة على نشاطاتها بشكل شبه كامل[١] .

ويمكـــن القـــول أنـــه وباستثناء الحالة الكويتية ، فإن ما تم من تحولات على طريقة الإصـــلاحات الـــسياسية والمشاركة السياسية على محدوديتها في السعودية وعمان والبحرين والإمارات ، وكذلك الإصلاحات السياسية الأخيرة في قطر مثل الانتخابات البلدية ومشاركة المرأة فيها ، لم يكن نتيجة لضغوط قوى ما يسمى بالمجتمع المدني في هذه الدول ، وإنما أتى من السلطة (من أعلى) بدرجة كبيرة وبخاصة في حالتي السعودية وعمان ، وأما في البحرين فإن توسعة مجلس الشورى والإصلاحات التي أعلن عنها عام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ فيما يخص إحـــياء الانـــتخابات البلدية ومشاركة المرأة والإفراج عن المعتقلين والسماح للمعارضين في الخـــارج بالعـــودة إلى البلاد ، ثم الإصلاحات الدستورية عام ٢٠٠٠ وما تلاها من خطوات إصـــلاحية ، فكل هذه التغييرات تمت أولاً من توجه لدى السلطة (من أعلى) وثانياً ارتبطت بـــضغوط اجتماعـــية داخلـــية ، وإذا مـــا تم النظر إلى الاتجاهات الديمقراطية في البحرين باعتبارها نتاج ضغط اجتماعي فإنه بالتأكيد ليس (مدني) الطابع وإنما (أهلي) أو (تقليدي) .

ومـــن هـــنا ، يلاحظ التداخل بين السلطة وبين تلك القوى على نحو يبدو أنه يشكل بعـــض التكتل على شكل تضامنيات قبلية وطائفية ومؤسسات دينية ، وذلك باعتبار الأخيرة تـــشكل قوى سياسية متحالفة مع أنظمة الحكم حيث نفوذها القوي ، وبخاصة المؤسسة الدينية التقليدية ومجموعاتها وهيمنتها على القضاء والأحوال الشخصية في جميع بلدان الخليج ، هذا التكـــتل القبلي الطائفي السياسي والذي يظل أكبر تكتل سياسي في اغلب دول الخليج العربية يتميـــز بمحاولاتـــه الدائمة تجنب نقد أنظمة الحكم ورفضه للديمقراطية ، كما يتم استخدامه لتشكيك الناس بالعولمة وقواها المختلفة ، وفي إطار تلك التداخلات فإن ذلك التكتل بتوجهاته ومواجهـــته للتيارات الموصوفة بالعلمانية أو الليبرالية ذات الأدوار الثانوية والمهمشة يشير بوضـــوح إلـــى عـــدم تشكل البنية الأساسية اللازمة لوجود مجتمع مدني (بالمعنى الحقيقي للمفهوم) في دول الخليج العربية حتى الآن [٢].

---

(١) متـــروك الفـــالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تربف المدن ، مرجع سابق ، ص٦٧-٦٩ .

(٢) متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص٧٠-٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكـــن القـــول: إن مؤســـسات المجـــتمع المدنـــي الخليجي قد مرت بثلاث مراحل متمايزة[١]:

***المـــرحلة الأولى:*** جاءت مع بدايات النصف الأول للقرن العشرين خاصة في دولتي البحرين والكـــويت، وقد غلب على هذه المرحلة مشاركة النخبة السياسية الحاكمة ذاتها في تكويناتها بجانـــب فئات التجار والصيادين والملاحين، كما غلبت على أهدافها النواحي الثقافية والأدبية والتنموية، ومن ثم لم يكن غريبًا أن تأتي مطالبها ومواقفها متناغمة إلى حد كبير مع مطالب النخبة الحاكمة والمنتدب البريطاني آنذاك.

***المـــرحلة الثانـــية:*** وترجع إلى خمسينيات القرن العشرين والستينيات، حيث بدأت دول تلك المـــنطقة تعرف شكلاً أكثر تبلورًا للدولة بالمعنى الحديث، ومن ثم بدأت مطالب وتشكيلات مؤسسات المجتمع المدني تنحو نحو الجوانب السياسية وقضايا المشاركة الشعبية. وقد شهدت مجتمعات مثل البحرين والكويت ودبي مظاهرات وانتفاضات تصب في هذا الاتجاه.

***المـــرحلة الثالثة:*** مرحلة الطفرة النفطية، حيث بدأت عوائد النفط تؤتي ثمارها وبدأت خطط التنمية الاقتصادية تتبلور بشكل واضح، كما أن مؤسسات الدولة بدأت في الترسخ ، وتدعمت سياســـات الدولـــة في مجال التعليم والخدمات بالشكل الذي نراه في وقتنا الحاضر، وهو ما وضع دول الخليج العربية في مراتب متقدمة في تصنيفات التنمية البشرية عالميًّا وعربيًّا، كما بدأت تلك الدول تتوسع في الأخذ بنظام المجالس الشورية سواء المنتخبة أو المعينة.

**التقليدية والمؤسسات الديمقراطية[٢]**

مع تسليمنا أن المؤسسات الحديثة وهي المؤسسات التي يستند إليها النظام الديمقراطي من أحزاب ونقابات وجمعيات ومجالس تمثيلية (برلمانية وبلدية وغيرها)، منبثقة من التركيبة التقليدية للمجتمع وان كانت تطرح برامج وأهداف تجاوز هذا الواقع. إلا أننا نلاحظ أنه غالبا ما تخترق هذه التضامنيات التقليدية هذه المؤسسات وتتكرس تحالفات داخلها.

---

(١) رمـــضان عـــويس , ازدهار المجتمع المدني.. هل يدعم الديمقراطية الخليجية ؟ , موقع إسلام أون لاين علـــى شـــبكة الإنتـــرنت , تـــاريخ الدخـــول إلـــى الموقـــع ، ١٥/٤/٢٠٠٤ : علـــى الـــرابط التالـــي : IslamOnline/Arabic/politics/2000/10/article3.shtml

(٢) عـــبد النبـــي العكـــري ، الديمقراطية المعاقة في الخليج ، موقع الحوار المتمدن على شبكة الإنترنت , تاريخ الدخول إلى الموقع ، ١٥/٤/٢٠٠٤ : على الرابط التالي : http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13699

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أقدم أشكال المؤسسات الحديثة في المجتمع الخليجي هي الأندية، وقد بدأت الأندية أدبية–دينية، ثم تطورت إلى جمعيات أندية ثقافية ورياضية، وبعضها تخصصية (الخريجين، النساء...الخ)، ثم تداخلت معها في مرحلة ثانية بتشكل الجمعيات بمختلف أنواعها (المهنية، والنسائية، والتخصصية).

ويلاحظ في عدد من الحالات هيمنة فئة قبلية أو مذهبية أو إثنية معينة على ناد أو جمعية، كما يلاحظ تنافسا بين هذه المجموعات داخل المؤسسة الواحدة وإذا كانت الأندية والجمعيات قد لعبت دورا مهما في الدمج الاجتماعي فإنها بعضها لم يتجاوز التقسيمات القبلية والمذهبية.

بالنسبة للتنظيمات الحزبية فقد كانت ــ باستثناء التنظيمات الإسلامية فإنها كانت ــ محرمة، وتعمل تحت الأرض ونخبوية ، وباستثناء فترات قصيرة، وفي بلدان محددة، حركة الاتحاد الوطني في البحرين (٥٤-١٩٥٥م) وحركة القوميين العرب في الكويت (٦٢-١٩٦٧) فان التنظيمات الحزبية لم تكن جماهيرية.

ويمكن القول أن الأحزاب ، بغض النظر عن اتجاهاتها قد أسهمت في بلورة الوعي الجديد للطبقات الاجتماعية الجديدة ومحاولة تجاوز البنية والفكر التقليدي ، ولكن إلى حين، فمع دخول حقبة السبعينيات وتراجع المد القومي واليساري مترافقا مع ما عرف بالفورة النفطية ، شجعت الأنظمة الخليجية نمو التيار الإسلامي الذي أقام مؤسسات متفرعة مثل الجمعيات والصناديق الخيرية، والمدارس والمعاهد، وتغلغل في المجتمع والدولة. بل أن الأنظمة الخليجية غضت النظر عن وجود تنظيمات إسلامية سياسية كالإخوان المسلمين والسلف، والأخوان الجدد . كما أن انتصار الثورة الإيرانية نشط التيار الإسلامي الشيعي في الخليج، وكان في وضع مزدوج من حيث طموح تيار منه لإقامة جمهورية إسلامية على غرار النموذج الإيراني وتيار تقليدي آخر يعمل لتعزيز وضع الشيعة في المعادلة السياسية ومنذ ذلك الحين ونحن نشهد تأطيراً للطوائف والمذاهب في تنظيمات حزبية، تتركز في الجمعيات وهو الشكل المسموح به في الكويت والبحرين وان كانت البحرين قد خطت خطوة أخرى بالسماح بالجمعيات السياسية وأضحى للطوائف والمذاهب جمعيات دينية وجمعيات سياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## التحول من المجتمع القبلي إلى المجتمع المدني

اهـتمت الدراسات الأكاديمية خلال العقدين الماضيين بدراسة موضوع " القبيلة " في بعـض بلـدان الشرق الأوسط ودورها في عملية بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي سواء في الجانب الإيجابي أو السلبي منه ، فرغم اعتقاد الكثير أن دور القبيلة والانتماء القبلي قد شارف على النهاية ، أو انتهى فعلاً ، يلاحظ أن الحسّ القبلي قد أعيد توظيفه في السياسة مـن جديـد فـي بعـض الـبلدان التي قطعت شوطاً واسعاً في مجال التحديث الاقتصادي والـسياسي. ويرى الكثير من المفكرين أن القبيلة كانت – وما تزال – عامل التأسيس والهدم فـي نفـس الـوقت بالنسبة للدولة ، فهي بذرة الحياة لها وجرثومة موتها في آن معاً ، فعلى قاعـدتها تتأسـس الدولـة وتقـوم ، ومعها أو بسببها قد تسقط . وإذا كان التاريخ السياسي الأوروبـي ، والغربي بعامة ، لا تفهم جذوره إلا من خلال تجربة (الدولة– المدينة) في بلاد الـيونان ، فـإن الـتاريخ السياسي للعرب لا يمكن تفهمه جيداً إلا بالنظر الدقيق في ظاهرة ( الدولة – القبيلة ) سواء من حيث فهم آليات السلطة الحاكمة ، أو آليات الكيان العام للدولة ، أو آليات التفاعل الأساسي بيـن الجانبين [١] .

وتلعب القبيلة دورًا هامًّا وبارزًا كعنصر أساسي من عناصر تجربة التنمية السياسية في المجتمعات الخليجية ، باعتبار مفهوم القبيلة في صورته الحياتية أساس التجربة السياسية لـدول تلـك المـنطقة، ورغم وجود العديد من الآراء التي تشير لانحسار هذا الدور لصالح الدولـة القومية الحديثة فإن دورها ما زال مؤثرًا على صعيد قضايا التنمية السياسية والبناء الاجتماعـي، وهـو مـا يـصب فـي النهاية في تجربة المشاركة السياسية وآليات التنمية السياسية[٢].

والقبيلة كما يرى كثير من المفكرين هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعـضوية فـي الجماعـة حسب تراتبية تنظيمية ، وهو رابطة موحدة الغرض مبنية على الـتحالف بقدر ما هي مبنية على النسب (والقرابة) وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات

---

(١) محمـد جابر الانصاري ، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولجيا الإسلام : مكونات الحالة المزمنة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٩٠ .

(٢) رمـضان عويس , ازدهار المجتمع المدني.. هل يدعم الديمقراطية الخليجية ؟ , موقع إسلام أون لاين , ٢٠٠١/١٢/١١ , تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٠ : على الرابط التالي :
IslamOnline/Arabic/politics/2000/10/article3.shtml

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والــولاءات المنغرسة في أعماق وجدان الجماعة . وتظهر القبلية بتأثيراتها المختلفة في كل مــراحل الــتاريخ الإنــساني ، تضعف أحياناً وتقوى أحياناً أخرى ، تتخفى خلف التنظيمات السياسية وتتلون بألوان الطبقات أو الطوائف ، في الريف كما في المدن [١] .

فالحــديث عن دور القبيلة التقليدي في المجتمعات الخليجية وثيق الارتباط بالتحولات المجتمعــية الخليجية الحديثة، وخاصة بصدد التحول لمؤسسات المجتمع المدني، والتي تعني تطوير وإنشاء مؤسسات تطوعية بالإرادة الحرة لأصحابها بمعزل عن المؤسسات الحكومية.

وعلــى الــرغم من كل تلك العناصر التي منحت النظم السياسية الخليجية قدراً من الاســتقرار والتوازن الداخلي مع القوى الاجتماعية التقليدية ، فإن هذه العناصر ذاتها حملت بــداخلها بــذور المعارضة السياسية ومتطلبات التطور والتحول السياسي ، وهو الأمر الذي انكشف في وقت الأزمات المالية التي مرت بها دول الخليج في أعقاب حرب الخليج الثانية ، ومــا تبعها من انخفاض في أسعار النفط ، وهذا ما انعكس واضحاً في السماح بقدر أكبر من الحرية السياسية ، تمثلت في إنشاء مجالس للشورى أو إعادة الهيئات التشريعية السابق حلها ، وذلك نحو بناء دولة ديمقراطية تتواكب مع التطورات التحديثية الداخلية ، دون التنازل عن مضمون ومبادئ القيم السياسية المستمدة من التراث التاريخي لدول المنطقة [٢].

ومــن هــنا فــإن الظاهــرة الإيجابية للمجتمع المدني/ القبلي تتجلى بقوة ووضوح أكبر في المجــتمعات الخليجــية . فقــد قادت الأسر والعوائل العشيرية الحاكمة المجتمع الخليجي بعد الاستقلال نحو تطور إنمائي وبنيوي سريع . ويرى البعض أن الأسرة السعودية الحاكمة هي أقرب إلى الانتماء إلى المجتمع المدني منها إلى مجتمع البداوة والقبيلة . فقد تمكنت من إقامة شكل من أشكال المجتمع المدني في بيئة صحراوية كانت معزولة، وما لبث أن تطور وتحول إلــى دولة هي اليوم موحِدة لصميم الجزيرة العربية، وعامل استقرار وسلام ووئام في الخليج والعالم العربي، وهي في بنائها للمجتمع السعودي تحاول حفظ العلاقة مع السمات والفضائل الإيجابية للجذور[٣].

---

(٢) خلدون النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٦، ص٩ .

(٢) ابتــسام سهيل الكتبي ، التحولات الديمقراطية في بلدان الخليج ، المستقبل العربي ، العدد ٢٥٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص٢٣٤.

(٣) غسان الإمام ، المجتمع المدنــي: إشكالية تسييس العشيرة ، جريدة الشرق الاوسط ٢٠٠٣/١٠/٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**التحولات الخليجية على صعيد حماية حقوق الإنسان** [١]

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تطوراً ملموساً في مجال حقوق الإنسان ، سواء على صعيد إقرار القوانين المعززة لهذه الحقوق أو على صعيد إنشاء الأهلية المعنية بهذه الحقوق أو على صعيد الانفتاح على المنظمات الحقوقية الدولية .

ففي المملكة العربية السعودية تكتلت الجهود المدافعة عن حقوق الإنسان بموافقة العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز على إنشاء لجنة حقوق إنسان أهلية غير حكومية تتمتع بالاستقلال التام [٢]. وتأتي هذه الموافقة في إطار مساع سعودية لإيجاد لجنتين لحقوق الإنسان السعودي ، الأولى أهلية والثانية حكومية .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة تطور حدث في الحريات الأساسية المتعلقة بالتعبير والتجمع والتمييز المؤسس ضد المرأة والأقليات الدينية ، وقد عبرت عنه القيادة السياسية ممثلة في ولي العهد السعودي الأمير عبد الله عندما أكد على ضرورة محاربة الفساد ، والحاجة لكي تلعب المرأة دوراً كبيراً في المجتمع .

كما شهدت المملكة العربية السعودية انفتاحاً على المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية بما يعكس قناعة الدولة بإمكانية إحداث توازن بين الإصلاح السياسي القادم من الداخل وأفكار المنظمات الدولية في الخارج ، إذا سمحت المملكة بزيارة وفود حقوق الإنسان من أهمها وفد ممثل للجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة ووفد ممثل لمنظمة HUMAN RIGHTS WATCH حيث ألتقت بالقضاة والمحامين وأعضاء من هيئة التحقيق والإدعاء العام ، كما تفقدت بعض السجون والمنشآت التابعة لها ، ومما لا شك أن مثل هذه الزيارات تمثل نقلة نوعية فيما يتعلق بالتعاطي مع هذه القضايا ، ودرجة الانفتاح التي تعطي مزيداً من الثقة في واقع الأوضاع الحقوقية في المملكة ، كما أنها تضع حداً لمبالغات وافتراءات منظمات حقوق الإنسان الدولية التي عادة ما تعبر عن مصالح دول أجنبية.

وفي البحرين وبعد أن ظلت مسألة أو قضية حقوق الإنسان من القضايا غير المطروحة للنقاش والتناول ، أخذت هذه المسألة في السنوات القليلة الماضية وتحديداً منذ تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم أخذت هذه المسألة تكتسب زخماً ملحوظاً بدأ بتشكيل

---

(١) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، الإصلاح السياسي في الخليج ، مرجع سابق ، ص٩- ١٥ .

(2) عبد الله مرعي بن محفوظ ، لجنة سعودية لحقوق الإنسان ، الحياة ، ٢٠٠٣/٥/٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجـــنة لحقوق الإنسان في إطار مجلس الشورى القائم ، وقد دشن الأمير الجديد عهده بالعفو عن ٣٢٠ موقوفاً و٤١ كانوا قد أدينوا في قضايا جنائية و١٢ منفياً في الخارج ، ثم عفا عن ٢٠٠ شخـــصاً شاركوا في اضطرابات عام ١٩٩٤ منهم ١٥٠ سجيناً سياسياً و٥٠ محكوماً علـــيهم في جرائم ضد الدولة الأمر الذي ترك صدى إيجابيا بشأن الاهتمام الذي توليه القيادة الـــسياسية بقضايا حقوق الإنسان ، ثم اكتسبت مسألة حقوق الإنسان أبعاداً أخرى في أعقاب إعـــلان المشروع الإصلاحي وصدور الميثاق ، إذا ظهرت مؤسسات مدنية جديدة تأخذ على عاتقها نظرة قضايا حقوق الإنسان ، فبالإضافة إلى لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى بات هناك جمعية لحقوق الإنسان ومركز لدراسات حقوق الإنسان . وفي قطر صدر مؤخراً قرار أميـــري بتشكيل " اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان " وهي الأولى من نوعها في قطر ، وتضم اللجنة ١٣ عضواً بينهم ٣ سيدات .

وعلـــى صعيد المواطنة ، تجدر الإشارة إلى أن الدول الخليجية تحركت إيجابياً أيضاً اتجـــاه تعزيـــز مبدأ المواطنة ، ففي البحرين أكدت القيادة السياسية ممثلة في الشيخ حمد بن عيسى ملك البلاد أنه لا تفرقة بين المواطنين لاعتبارات الدين أو العرق ، وأن معايير التفرقة هـــي المواطـــنة الـــصالحة ، وأمـــا الكويت فتتخذ خطوات حثيثة من أجل تجنيس "البدون" المـــستحقين للجنسية الكويتية ، وفي المملكة العربية السعودية أكد ولي العهد الأمير عبد الله ضرورة أن تلعب المرأة دوراً كبيراً في المجتمع ، وقال لن نسمح لأحد مهما كان بأن يقوض أو يهمش دور المرأة في خدمة دينها وبلدها . (١)

وأخيراً يرى الكثير من المحللين أنه إذا كانت التغييرات الاجتماعية التي جرت خلال بـــرامج الـــتحديث فـــي المجـــتمعات الخليجية لم تعلن نفسها – بصورة طبيعية – في هيئة تـــشكيلات جماعـــية في العقود الماضية ، فإن عقد التسعينيات كان كفيلاً بأن يفرز مجتمعاً متبايـــناً بصورة حادة منذ التسعينيات. فثلاثة عقود من برنامج تحديثي واسع النطاق أحدثت تطوراً كبيراً في البنية الأساسية المعمارية لهذه البلدان، شمل ذلك بناء المدارس والمستشفيات والكلـــيات والجامعـــات ومراكـــز التسوق التجاري والمطاعم ومراكز الترفيه بفعل المداخيل البتـــرولية الـــضخمة. ولكن هذا التدفق الهائل قد اثبت، على اية حال، بأنه سلاح ذو حدين، فالمـــأزق الـــذي واجهـــته دول الخليج في التسعينيات هو كيفية الحفاظ على ميراثها الثقافي والديني في الوقت الذي تحاول تحقيق المكاسب التي يمكن أن تقدمها الثروة .

---

(1) عبد الله مرعي بن محفوظ ، لجنة سعودية لحقوق الإنسان ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## الحاجات الداخلية الدافعة نحو تحقيق التنمية السياسية

يشير الكثير من المحللين أن الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ كان من أهم الأحداث التي فرضت معطيات جديدة على الساحة الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد كانت هذه الحرب بمنزلة المعجل لظهور متغيرات وأحداث جديدة ساهمت في بروز فعاليات داخلية ناشطة على الساحة السياسية ، وفي هذا السياق شهدت هذه الدول تطورات سياسية طيلة عقد التسعينيات وإن كانت هذه التطورات قد اختلفت من دولة لأخرى [١] .

وتعد البيئة الداخلية في دول الخليج الست عاملاً مهماً في الاتجاه نحو الإصلاح والتحديث السياسي خاصة في ظل التوسع الهائل في الإنفاق على التعليم وظهور أعداد كبيرة ومتزايدة من المتعلمين بدأت تطالب بأن يكون لها دور فيما يحدث في بلدانها تماشياً مع دورها كنخب مثقفة ذات دور مهم .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كذلك فإن تغير الأوضاع الاقتصادية كانت عاملاً آخر في دفع دول مجلس التعاون الخليجي نحو الإصلاح السياسي ، فمع بداية السبعينيات وولادة "دولة الرفاه" في المنطقة ساهم الوضع الاقتصادي الذي التفت إلى احتياجات الخدمات الأساسية وتوفير احتياجاتهم في إيجاد "نقطة التقاء" بين الحكام والشعوب ، إلا أن تغير هذه الأوضاع منذ منتصف الثمانينات وطوال التسعينيات أدى إلى تغير العلاقة بين المواطنين والحكام ، بحيث أصبح لزاماً على الدولة أن تقوم بالاتجاه نحو الإصلاح السياسي لتلبية واحتواء مطالب المواطنين في هذا الشأن [٢].

### *تراجع مظاهر الرفاه وانحسار الدولة الريعية*

لقد تأثرت دول مجلس التعاون بنموذج "دولة الرفاه" الغربي ، واتسمت بتعاظم دور الدولة في تنمية وبناء مؤسسات المجتمع وفي توفير الخدمات الاجتماعية لإشباع حاجات

---

(١)المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات عراق ما بعد صدام ، سلسلة قضايا العراق ، العدد (٤) ، ٢٣ أبريل ، ٢٠٠٣ ، ص١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواطنـــين ، وقد ساعدها في تنفيذ ذلك الوفرة المالية التي حققتها الثورة النفطية ، وإدراكها لمـــدى حجـــم الحـــرمان الذي عاناه الناس في الماضي ، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تكـــريس دور الدولة ومسؤولياتها نحو رعاية المواطن ، وتقديم الخدمات له دونما حاجة إلى فرض ضرائب أو اقتطاعات لتمويل هذه الخدمات [١].

وقـــد شمل مفهوم دولة الرفاه لدى هذه الدول توفير السكن والماء والكهرباء بأسعار مدعـــومة تقـــل عن التكلفة الحقيقية ، وقد تم تقديم الخدمات الأساسية مجاناً ، مع دعم المواد الغذائية وتوفير مجالات العمل ، وتنمية القوى البشرية وإلى غير ذلك مما ساعد على الرقي بمـــستوى المعيـــشة وتحسين نوعية الحياة . هذا النموذج والذي ظن الكثيرون خلال الثورة النفطية وحتى بداية الثمانينات أنه سيستمر ، ولكن منذ بداية انهيار أسعار النفط انكشفت هذه الـــدول اقتـــصادياً لكـــونها دول ريعية تتصف بدرجة عالية من هذا الانكشاف ، إضافة إلى أن تعظـــيم الإنفاق العسكري والأمني ساهم في تفاقم الصعوبات المالية الناجمة عن الصدمة النفطية[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبـــذلك بـــدأت دولـــة الـــرفاه في التراجع ، حيث بدأت الرسوم على الخدمات في الظهور ، وتم وقف الترقيات والعلاوات في القطاع العام ، ووقف الصرف على المشروعات الكبيرة ، بل أن بعض الميزانيات قد جمدت ، وتأكيداً لهذا الاتجاه أبلغ الأمير عبدالله بن عبد العزيـــز ولي العهد السعودي قمة مجلس التعاون في ديسمبر ١٩٩٨ بالرياض : " أن عصر الرفاهية قد ولى وأن علينا أن نعتاد أسلوب حياة لم نعتده " [٣].

إن هـــذا التقلص في قدرة الدولة على الإنفاق كنتيجة لهذه الاعتبارات قد دفع بعض الأنظمـــة إلـــى اتخـــاذ بعض الإجراءات من الانفتاح السياسي الجزئي (انتخابات جديدة في الكـــويت ، تأســـيس مجـــالس للشورى في السعودية والبحرين ، تطوير نظام الانتخاب في عُمان ، ووعود بتطوير التجربة في قطر مع إجراء انتخابات بلدية ... الخ ).

---

(١) يوســـف الحسن ، مستقبل دولة الرفاه في الخليج : نموذج لدولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة ، دار الخليج للكتب ، ١٩٩٩ ، ص٢٣ .

(٢) عبد الجليل مرهون ، امن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٧٣ .

(٣) محمـــد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات : دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٣، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتوضـــيح ذلـــك يمكن أن القول أنه ومنذ أوائل السبعينات ، وكنتيجة لوفرة الثروة النفطية ، أمكن للعائلات الحاكمة في دول المجلس فرض شروط عقد اجتماعي ضمني بينها وبـــين رعاياها تقتضي بأن يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي لهذه العائلات أو على الأقل قبولهم المهادنة السياسية معها [١].

هـــذه الـــشروط التعاقدية الافتراضية ، كانت ترتكز على قاعدة أساسية هي وجود واســـتمرارية الدول الريعية المعتمدة على إيرادات النفط الضخمة ، ولكن التراجع الحاد في هـــذه الإيرادات منذ منتصف الثمانينيات واضطرار الحكومات إلى انتهاج سياسات اقتصادية لمواجهة تراكم الديون والعجز المتصاعد في الموازنات أدى إلى الإخلال بشروط ذلك العقد ، وكان بروز المطالب بالمشاركة السياسية والديمقراطية أمراً طبيعياً في تلك الحالة ، إذ لم يعد هناك ما يبرر الخضوع الطوعي [٢].

إن الدولة التي تلجأ إلى زيادة الضرائب ، لا سيما إذا شمل هذا ضريبة مباشرة على الـــدخل ، لا بد أن تواجه مطالب بمشاركة ورقابة شعبيتين من خلال مؤسسات ديمقراطية ، أمـــا تقليص المصروفات فيجر ورائه حتماً ضياع أدوات السيطرة سواء كانت هذه الأدوات علـــى شكل دعم مالي مفرط للمواد الاستهلاكية أو على شكل سيطرة مباشرة على الصناعة والمـــصارف . إن دولـــة تـــشعر بالحاجة إما إلى تقليص المصروفات أو اللجوء إلى زيادة الـــضرائب ، قـــد تـــسعى إلى ترسيخ شرعيتها وتعزيز مركزها باتخاذ خطوات على طريق الديمقـــراطية . وعلـــى النقـــيض مـــن ذلك فإن الدول التي لا تواجه أزمة مالية ، وتحصل باستمرار على ريع خارجي ستكون قادرة على تأجيل التحرك نحو الديمقراطية ولو لفترة من الوقت [٣].

---

(١) بهجـــت جودت وجوهر حسن ، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : ارهاصات الداخل وضغوط الخارج ، المستقبل العربي ، العدد ٢١١ ، السنة ١٩ ، سبتمبر ١٩٩٦، ص٣٦-٣٧.

(٢) جـــياكومو لوتشياني ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي ، الـــندوة الفكرية التي نظمها المركز الإيطالي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ١٩٩٥ ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص١٧٩-١٨٢ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقــد أفرز الوضع الذي آلت إليه الأمور من سيطرة الدولة في المجتمعات الخليجية على المورد الرئيسي من الداخل وتحكمها في توزيع العوائد عدة نتائج ، أهمها [١]:

١- أصــبحت الــدول مــستقلة نسبياً عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها في الدول لأخرى حيث غدت تتمتع بمرونة العمل ، وحرية المغامرة بشكل يفوق إلى حد كبير الأحوال الاعتيادية التي تحصل فيها الدولة على دخلها من الضرائب أو العملية الإنتاجية .

فوسائل الضغط عليها من الداخل لا تبدو قوية ومؤثرة ، فلقد اتسمت الطفرة النفطية بتوفير موارد مالية أتاحت إقامة نموذج لدولة الرفاه ، حيث قدمت خدمات مجانية في الغالب أو بــسخاء ، ووفرت الاستقرار والأمن بالمعنى الطوعي والإيجابي ، ويتزايد هذا الاستقرار في تشكيلات الدولة إذا كانت قادرة على تخصيص موارد لأغراضها ، وإذا كانت تلعب دوراً اقتصادياً من شأنه أن يزيد موضوعياً من الحصيلة الكلية للموارد المتاحة .

٢- اضمحلال دور القوى التقليدية " التجار " ، وكذلك القوى الأخرى السياسية والاجتماعية فقــد لعبت فئة التجار دوراً كبيراً في هذا المجال قبل تدفق النفط وبعده ، ولكن بعد ذلك فإن الوضــع الجديد مكن الدول على تشجيع هذه الفئة الرائدة في مجال العمل السياسي في مطلع القــرن العشرين على اعتزال العملية السياسية طواعية ، فقد أتاحت العائدات النفطية للدولة القــدرة على احتواء هذه الفئات سياسياً بدلاً من تحطيمها، ومهدت الطريق أمامها للعودة إلى السياسة في النهاية ، كذلك استطاعت الدولة الحكم عن طريق " التضمينات " وهي تلك القوى الاجتماعــية المتــضامنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم كالمؤسسات القبلية ، والدينية والطائفية .

فهــذه التضمينات تمثل المستودع البشري للتوظيف ، والتي اعتمدت الدولة عليها في غــياب الأحــزاب والتنظيمات المجتمعية ، فالدول وفي سبيل احتكارها الفعال لمصادر القوة والــسلطة فــي المجــتمع ، عملــت على خلق تقسيمات عمل جديدة بين القوى الاجتماعية والسياسية المتمثلة في التضمينات عن طريق اختيار وتوظيف القيادات والكفاءات المختلفة في النخــبة والمراتب العليا ، إما بمنحها المراكز السياسية المتنفذة ، أو بفتح مجالات الاستثمار للإثراء على حساب الدولة .

---

(١) محمــد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات ، مرجع سابق ، ص ٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقــد سمحت الثروة للحكومات البدء بعلاقات مباشرة مع مواطنيها حيث اعتادت تلك العلاقــة علــى مسار واحد من الأعلى إلى الأسفل ، فالحكومات قادرة على تزويد مواطنيها بالخــدمات والمنافع بتكاليف قليلة ، والمطلوب هو الحصول على ضبط للسلوك الاجتماعي والسياسي إلى الحدود المسموح بها .

٣- بــروز شرائح وفئات اجتماعية ريعية مرتبطة بالدولة من خلال نمو جهاز الدولة وتزايد الإنفــاق الحكومي على سياسات الرفاه ، وقد أدى ذلك إلى تعزيز هيمنة الدولة على المجتمع المدني ، مما جعل من الريع وامتلاكه مصدراً للحفاظ على الاستقرار الداخلي وخلق أحلاف جديدة في المجتمع عبر توزيع المنافع ولو بنسب متفاوتة ، وذلك في مجالات التعليم والصحة والإســكان .. الــخ . إن سياســات الإنفــاق الحكومــي جعلت من الدولة رب العمل الأول لمواطنيها [١].

**انحسار الدول الريعية :**

جميع الحقوق محفوظة

لــم تكــن أسواق النفط كما تتمناه دول الخليج على الدوام ، فقد واجهت الأسعار في بداية الثمانينيات تقلبات شديدة ، أثرت وبشكل عميق على مداخيل هذه الدول ، وتآكل الجزء الأكبــر مــن احتــياطاتها ، وهــذا ما استدعى تقليص النفقات وهو ما تم التعارف عليه في الثمانينيات بسياسية ترشيد الإنفاق ، إن أسوأ ما في الأمر أنه جاء بعد عشرين عاماً من هذه الامتــيازات التي اعتاد عليها المواطنين الذين أصبحوا ينظرون إليها باعتبارها حقوقاً ، إن تشجيع الحكومات في الخليج النمو الاقتصادي وتأسيسه على الصعيدين الشخصي والوطني ، وارتفاع معدلات التعليم وزيادة مخرجاته التي أصبحت تجد صعوبة في الحصول على فرص عمل ، ألقى العديد من التبعات على الدولة الريعية .

ومن الملاحظ أنه وبعد الطفرة النفطية ، أن السلطات الحاكمة في هذه البلدان لم تعد في حاجة إلى ضرائب تجمعها من مواطنيها ، والذي جعل القدرة على المساومة مع السلطة مــن قبل المجتمع المدني تتناقص، ونتيجة لانحسار الموارد بعد ذلك ، فإن أموراً عديدة بدت فــي الظهور ، حيث أن التوظيف الاجتماعي للعوائد النفطية أدى على كسب الولاء السياسي

---

(١) ابتــسام سهيل كاتبي ، التحولات الديمقراطية في بلدان الخليج ، المستقبل العربي ، العدد ٢٥٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص٢٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحـــصول على التأييد الشعبي والشرعية ، وأفرزت هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع أساساً قوامه التغاضي عن حقوق المشاركة مقابل التمتع بالمزايا والمنافع التي توزعها الدولة.

إضـــافة لـــذلك ظهـــرت صـــعوبة الاستمرار في السياسة القديمة بعد تضرر الطبقة الوســـطى الأكبـــر من الإجراءات التي اتبعتها هذه الدول من جراء سياسية ترشيد الإنفاق ، وتقلص قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها السابقة ، أدى إلى تقليص قدرتها في الحصول على نوع من المطاوعة السياسية خاصة مع اتجاهها ليس فقط إلى تقليل الخدمات ومستواها المقدم ، بـــل إلـــى فرض نوع من الضرائب نظير الحصول عليها ، ولكن عملية فرض الضرائب بـــشكل أساســـي أصبحت قضية الديمقراطية والمشاركة والمساءلة لا مناص منها ، فالدولة عندما تكون قادرة على توزيع الخدمات تكسب الولاءات ، ولكن تعجز عن ذلك عندما تكون فـــي حاجـــة إلـــى شـــرعية ممـــا يستوجب تغيير العقد الاجتماعي الذي سارت عليه الدول الريعية [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ومـــع وجود هذه الظروف الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم يكن أمام الحكـــومات الخليجـــية إلا أن تـــتفاعل معها ، إذ لم يعد من الممكن أو المقبول أن يبقى أمر تصاعد حدة هذه المطالب وتحويلها إلى اضطرابات أو قلاقل سياسية تهدد شرعية الحكم .

ولقـــد تفاوتـــت الإجراءات التي اتخذتها دول الخليج العربية نتيجة لهذه الاعتبارات ويمكن النظر إلى هذه الإجراءات من خلال ما يلي :

١- اســـتحداث مجـــالس للشورى كصيغة من صيغ المشاركة ، ولعل هذا الإجراء كان أكثر وضـــوحاً فـــي المملكة العربية السعودية والتي كانت تفتقد لمثل هذا المجلس [٢]، وكذلك في البحرين ، والتي جرى فيها حل المجلس الوطني في عام ١٩٧٥ [٣].

٢- عـــودة الحـــياة البرلمانية ، كما هو الحال في الكويت ، مع مطالبات ومستجدات أخرى رافقت هذه العودة [٤].

---

(١) محمـــد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات ، مرجع سابق ، ص ٥٣.

(٢) فـــتوح أبـــو دهـــب ، المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، خريف ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٨ .

(٣) محمـــد خلـــيفة ، الإصلاح السياسي في البحرين ، المظهر والدلالة ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٢٥ ، ربيع ، ٢٠٠١ ، ص ٦٢.

(٤) عمر الحسن ، التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون ، المظاهر والدلالات ، كراسات استراتيجية خليجية ، العدد ٣٩ ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تطوير تجربة المشاركة في عمان من خلال صيغة جديدة حلت محل المجلس الاستشاري المعـين ، بمجلس الشورى والذي استحدثت فيه طريقة الانتخاب المرحلي ، وجرى بعد ذلك تطويرها [١] .

٤- وعـود بإجـراء تغييـرات في عملية المشاركة من خلال الانتخابات البلدية بحث تكون مرحلة إلى انتخابات عامة كما هو الحال في قطر [٢].

٥- تعديلات سواء تعلقت بعدد أعضاء المجالس وكذلك الصلاحيات المخصصة لها ، كما في السعودية والبحرين وعمان وإقرار دستور دائم في الإمارات [٣].

***بروز قضية الشرعية السياسية***

إن الشرعية السياسية تعني الرضى والقبول الطوعي الذي يمنحه المحكومون للسلطة باعتبارها تعبر عنهم وتسعى لتحقيق مصالحهم ، وفي هذا السياق يمكن أن يكون سبب قبول المحكومـين لحق الحاكم في أن يحكم بوحي من معتقداتهم الدينية أو تقاليد راسخة توارثوها عبـر الأجيال ، أو لأنه يراعي مصالحهم ويوفر لهم الأمن والأمان ، ومن هنا فإن الشرعية تـستمد مـن أكثـر مـن مصدر ، ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مصادر رئيسية هي : التقاليد والـزعامة الكارزمـية والعقلانـية القانونية ، ولكن يمكن أن يكون من أهم وسائل تكريس الشرعية الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع ، وفي تحقيق أهدافه وتجسيد قيمه ومثله العليا ، وهو ما يسميه البعض بشرعية الإنجاز [٤].

وقـد اعتمدت النظم الحاكمة في دول الخليج العربية على المصدر التقليدي في تثبيت شرعيتها سواء تعلق هذا المصدر بشقيه الديني أو القبلي أو كلاهما ، ويمكن الإشارة إلى أنه في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان يبرز الجانب الديني بشكل واضح ، بينما يترسخ في دول الخليج العربية الأخرى المفهوم التقليدي في جانبه القبلي .

---

(١) سـمير فاروق حافظ ، التحول الديمقراطي في عمان : نحو مزيد من المشاركة ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، خريف ٢٠٠٣ ، ص٧٤ .

(٢) محمط مصطفى، خطوات التحول الديمقراطي في قطر، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٥،٢٠٠١،ص٨٤.

(٣) أنظر : عمر الحسن ، التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون : المظاهر والدلالات، مرجع سابق .

(٤) سـعد الـدين إبـراهيم ، مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية ، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٤٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقــد اســتطاعت هــذه الدول المحافظة على شرعيتها باعتمادها على هذا المصدر التقلــيدي بــصفة أساسية ، ومرد ذلك طبيعة المجتمع في الخليج وأرثه الاجتماعي وطبيعة مكــوناته ، ولكنها لم تركن لهذا المصدر التقليدي بمفرده بل سعت لتدعيمه بمصادر إضافية للــشرعية وبخاصــة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بفضل الثروة النفطية فضلاً عن الأخذ ببعض مظاهر النظام البرلماني كما هو الحال في الكويت ، ونظراً لذلك فقد صمدت الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية وحافظ على استمراريتها[١] .

ومــن أهم العوامل التي ساعدت هذه الدول على تكريس شرعيتها والمحافظة عليها طوال هذه الفترة الطويلة [٢]:

أولاً : خلق وبناء أجهزة مدنية وأمنية وعسكرية حديثة .

ثانــياً : زيــادة برامج الخدمات وتعميمها ، ولذلك أصبح الوجود الأمني والحكومي للدولة مقترناً بوجود خدمات وبرامج الرفاهية الاجتماعية .

ثالثاً : توسيع مجالات فرص العمل والكسب والحراك الاجتماعي .

رابعاً : تكريس المؤسسة الملكية من خلال تثبيت ذلك في الدساتير والنظم الأساسية .

وفــي العقود الحديثة أثرت التطورات الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات على الــشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة ، وقد برز مصدر جديد لها تمثل في القوانين والمراسيم والقــرارات والتي تبعها التمثيل على مستوى المجالس ، مثل المجالس البلدية ولجان التعليم والصحة ، إضافة إلى المجالس التي انشئت بعد الاستقلال في الكويت والبحرين .

وبالــرغم مــن أن الأنظمــة شجعت على مشاركة غير رسمية عن طريق الوسائل التقلــيدية "مجالس الحكام" إلا أن هذه المشاركة محدودة في التعبير عن المطالب ، ولا تلغي الأنظمة والأسر الحاكمة ، لذلك ظهرت هناك المطالبات بتأسيس جديد للشرعية السياسية[٣] .

---

(١) محمــد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات ، مرجع سابق ، ص ٨١.

(٢) سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية ، مرجع سابق ، ص٤٢٠.

(٣) محمــد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***قضية المشاركة السياسية***

دفعـــت تطـــورات الأحداث في منطقة الخليج من بداية التسعينات إلى السطح بمسألة المـــشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويشير مفهوم المشاركة السياسة في أوســـع معانـــيه إلى حق المواطنين في أن يؤدوا دوراً معيناً في عملية صنع القرارات ذات الـــصلة بشؤون وطنهم ، كما يشير في أضيق معانية إلى حق هؤلاء الموطنين في أن يرقبوا تطبيق هذه القرارات عقب صدورها من جانب الحاكم ، فالمشاركة وفقاً لذلك تعني المساهمة فـــي الأنـــشطة الاقتـــصادية، وإشراك الفرد في مختلف مستويات عمل النظام السياسي في الدولة [١].

ويرى الدكتور علي الكواري أن جذور التجارب السياسية المعاصرة في دول الخليج العـــربية أو نظـــم الحكم القائمة إلى الوقت الذي ثبتت فيه الأسر الحاكمة نفسها في الحكم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عبر سلسلة من تغيير التحالفات الداخلية والعلاقات الخارجية . حيث أدت هذه التغييرات إلى انتقال نظم الحكم تدريجياً في دول المنطقة من نمط الـــتحالف القبلي التقليدي الذي يسوده الشيخ ، إلى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة ، مع بقاء شكل من أشكال التحالفات القبلية القديمة ، وما يرتبط بها من علاقات اجتماعية ، ويعود هذا الـــتحول إلى المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع حكام المنطقة ، كما يعود إلى الموارد التي توفـــرت للحكـــومات من دخل الجمارك أولاً والنفط فيما بعد ، وقد أدت هذه التحولات إلى تـــراجع المشاركة السياسية بشكل عام عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات وقويت مراكز الحكام والعائلات الحاكمة [٢].

ولقـــد أثارت التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الخليج وخصوصاً حرب الخليج الثانية ، مطالب شعبية بالمشاركة وبناء المؤسسات السياسية لتفعيل دورها في بناء المجتمعات المدنـــية الحديـــثة وإنجـــاز عملية بعض التحول على طريق التنمية السياسية في المجتمعات الخليجية .

حـــيث شـــهدت هذه المجتمعات ومنذ بدايات أزمة الخليج عام ١٩٩٠ تحولاً سياسياً ملحوظاً تمحور حول زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية ، ويلاحظ أن هذه الدعوة لإقامة

---

(١) عبدالله هدية ، المشاركة والتنمية : قضايا في التنمية السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٨٨ .

(٢) على الكواري ، الخليج العربي والديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشاركة سياسية فعالة لا تهدف إلى تغيير النظم السياسية بقدر ما تهدف إلى إصلاح الأوضاع القائمـــة وتحـــسين أساليب الحكم والإدارة وتمكين المواطن من لعب دور في صنع القرار . ورغم ذلك فإن النخب الحاكمة في الخليج كان لديها قناعة بأن مجتمعاتها لا زالت غير مهيأة لقضية المشاركة السياسية والديمقراطية ، وفي الوقت نفسه يعتقد المطالبون بالإصلاح وبحزم بـــأن مجـــتمعاتهم قد تحملت الكثير تحت سيطرة الأنظمة ، وتحاول هذه القوى الضغط على الأنظمة التقليدية للحصول على حق المشاركة [١].

ولكـــن الأوضـــاع تغيـــرت في عصر العولمة بشكل كبير ، حيث أن هناك ظروفاً ومعطـــيات داخلـــية وخارجية عديدة تدفع باتجاه الإصلاح السياسي بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، وإقامة أساليب لإخضاع الحكومة للرقابة الشعبية والسيطرة على الموارد . فتعميق فكرة المشاركة لن يتأتى من خلال انتظار النضوج ولكن باستجابة السلطة لمطالب مواطنيها بممارسة المشاركة في الواقع ، وهذا سيعمل على إنضاج فكرة عملية المشاركة السياسية التي تـــؤهل الكثير من الطبقات للمساهمة في صنع القرار السياسي ، وهو بدوره يؤدي إلى تلاحم القوى الاجتماعية المختلفة ، واستقرار النظم السياسية بشكل عام ، وفي المقابل تكون النتيجة عكـــسية فـــيما لـــو حـــرمت هـــذه القوى السياسية من حق المشاركة والتأثير على القرار السياسي [٢].

إن عدم قدرة المؤسسات التقليدية على الاستجابة للمطالب بالمشاركة ، وما ينجم عنها مـــن تهديـــد مباشر للاستقرار السياسي يدفع نحو الشروع في عملية بناء مؤسسات سياسية جديدة ، حيث يبدو هو الخيار الوحيد لتفادي مخاطر هذا التهديد ، وذلك باستيعاب هذه القوى والاســـتجابة لمطالبها ، وبالرجوع إلى الماضي يستطيع المتتبع لمجريات الأمور أن يرى أن الـــنخب الحاكمة لم تكن على قناعة تامة بالديمقراطية ولم تتجاوب مع السلبيات التي رافقت الممارسات الأولى من عملية التطور الديمقراطي ، فالتجربة البحرينية وصلت إلى المصادرة في عام ١٩٧٥ عندما تم حل المجلس الوطني المنتخب ، والتجربة الكويتية تم إقامتها بشكل دستوري ولكن جرى حل البرلمان وتعديل الدستور في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ [٣].

---

(١) يوسف غلوم علي ، تأثير الديونيات في عملية المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٣ ، الكويت ، خريف ١٩٩٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص١٥.

(٣) محمـــد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الأشكال القديمة للمشاركة السياسية الأقل علانية قد استنفذت وأصبحت غير فعالة ، والمرجح أن يكون الهدف من وجود المؤسسات الديمقراطية هو التقليل من الشعور بانعدام الكفاءة السياسية إلى حدها الأدنى ، وعندما تكون الطرق التقليدية للوصول إلى هذه النظم موصدة أو عاجزة عن مواجهة حالات القلق ، فإن هذه الفئات سوف تبحث عن طريق آخر للوصول إليها . وهكذا فإن الحفاظ على الاستقرار السياسي يتطلب من الناحية العملية أن تتواءم درجة المشاركة السياسية مع درجة نمو المؤسسية السياسية .

لقد شهدت دول الخليج العربية تحولاً سياسياً ملحوظاً تمحور حول زيادة الوعي بأهمية المشاركة السياسية ومكافحة الفساد الإداري والدعوة إلى مساءلة المسؤولين ، وإن كانت النخب الحاكمة تنظر ببعض التردد إلى مسألة المشاركة ، وتوجد بعض الأعذار والمسببات لتأخير البدء في العملية ، إلا أن هناك اتجاهاً لتقديم صيغ حديثة للمشاركة السياسية وبناء المؤسسات السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، وهو ما يشكل مدخلاً هاماً لمواجهة المخاطر المحتملة لعدم الاستقرار باعتباره يساعد بحل الكثير من المشكلات المستعصية على الصعيد الداخلي [١].

ولقد تفاوتت المطالب بالإصلاح السياسي والمشاركة السياسية ودرجاتها في دول الخليج العربية الست ، فبينما كانت عنيفة في البعض ، كانت سلمية في البعض الأخر ، وإذا كانت شبه منظمة في بعض الحالات فإنها جاءت عفوية في حالات أخرى . ولم تكن هذه المطالب بالإصلاح والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتغيير نمط الحياة السياسية وليدة اللحظة الراهنة ، بل جاءت في سياق سلسلة من التراكمات ، فإذا كانت المطالبة بالعودة إلى الحياة الدستورية قد اتضحت في دولتين هما الكويت والبحرين ، فإن ذلك تم على خلفية معايشة مواطني تلك الدولتين لتجربة برلمانية إحداهما هي التجربة الكويتية والتي امتدت ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن مع ما تخللها من حالات مد وجزر ، إلا أن الصفة الغالبة للحياة السياسية كان وجود مجلس منتخب ، بينما نجد التجربة البحرينية كانت قصيرة لم تستمر سوى عامين ، حيث تعرض المجلس للحل واستمرت المطالبة منذ ذلك الوقت .

ومن الجانب الأخر تركزت المطالب في دول أخرى ( الإمارات وقطر ) إلى تحويل الدساتير المؤقتة إلى دائمة ، مع إيجاد حياة برلمانية تقوم على الانتخاب ، وإعطاء صلاحيات

---

(١) المرجع السابق ، ص٨٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوسع للمجالس . بينما تركزت المطالب في المملكة العربية السعودية على إصدار دستور للبلاد وإنشاء مجلس للشورى ، وإصلاح الحياة السياسية إضافة إلى مطالب تتعلق بالجانب الاقتصادي وتطبيق الشريعة الإسلامية بصورة أكثر حزماً [١].

ويعتقد الكثير من المحللين أن سبب غياب التنمية السياسية أو ضعفها في دول الخليج، يعود في جذره الأهم إلى أن الضغط الآتي من القاعدة الشعبية ضئيل، إما لافتقاد مبرراته عند البعض، أو لشعور طاغ بالخوف من السلطات، أو لغياب أو ضعف في الثقافة السياسية الصحيحة التي لا تفصل بين المواطنة الحقيقية والمشاركة السياسية، وسيادة رأي يميل إلى الأخذ بنخبوية ممارسة السياسة، وشرعية حكم الغلبة. ولهذا السبب وغيره، بقيت دعوات الإصلاح محصورة في قطاع صغير من النخب الخليجية، وهي في أكثرها كانت عرضة للقمع (المعتدل!) بالقياس إلى ما يجري في دول أخرى، فالإعتقالات قصيرة الأجل والمنفى كانا السمة الغالبة في بلدان الخليج ، وربما كان العقاب الأكبر يتمحور في جوانبه الاقتصادية أكثر من غيرها، وقليل من النخب ــ ورغم توافر الفرص لديها ــ طوّعت متطلباتها المعيشية خارج إطار الجهاز الحكومي[٢].

وفي النهاية يمكن القول أن هناك مجموعة من النقاط التي تجدر الإشارة إليها فيما يتعلق بالدوافع الداخلية للتنمية السياسية في دول الخليج العربية ، ومن أهمها ما يلي :

***أولاً*** : أن الجميع في دول الخليج العربية بات مقتنعاً بضرورة السير نحو مزيد من التغيير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسماح لجميع المواطنين بحرية التعبير والتنظيم وسيادة الشفافية والعلانية في التحرك السياسي للوصول إلى وضعية صحيحة تتمثل في إقامة أنظمة نقابية وقضائية مستقبل [٣] .

***ثانياً*** : تفرض التطورات والمتغيرات السريعة الراهنة على كافة دول الخليج العربية إجراء إصلاحات سياسية ، وحيث صار التعامل مع هذه التطورات مسألة لا يمكن تركها للزمن لمعالجتها ، كما تفرض تلك المتغيرات ضرورة التوافق مع العالم وفهم ما يدور فيه على

---

(١) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٥٣٢-٥٣٣ .

(٢) عمر الحسن ، آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي , موقع قضايا الخليج على شبكة الإنترنت , تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٥ : على الرابط التالي :
http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article005.htm

(٣)عبد الرحمن محمد النعيمي ، مؤشرات خليجية باتجاه الإصلاحات السياسية، جريدة الخليج ٢٠٠٣/٢/٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أســس علمــية وعملية تتطلب تغييراً في النهج السياسي في كافة الدول وتفرض ضرورات ملحة لإعادة النظر في كافة جوانب الحياة السياسية [١].

***ثالثاً*** : ضعف أساليب السيطرة الحكومية – كما يتوقع البعض – من خلال القطاع الاقتصادي وانخفــاض قــدرتها على تمويل برامج الخدمات ومنح المكاسب المالية للمواطنين ، سينشئ قــوى جديــدة في القطاع الخاص والمجتمع المدني تضع الأساس لقوة المجتمع في مواجهة مشكلاته وتحمل أعباء توفير احتياجاته ، كما أنه من المتوقع أن تضطر الحكومات في الأمد الطويل إلى الاعتماد على الضرائب وهو ما يعيد للمجتمع سلطته على الحكومات بصفته من يمــولها ويوفر أسباب وجودها ، كذلك من المتوقع أن تتطور مظاهر النضج الاجتماعي من خــلال تطور الحركات السياسية والفكرية والاجتماعية ونمو وتطور قوى جديدة في المجتمع المدني تساعد على نضجه واكتمال هياكله ، كل هذه الأمور ستدفع الحكومات إلى المضي في طريقها للإصلاح والتنمية السياسية تلبية لمطالب المواطنين [٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) سعد بن طفلة العجمي ، الإصلاح في الخليج ، الاتحاد ٢٠٠٣/٢/٥ .

(٢) علــي الــزميع ، المستجدات السياسية الدولية وتأثيرها على الخليج ، ندوة منشورات في صحيفة الأنباء ٢٠٠٣/١/٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثالث

## التنمية السياسية في دول الخليج العربية : البعد الخارجي

لا شك أن عمليات التطور والتحديث وتنمية المجتمعات عادة ما تتأثر بالنفوذ الخارجي بدرجة أكثر من تأثرها بالنفوذ أو التطورات التاريخية ، ففي الحالات الكلاسيكية لعمليات التطور والتحديث في المجتمعات الأوروبية المتقدمة ، نجد أن خطوات التغير كانت تدريجية وطبيعية وغير مخطط لها نسبياً ، بل والأهم أنها متحررة بصورة عامة وكلية من الضغوطات العالمية ومؤثراتها المختلفة [١].

وعلى النقيض من ذلك ، فإن عمليات التطور والتحديث في الدول النامية عادة ما تتأثر بالنماذج المتقدمة ، وما تمارسه تلك النماذج من ضغوطات سياسية واقتصادية واجتماعية عليها ، هذا إلى جانب أن عمليات التطور والتحديث في الدول النامية ليست نتاجاً وتفاعلات طبيعية وإنما عمليات مخطط لها ومقصودة ، وليست تدريجية وطبيعية ، هذا إضافة إلى سرعتها وتعقيداتها [٢].

ومنذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ، والحديث عن التغيير والإصلاح في العالم العربي أصبح المحور الأساسي للمطالب الغربية وخصوصاً الأمريكية ، وبدأت عدة أصوات تطالب إدخال إصلاحات سياسية وثقافية واقتصادية تتأقلم مع الواقع الدولي الجديد وتتكيف مع ظروفه ومعطياته ، كما أدخلت هذه الأحداث العالم العربي في دائرة الشك والتوجس ، وبات العرب في دائرة الاتهام الأولى بأنهم مصدر التطرف والإرهاب في العالم ، كما فرضت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق في عام ٢٠٠٣ معطيات جديدة وأثارت العديد من التساؤلات حول واقع ومستقبل التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية وخصوصاً دول الخليج العربية .

ورغم أن الضغوط الخارجية على دول الخليج العربية لإحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية في البنى الاجتماعية والتحول الديمقراطي في هذه الدول تمتد إلى فترات طويلة ماضية إلا أن أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة والحرب الأمريكية الأخيرة على العراق خلق واقعاً جديداً فرض على دول الخليج العربية التكيف معه باتجاه إحداث المزيد من الخطوات الإصلاحية والتنموية في المجتمعات الخليجية .

---

(١) بكر عمر العمري ، وحيد حمزة هاشم ، النظام السياسي السعودي ، دار الفنون للطباعة والنشر ، جدة ، ١٩٩٢ ، ص٣٦.

(٢) المرجع السابق ، ص٣٦.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الأول

## سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي بعد الحادي عشر من سبتمبر

على الرغم من الدور الملحوظ الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن العشرين في عديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء مرحلة الحرب الباردة ، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، وإن جاءت فقد كان ذلك بصورة هامشية وظرفية ولاعتبارات براجماتية ، وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، كما أكد عليه مسؤولون أمريكيون سابقون وحاليون ( في إدارة بوش الابن ).

فعلى سبيل المثال ، أكد مارتن انديك الذي شغل في السابق عدة مناصب رسمية على أن إدارة الرئيس كلينتون قد قامت بترتيب صفقة مع حلفاء أمريكا ظلت قائمة بشكل أو بآخر حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد قامت على أساس أن تقدم الدول العربية المعتدلة القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية لمساعدتها على احتواء الدول المارقة ، وتدعم كذلك جهود واشنطن لإيجاد تسوية للصراع العربي ــ الإسرائيلي ، مقابل أن تحجم واشنطن عن ممارسة أي ضغوط حقيقية على هذه الدول من أجل التغيير الديمقراطي، كما أكد ريتشارد هاس، مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية (في إدارة بوش الابن) في خطاب له أمام مجلس العلاقات الخارجية في ٢٠٠٢/١٢/٢٤على أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء ، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص العالم العربي[١].

فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتجنب النظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين تدفق متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي – الإسرائيلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتنا العسكرية. وهكذا، ولإهمالنا تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة – بخلقنا ما يمكن تسميته

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٣٠ ، ٢٠٠٣ ، ص٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاستثناء الديمقراطي – فاتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقرارا، وأكثر ازدهارا، وأكثر سلاما، وأكثر تكيفا مع ضغوطات عالم في طور التعولم [١].

وقد مثلت هجمات ١١ سبتمبر تطوراً ثورياً في ظاهرة الإرهاب الدولي ، بحيث أصبح أكثر خطورة من الحروب التقليدية ، بعد أن تمكن من اختراق العمق الداخلي للولايات المتحدة ، ويسقط عدد من الضحايا الأبرياء ، ويسبب دماراً هائلاً وبالغ الخطورة ، ويحدث ارتباكاً مروعاً في الأنشطة الاقتصادية ، ليس فقط في الولايات المتحدة ، ولكن أيضاً على الصعيد العالمي ، مما وضع الولايات المتحدة أمام نقطة تحول حاسمة ، وأشارت العديد من الدراسات التي أجرتها مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية إلى أن أسلوب إدارة الولايات المتحدة لهذه الأزمة سوف يلعب دوراً حاسماً في تحديد المكانة العالمية للولايات المتحدة ، فمن الممكن أن تخرج الولايات المتحدة من هذه الأزمة أقوى وتعزز سيطرتها على الساحة الدولية ، كما يمكن أن تخرج الأحداث عن نطاق السيطرة ، وأن تزداد المخاطر على الأمن القومي الأمريكي ، بما يؤثر على الولايات المتحدة ومستقبلها [٢].

**التوجهات الأمريكية لنشر الديمقراطية في المنطقة**

خلقت أحداث سبتمبر نوع من الاتفاق داخل الإدارة الأمريكية ( الصقور والحمائم ) على ضرورة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق عامة حيث تعتبر الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية في دول المنطقة يؤثر على الأمن الداخلي لها الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة قد تتدخل لفرض الديمقراطية على الدول الرافضة لذلك الأمر [٣].

كما دفعت أحداث ١١ سبتمبر الولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها القديمة ، حيث رأت ضرورة طرح مفاهيم جديدة للعلاقات تركز على مفهوم من يرد مصادقة الولايات المتحدة عليه أن يركب القطار الأمريكي بمعنى أن عليه أن يقبل الأفكار والأطروحات الأمريكية الخاصة بالديمقراطية واحترام حرية الفرد وخصوصياته واحترام حقوق الإنسان [٤].

---

(١) المرجع السابق ، ص٥ .

(٢) المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، ندوة حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة وتداعياتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الاثنين ، ١٠ ديسمبر ٢٠٠١ ، ص٥٧.

(٣) أحمد منيسي ، الديمقراطية الآن ، صحيفة الأهرام المصرية ، بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٨.

(٤) شملان يوسف العيسى ، حتى لا تضيع فرصتنا للتغيير ، صحيفة السياسة الكويتية ، ٢٠٠٣/٢/٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـــي هذا السياق كان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول قد أعلن في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ بوضـــوح عـــن ما أسماه " الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" التي تركز على نشر الديمقـــراطية في البلدان العربية ، وهي فكرة تتأسس على تغيير أو إصلاح الأنظمة السياسية والاقتصادية وتغيير مناهج التعليم وإفساح المجال للمجتمع المدني على حساب الدولة ، وجدد بـــاول هذه الرؤية في خطابه أمام مجلس الشيوخ في ٦ فبراير ٢٠٠٣ حين عبر عن اعتقاده بأن إسقاط النظام العراقي قد يفسح المجال أمام إعادة صياغة المنطقة بطريقة إيجابية تعزز مصالح الولايات المتحدة [١].

وبعـــيداً عن طروحات كولن باول ، وما طرحه جورج بوش ، فإن وزارة الخارجية الأمـــريكية أعدت في عام ٢٠٠٣ ملفاً لتضعه أمام المسؤولين في الدول العربية لا سيما دول مجلـــس التعاون الخليجي ، وتتمثل أهم ملامح هذا الملف والذي عملت على إنجازه إليزابيث تشيني ابنة نائب رئيس الجمهورية والتي تتولى منصب مساعدة وزير الخارجية فيما يلي[٢] :

***أولا*** : خـــريطة إصلاح سياسي ، تتمثل أهم عناصره في احترام حقوق الإنسان وتطبيق قيم الديمقراطية وتفعيل المجتمع المدني واحترام سيادة القانون والمحاسبة والشفافية .

***ثانياً*** : خريطة إصلاح اقتصادي ، تتضمن تفكيك دولة الرفاه بما يعني ذلك من ترشيد الإنفاق والتخـــصيص وتـــشجيع الاستثمار الأجنبي والانفتاح على الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

***ثالثاً*** : طريقة إصلاح التعليم ، وذلك انطلاقا من قناعة أمريكية بأن التعليم في الدول العربية بـــوجه عام والدول الخليجية على وجه الخصوص " تعليم عال " طارد لغير أهله ، ومن ثم تسعى الخطة الأمريكية في هذا الإطار إلى إزالة " الجدار " الذي يباعد بين الشعوب وتعزيز قيم التنوع بما يؤدي إلى " قبول الآخر " .

---

(١) ماجـــد الكيالـــي ، الهجمة الأمريكية على المنطقة العربية كمدخل للهيمنة على العالم ، موقع ميدل إيست اون لاين على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول ٣٠٠٣/٤/١٠ : على الرابط التالي :
www.middle-east-online.com

(٢)عبد الله بشارة ، الملف الخليجي الساخن في واشنطن ، صحيفة السياسة ، ٢٠٠٣/٦/٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***رابعاً*** : خريطة إصلاح ثقافي وإعلامي ، تتضمن دعوة إلى التعايش بين الحضارات، وإبراز القيم والسلوك التي تجمع بينها والاستفادة من عطائها ، والدعوة إلى التفاعل بين الشعوب والمزيد من التعرف على هوياتها وتكثيف الترابط والتعاون .

هذه الرؤية الأمريكية ترتبط بوجوب إحداث تغييرات عززها التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية ، والذي يبحث في أوضاع ٢٩ دولة في العالم تعتبر الولايات المتحدة أن حالة حقوق الإنسان فيها خطيرة ، ومن بين هذه الدول يبحث التقرير في وضع (١٥) دولة في المنطقة هي " الجزائر والبحرين وسلطنة عمان وقطر والسعودية وإيران والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وتونس واليمن ". ويعتبر التقرير أن " الوضع العام في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية يبقى ملبداً " في المنطقة على حد تعبير التقرير ، على الرغم من بعض " الاتجاهات الإيجابية " في مجال الانفتاح السياسي في قطر والمغرب وسلطنة عمان [١].

جميع الحقوق محفوظة
مركز الإعلام والمعلومات

أما آخر مؤشرات الاهتمام الأمريكي بالتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثل في إرسال الولايات المتحدة وفداً لمتابعة الانتخابات البرلمانية الكويتية المقرر عقدها في ٥ يوليو ٢٠٠٣ ، ويضم الوفد الأمريكي باحثين وعاملين في الكونجرس ومؤسستي Heritage Foundation و Freedom House وهما مراكز بحث علمية وسياسية إلى جانب صحافيين في " واشنطن تايمز " ومجلة "هيل " الخاصة بأعضاء الكونجرس [٢].

وقد أوجدت سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر ظروفا ومعطيات من شأنها الإضرار بقضية الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية، كما أنها سوف تؤدى إلى استمرار هذه القضية على هامش أولويات السياسة الأمريكية تجاهه، على الأقل خلال المستقبل المنظور، من ناحية أخرى . ومن هذه الظروف والمعطيات [٣]:

---

(١) المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، الإصلاح السياسي في الخليج ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣) حسنين توفيق إبراهيم ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص١٣-١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. أن هـدف محاربة الإرهاب أصبح هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعـد الحادي عشر من سبتمبر ، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى محكومة في المقام الأول بدرجة تأييدها لها في حملتها ضد الإرهاب ، وليس بدرجة ديمقـراطية الـنظم الحاكمة في هذه الدول ، مما يعنى أن واشنطن مستعدة للتعاون مع نظم تسلطية أو شبه تسلطية، طالما تؤيد توجهاتها وسياساتها ضد الإرهاب ، وهو ما حدث بالفعل علـى أرض الواقـع، حـيث لم تجد غضاضة في التعاون مع النظم الحاكمة في دول مثل باكـستان وكازاخـستان وأوزبكـستان ، وعديد من الدول العربية التـي لا يمكن بحال من الأحوال القول بأنها محكومة من قبل نظم ديمقراطية .

٢. إن الـرؤية الأمـريكية لمكافحـة الإرهاب تتمحور بالأساس حول المواجهة العسكرية / الأمنـية لهذه الظاهرة ، وهى بذلك تتجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها، والتي يتطلب التعامل معها تبني استراتيجية شاملة تأخذ مختلف أبعادها وأسبابها في الاعتبار. وفـى ضوء ذلك ، فإن الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تقوم على تدعيم القدرات الأمنية والاسـتخباراتية للنظم الحاكمة حتى يتسنى لها القيام بهذه المهمة بقدر أكبر من الكفاءة ومن خـلال إجراءات بعضها غير ديمقراطي ، مما يصعب معه مطالبتها في الوقت نفسه باتخاذ خطـوات جـادة علـى طـريق الإصلاح السياسي والديمقراطي. وبهذا المعنى فإن قضية الديمقـراطية سـوف تبقـى في أفضل الأحوال تمثل مكانة هامشية ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة على الأقل خلال المدى المنظور .

٣. إن الإدارة الأمـريكية اتخـذت العديـد مـن الإجـراءات وأصدرت العديد من القوانين والقـرارات التي انطوت على تقييد لبعض الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتهـا ، ممـا شـكل مـساساً بجوهر وآليات النظام الديمقراطي الأمريكي . وحسب بعض الدراسـات فـإن قانون مكافحة الإرهاب رقم (٥٦) للكونجرس (١٠٧) الصادر في أكتوبر ٢٠٠١، والمعروف بقانون حب الوطن يُعتبر من أبرز القوانين التي صدرت في هذا السياق ، حـيث وسع من صلاحيات أجهزة الأمن والأجهزة التنفيذية بصفة عامة ، مما تترتب عليه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية ، خاصة وأن القرارات التنفيذية التي صدرت فـي إطـار هذا القانون قد أضافت المزيد من القيود سواء فيما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية ، أو التنصت على الاتصالات بين المعتقلين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووكلائهم من المحامين ، أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين من المهاجرين إذا ما رأت وكالة الهجرة الأمريكية أنهم يمثلون خطراً على المجتمع ، أو يُخشى من هروبهم إلى خارج البلاد ، وهو ما يشكل نوعاً من الالتفاف حول أحكام القضاء وتهميشها . وقد أثارت هذه التطورات والممارسات ردود أفعال واسعة النطاق من قبل جماعات ومنظمات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ، وهو الأمر الذى دفع البعض إلى المطالبة بتطوير صيغ قانونية ومؤسسية تضمن تحقيق نوع من التوازن بين حماية الحريات المدنية من ناحية ، وتمكين أجهزة الدولة من مواجهة التهديدات الإرهابية وغيرها من التهديدات المستجدة التى تقوم بتوظيف بعض مخرجات التكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى وفى ضوء ذلك فإنه لا يُنتظر من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل في مثل هذه الظروف بصورة جدية وحقيقية من أجل تأسيس وتعزيز الديمقراطية في دول أخرى .

٤. إن النظم الحاكمة في عديد من الدول العربية والآسيوية اتخذت من شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين، وهو ما ظهر بوضوح في القوانين والقرارات التي أصدرتها هذه النظم ، والإجراءات التي اتخذتها في حق بعض قوى وفصائل المعارضة. وقد أكد تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٢ على هذه المسألة بوضوح ، حيث رصد الكثير من مظاهر التراجع في سجل حقوق الإنسان في عديد من دول العالم، بما في ذلك دول عربية معروفة بسجلها السيئ قبل أحداث سبتمبر، وهو ما يعنى أن الأمور فيها أصبحت أكثر سوءا .

٥. إن الإدارة الأمريكية تطالب دولاً عديدة منها دول عربية وإسلامية باتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية ، والمشكلة أن بعض هذه التنظيمات مشروعة ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة ، بل ولها تمثيل في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان. وبهذا المعنى فإن واشنطن لا تقيم وزناً لأسس الشرعية السياسية في الدول الأخرى ، كما أن إقدام النظم المعنية على تنفيذ مطالب واشنطن بشأن التحرك ضد تنظيمات مشروعة من شأنه خلق مشكلات وصراعات داخلية في هذه الدول، قد تصل إلى حد الحرب الأهلية في بعض الحالات ، الأمر الذي يجعل كيان الدولة ذاته مهددا ، مما يضر في التحليل الأخير بقضية الديمقراطية وإمكانيات التحول الديمقراطي في هذه الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مشروع الشرق الأوسط الكبير ودول الخليج العربية**

ينطلق مشروع مبادرة (الشرق الأوسط الكبير) من حقيقتين غاية في الأهمية هما [١]:

***أولاً*** : أن هـــناك تدهوراً كبيراً في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعـــية مما يدفع إلى ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر مما هي عليه الآن .

***ثانياً*** : أن هذه الأوضاع المترهلة تشكل دافعاً قوياً لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف مما يتطلب ضرورة وضع حد لانتشار هذه الظواهر المقلقة .

وبناء على الحقيقتين السابقتين تنادي المبادرة بضرورة بدء عملية الإصلاح والتغيير فـــي مـــنطقة الشرق الأوسط والتي تحددها المبادرة بدءاً من موريتانيا في أقصى الغرب إلى باكـــستان فـــي أقـــصى الشرق ، فضلاً عن ضرورة أن تتكاتف الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف .

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقـــد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسية كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط "الكبير" هي[٢] :

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح .
- بناء المجتمع المعرفي .
- توسيع الفرص الاقتصادية .

ويلاحظ أن مشروع الشرق الأوسط الكبير عبارة عن أفكار غير معدة جيدًا ومتناثرة ولا تـــشبه خطـــة محـــددة أو مـــشروعًا متكاملاً، فمن أهم ملامح الجانب المتعلق بالتغيير الديمقراطـــي الذي تريده واشنطن هو ما تحدث عنه بوش في خطابه في السادس من نوفمبر ٢٠٠٣ عـــندما وصـــف المجتمع الديمقراطي الناجح المنشود بأنه مجتمع يضع حدودًا على ســـلطة الدولـــة وســـلطة الجيش ؛ لكي تتمكن الحكومة من الاستجابة لإرادة الشعب بدلاً من الاســـتجابة لإرادة النخـــبة فقـــط، وهو المجتمع الذي يشجع قيام المؤسسات المدنية السليمة وتشكيل الأحزاب ونقابات العمال ووجود الصحف ووسائل الإعلام المستقلة، أما اقتصاد هذه

---

(١) خلـــيل العناني ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٦ ، أبريل ٢٠٠٤ ، ص٩٨ .

(٢) المرجع السابق ص٩٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجـــتمع فهـــو قائم على اقتصاد القطاع الخاص ويضمن حق الملكية الفردية ويعاقب الفساد ويخـــصص الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم للمواطنين ويعترف بحق المرأة، وبدلاً من توجيه مواطنيه نحو كراهية ورفض الآخرين يسعى إلى تحقيق آمال شعبه [١].

وبهـــذا المعنى أيضًا قدم كولن باول وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية شرق الأوســـطية، وإلى جانب القضايا الاقتصادية التي تتشابه مع ما ورد في خطاب بوش سالف الذكر، ذكر باول أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون، وتحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد والذي يتضمن ما يلي[٢]:

– مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.

– دعـــم إنـــشاء مـــزيد مـــن المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة ، ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.

– برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.

– التدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسئولين المنتخبين.

– التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية.

**دوافع لإطلاق مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"**

يمكـــن القـــول أن هناك دوافع عديدة ربما تقف خلف إطلاق مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" ولعل أول هذه الدوافع هو محاولة الولايات المتحدة التغلب على البنية الثقافية العربية التـــي تـــرى فيها الولايات المتحدة خطراً داهماً عليها وعلى الغرب بشكل عام ، فالولايات المتحدة بعد أن حصدت ثمار أحداث ١١ سبتمبر باتت على يقين شبه تام بأمرين : أولهما أن المنطقة العربية هي أكثر المناطق تهديداً لأمنها القومي والأمر الثاني هو أنه لا بد من تغيير

---

(١) أحمد ثابت ، الشرق الأوسط الكبير ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، ٢٠٠٤/٣/٤ ، تاريخ الدخول ، ٢٠٠٤/٥/١٩ ، على الرابط التالي :
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml

(٢) المرجع السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحـــتوى الفكـــري لـــشعوب هذه المنطقة وخصوصاً في منطقة الخليج العربية الذي يوجه رسائل كثيرة عكس مصالح الولايات المتحدة ، وعليه كانت المبادرة خطوة أولى تجاه تغيير أحوال المنطقة .

ويـــبدو أن الـــولايات المـــتحدة رأت أنـــه يجب ألا تنتظر طويلاً حتى تبدأ المنطقة بالإصـــلاح والـــذي ربما لا يأتي ، ولذا بادرت هي بطرح أجندة للإصلاح تتراوح ما بين الـــوعظ والنـــصح مـــن جهة والترهيب والتلميح به من جهة أخرى ، بمعنى آخر فالولايات المتحدة ليست على استعداد لتقبل ١١ سبتمبر جديد ، فقد تعلمت الدرس ولن يتكرر ثانية ولذا فـــستبادر هي بالهجوم قبل أن يأتيها ، لذا فالإصلاح السياسي في المنطقة العربية – كما تراه واشـــنطن – لـــيس مجرد دعوة لينة لأصحاب العقول والضمائر العربية ، بل هو بالأحرى مطلب هام وخيار استراتيجي للأمن القومي الأمريكي [١] .

وقد عبرت إدارة بوش عن استعدادها لخوض مواجهة عنيفة في هذا المجال ، عندما عبرت عن غضبها الشديد من قيام الحكم المصري باعتقال ومحاكمة مدير مركز ابن خلدون للدراســـات الإنمائـــية الدكـــتور سعد الدين إبراهيم، بل وألمحت إلى تصميمها على تخفيض المعـــونة الأمريكية لمصر إذا ما استمر إبراهيم في السجن. وعبّر بوش كذلك – في خطابه فـــي الـــسابع من فبراير ٢٠٠٤ بمناسبة افتتاح معرض في مكتبة الكونجرس عن حياة القائد البريطانـــي ونـــستون تـــشرشل – عن نفس المعنى وبصراحة أكبر عندما ربط بين مكافحة الإرهـــاب ونشر الديمقراطية في العالم العربي، وأوضح أن أمريكا تتبع ما أسماه إستراتيجية لنـــشر الحـــرية فـــي المنطقة وبأنها تواجه أعداء الإصلاح وتتصدى لمن أطلق عليهم حلفاء الإرهاب، وأكد على أن أمريكا صارت تطالب أصدقاءها الآن بما لم تفعل من قبل [٢].

---

(١) خليل العناني ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سابق ، ص٩٩-١٠٠.

(٢) أحمد ثابت ، الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مواقف دول الخليج العربية من المبادرة**

أعلـــنت معظم الدول العربية فور إعلان الولايات عن مشروعها ، عن رفضها التام لهـــذه المبادرة ، وكانت دول الخليج العربية ذات موقف واضح من رفض هذه المبادرة جملة وتفصيلاً ، ففي حين أكد رئيس مجلس الأمة الكويتي على ضرورة التغيير بعيدًا عن تأثيرات الآخـــرين علينـــا، خاصة بعدما ثبت أن الديمقراطية هي الطريق الأفضل والأمثل للتنمية، وتوفيـــر ســـبل العـــيش الكريم للشعوب العربية والإسلامية [١]. أعلن رئيس مجلس الوزراء الكويتـــي الـــشيخ صبا ح الأحمد "رفض" الكويت لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" التي يريد الـــرئيس الأمريكـــي جـــورج بوش إطلاقها ، وقال إنه "لم يتسلم مبادرة الشرق الأوسط ولا يريدها "[٢].

وجـــاء الموقف السعودي أكثر وضوحًا إلى حدٍّ ما ، وهو رفض ذلك المشروع، بل رفـــض أي محاولـــة لفرض الإصلاح من الخارج ، ولم تكتفِ بذلك، بل حذرت على لسان وزيـــر خارجيتها "سعود الفيصل" من ممارسة الضغوط لتسريع الإصلاحات مؤكدة على أن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل لضمان رفاهية المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم، واعتبرت المملكة العربية السعودية أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية الآن لا يختلف عن صيغة (معاهـــدة هلسنكي) في ١٩٧٥م، التي استخدمها الغرب للضغط من أجل مزيد من الحريات وحقوق الإنسان في دول الكتلة الاشتراكية، وما نتج عنه تفكك وأزمات اقتصادية عانى منها الاتحاد السوفيتي ودوله. وبالإضافة إلى ذلك طالبت السعودية الولايات المتحدة والدول الغربية قبل طرح تلك المبادرة أو غيرها بالقيام بمعالجة النزاع العربي الصهيوني، وعدم القفز فوقه لطرح مبادرات حول إصلاح وتحديث الشرق الأوسط الكبير[٣].

فـــي حـــين أبـــدت البحرين بعض الملاحظات قائلة إن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل ، مما يعني أن فرض المشاريع الخارجية بشكل منفرد ليس في صالح دول المنطقة ، وأشار الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني إلى أن هذا الموقف المبدئي لا يعنـــي رفـــض الـــتعاون والتـــشاور مـــع الجهات الصديقة من أجل مستقبل أفضل لدول المنطقة [٤].

---

(١) ردود الفعـــل العـــربية حـــول مـــشروع (الـــشرق الأوسط الكبير) ، موقع أخوان اون لاين على شبكة الإنترنت ، ٢٠٠٤/٢/٢٩ ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٥/١٢ : على الرابط التالي :
http://ikhwanonline.net/Article.asp?ID=5087&SectionID=306.

(٢) صحيفة الوطن الكويتية ، ٢٠٠٤/٣/٢٤.

(٣) ردود الفعل العربية حول مشروع (الشرق الأوسط الكبير) ، مرجع سابق .

(٤) صحيفة الوطن القطرية ١ مارس ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الموقف القطري فقد جاء متردداً نوعاً ما ، فقد أعلن الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وزيـــر خارجية قطر اعتراض بلاده على رفض الدول العربية للمشروع الأميركي "الشرق الأوسط الكبير" وتساءل كيف لنا أن نرفض مشروعا لم نعرفه بعد، وأن المشروع لم يطرح عليـــنا ، وأضـــاف : كفـــى ما رفضناه على مدى ٥٠ عاما مضت، وأثر علينا وجعلنا غير قـــادرين علـــى التفاعل مع المجتمع الدولي داعيا إلى بحث النقاط الإيجابية فيه والأخذ بها ، واســـتبعاد مـــا هـــو سلبي ، مؤكدا ضرورة عدم الربط بين الإصلاحات وحل الصراع مع إسرائيل . كما صرح أيضا : " إننا نريد أن نعرف ما هى المبادرة وهل ستساهم في تحريك الوضـــع في الشرق الأوسط من ناحية المشاركة الشعبية وتحريك الوضع الاقتصادي " " ... فذلك جيد ويجب أن نناقش مع من يقترح هذه المبادرة ونطورها إذا كانت في مصلحة منطقتنا ، ولا نريد أن نستمر بالرفض ولا يوجد لدينا حل بديل لأي عمل في بلداننا ، وطبعا كل دولة تعمـــل بما تستطيع وما تمليه ظروفها الداخلية من الدول العربية، ولكن أنا ضد الرفض غير المبـــرر قـــبل أن نعرف ما يوجد في المبادرة الأميركية أو الأوروبية حيث يجب أن نعرف التفاصيل ، وإذا كانت التفاصيل جيدة نشترك معهم في كيفية تطوير هذا العمل ". وحول البدء فـــي عملية الإصلاح دون أن تثار عملية السلام في المنطقة ، قال وزير الخارجية القطري قـــائلا : " لمـــاذا ننتظر عملية السلام للإصلاح ، وإذا أخذت عملية السلام عشرين سنة هل تنتظـــر الشعوب العربية كل هذه المدة لنبدأ عملية الإصلاح أم أننا نريد أن نأخذها حجة، بل نبدأ بالإصلاح ونطالب بحقوقنا في العملية السلمية "[١].

وصـــرح عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بأنه من الـــضروري أن يكون للدول العربية رؤية مشتركة متفق عليها إزاء هذه المبادرات من خلال الحـــوار الهـــادف لا مـــن منطلق الفرض من الخارج ومن الطبيعي أن لكل مجتمع ظروفه وخـــصوصياته الثقافية والتاريخية والاجتماعية التي يتوجب مراعاتها حتى لا تصبح المفاهيم نبتة منقطعة الجذور عن مجتمعاتها [٢].

---

(١) صحيفة البيان الإماراتية ٤ مارس ٢٠٠٤.

(٢) صحيفة الوطن القطرية ، ٢٠٠٤/٤/٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي تحليل لدلالات المواقف الخليجية خصوصاً والعربية عموماً من مبادرة ومشروع الشرق الأوسط الكبير يلاحظ أنها لم تبتعد كثيراً في متنها وأفكارها عن النسق الفكري العربي إجمالاً وأغلب الظن أنها لا ترتكن إلى فهم موضوعي وحقيقي لطبيعة المرحلة الراهنة ، حيث أظهرت ردود الفعل حال التخبط التي تسود الأوساط العربية كل متغير خارجي يقترب منها ، فلا هي قادرة على صده ولا هي مستعدة للتواكب معه والاستجابة له ، ويدعم ذلك الرفض الخليجي والعربي عموماً الصريح والضمني للمبادرة دون تحديد رد عملي قاطع عليها ، وإن كان الرفض في حد ذاته تعبيراً ضمنياً على صحة بعض ما جاء في المبادرة الأمريكية [١].

**المجتمع المدني الخليجي وضغوط ما بعد ١١ سبتمبر**

تأثر المجتمع المدني العربي وخاصة الجمعيات الأهلية ذات الصفة الإسلامية بأحداث ١١ سبتمبر ، فبسبب الهوية الدينية والأيديولوجية لمرتكبي الأحداث ، فإن عددا كبيراً من الجمعيات الأهلية العربية وخصوصاً الخليجية وجدت نفسها مشمولة بهذا القانون ، كما تعرضت حكومات خليجية لضغوط لتطبيق المعايير الأمريكية الجديدة على جمعيات أهلية توجد في داخل هذه الدول ، فقامت الإمارات العربية المتحدة بتجميد حسابات واستثمارات يشتبه في استخدامها لتمويل نشاطات إرهابية ، واتخذت البحرين إجراء مماثل ، فأمر رئيس الوزراء مؤسسة نقد البحرين باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمطابقة للشرعية الدولية في تجميد أموال أي منظمات أو أفراد يثبت ارتباطهم بعمليات مشتبه فيها . وقررت الحكومة الكويتية تشكيل لجنة لتنظيم نشاطات المنظمات غير الحكومية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، وقامت السلطات الكويتية بإغلاق العشرات من المنظمات الخيرية الإسلامية غير المرخص بها وقامت المملكة العربية السعودية بإجراءات مماثلة شملت العديد من المنظمات غير الحكومية ، وكان اشهرها مؤسسة الحرمين الإسلامية السعودية ، حيث اتفقت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بصورة مشتركة في مارس ٢٠٠٢ على اعتبار المكتبين الصومالي والبوسني لمؤسسة الحرمين ومركزها الرئيسي في السعودية هيئة داعمة للإرهاب [٢].

---

(١) خليل العناني ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سابق ، ص١٠٠ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٣٤٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## الحرب على العراق وإثرها على التطورات السياسية في الخليج العربي

لا شـــك أن أي حدث دولي أو إقليمي يترتب عليه مجموعة من التداعيات التي تؤثر على دول الإقليم أو المنطقة التي يقع فيها ذلك الحدث ، وهو الأمر الذي ينطبق على الحرب الأمـــريكية على العراق وسقوط نظام صدام حسين ، فمن شأن هذه الأحداث أن تخلف آثاراً عديـــدة ســـتكون دول الخليج العربية الأكثر تأثراً بها على خلفية البعد الجغرافي والسياسي والتاريخي .

وأبرز هذه التداعيات هي ما يتعلق بالأوضاع السياسية في دول المنطقة لا سيما وأن الـــولايات المتحدة أعلنت أكثر من مرة أنها ستجعل من العراق نموذجاً للديمقراطية ليس في مـــنطقة الخلـــيج فحسب وإنما في منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن أن الأدبيات السياسية الأمريكية تجمع على أن الإدارة الأمريكية ستنطلق من العراق لنشر الديمقراطية في المنطقة كلها [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

بعـــد سقوط بغداد أصبح تطوير وتحديث المجتمعات العربية شعاراً يرفعه الجميع ، حيث أدركت الدول العربية أن الأسباب التي قادت إلى احتلال العراق هي غياب الديمقراطية وقـــواعد المـــشاركة الـــشعبية ،رغـــم أن مقتـــضيات هذا التغيير والتطوير كانت موجودة وضـــرورية قبل احتلال العراق لفتح آفاق التطوير والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الشامل والخروج من حالة الضعف والعجز العربي الراهن ومواجهة التحديات التي باتت تهدد ليس فقط مصالح الأمة العربية ومستقبلها ، بل وجودها ذاته خاصة منذ أحداث ١١ ســـبتمبر ، فالإصـــلاح بكل جوانبه هو مطلب حيوي للإنسان المعاصر فضلاً عن أنه يمثل مرحلة أساسية من مراحل التطوير والتنمية السياسية تتحدد من خلال النقلة النوعية في كل ما يتعاطاه المجتمع من فهم وأفكار وما يتداوله من تقاليد وأعراف .

ففـــي سياق التحضير للحرب ضد العراق ، راحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عـــام ٢٠٠٢ تـــدق على نغمة ضرورة تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية ، والترويج لمقولة أن هدفها من شن حرب ضد العراق هو نزع أسلحة الدمار الشامل

---

(١) المركـــز الدبلوماســـي للدراســـات الاستراتيجية، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات عراق ما بعد صدام ، مرجع سابق ، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقية ، وتغيير نظام صدام حسين واستبداله بنظام ديمقراطي ، بحيث يصبح نموذجاً وقدوة للديمقـــراطية في المنطقة. وفي هذا الإطار، طرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول فى ديسمبر ٢٠٠٢ مبادرة بعنوان الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمـــل للسنوات القادمة ، والهدف الرئيسي للمبادرة هو الترويج للديمقراطية وتدعيم ومساندة عملـــية التحول الديمقراطي في المنطقة من خلال المساهمة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص ، وتحديث التعليم ، وتقوية المجتمع المدني ، وتمكين المرأة، وزيادة الفـــرص المـــتاحة للشباب ، وتعزيز عملية الإصلاح السياسي . وقد طرحت المبادرة برامج محـــددة لتحقـــيق هـــذه الأهداف ، كما تم اعتماد مبلغ ٢٩ مليون دولار للبدء في تنفيذ هذه البرامج. وقد تباينت ردود الأفعال العربية ، الحكومية وغير الحكومية ، حيال هذه المبادرة ، فهـــناك مـــن رفضها معتبراً إياها تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ومجرد غطاء سياســـي لأهـــداف أمـــريكية أخرى تجاه المنطقة ، وهناك من قبلها على اعتبار أنها مدخل لتعزيـــز الإصـــلاح السياسي والديمقراطي في الوطن العربي في ظل ضعف القوى الداخلية المؤهلة لدفع هذه العملية، وهناك من قبلها مع بعض التحفظات [١].

وواقع الأمر أن الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية في ظل الواقع الجديد في العـــراق ســـوف يكون محكوماً باعتبارات عديدة ففي ظل الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الـــولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية الست فإن مطالبات واشنطن لدول الخليج بالإصلاح سوف تقتصر على المطالبة بمزيد من المؤسسات وإصلاح مناهج التعليم والتحول نحـــو اقتـــصاد الـــسوق دون أن تطـــال تلك المطالب تغيير الأنظمة الحاكمة والتي تعتبرها الولايات المتحدة ركيزة أساسية لأمن واستقرار منطقة الخليج ، وهذا ما أدركته الدول الست بالفعل والتي اتخذت ما يمكن اعتباره خطوات استباقية نحو التحول الديمقراطي بعيداً عن أي ضغوط أو إملاءات خارجية [٢].

---

(١) حـــسنين توفـــيق إبـــراهيم ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) أشـــرف محمد كشك ، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص١١٥-١١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**انعكاســات العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق على التطور السياسي والديمقراطي في دول الخليج العربية**

فــي معــرض تــسويقها الــسياسي والإعلامي للحرب ضد العراق راحت الإدارة الأمــريكية تؤكد على أن أهدافها من الحرب تتمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وأن هذا لن يتحقق إلا بالإطاحة بنظام صدام حسين ، فضلاً عن تأسيس نظام ديمقراطي في العــراق يكون نموذجاً للديمقراطية بحيث تحتذيه دول المنطقة ، حتى يتسنى لها الخروج من دائــرة التــسلطية والاستبداد واللحاق بركب الدول التي تتخذ من الديمقراطية أساساً لشرعية نظــام الحكم . وبعيداً عن طرح قضية الديمقراطية كأحد المسوغات لتبرير الحرب العدوانية ضد العراق ، فالأرجح أن تداعيات هذه الحرب سوف تضر بقضية الديمقراطية في المنطقة ، وســوف تكــرس التسلطية فيها ، على الأقل خلال المستقبل المنظور . ويمكن التعمق في تحليل هذا الموضوع من خلال عدة مداخل [١] :

***المدخل الأول: تعميق أزمة الثقة بين النظم الحاكمة والشعوب في عديد من الأقطار العربية.***

نظــراً لأن الحرب على العراق كانت غير عادلة وغير أخلاقية ولا تستند إلى أساس من الشرعية الدولية ، فقد اندلعت حركة رفض شعبي لها في معظم الدول العربية ، و تجلى ذلك في خروج تظاهرات وأعمال احتجاج واسعة النطاق في عديد من هذه الدول للتعبير عن رفضها للحرب من ناحية ، ورفضها لمواقف النظم العربية تجاهها من ناحية ثانية ، حيث أن هــذه الحــرب كشفت عورات هذه النظم وأظهرت ما تعانيه من عجز وإفلاس وتردد وعدم قــدرة على الارتفاع إلى مستوى التحدي الذي شكلته – وتشكله – الحرب على حاضر الأمة العربية ومستقبلها ، بل وحتى على مستقبل هذه النظم ذاتها ، خاصة وأن الأعمال العسكرية ضــد العــراق انطلقــت في جانب هام من قواعد وتسهيلات ومخازن أسلحة ومراكز قيادة وسيطرة موجودة على أراضي دول عربية ، ولذلك كشفت الحرب عن عدم صدقية المواقف المعلــنة لكثير من النظم العربية من هذه الحرب. وإزاء هذا الوضع لم تتردد هذه النظم في قمع التظاهرات والاحتجاجات بالقوة من خلال استخدام الذخيرة الحية وخراطيم المياه وقنابل الغــاز المــسيل للدمــوع ، ممــا أدى إلى وقوع قتلى وحدوث إصابات كثيرة في عديد من الحــالات ، كمــا تــم تنفــيذ حملات من الاعتقالات في صفوف قوى المعارضة والنشطاء السياسيين لمنعهم من تنظيم مسيرات وتظاهرات ضد الحــرب.

---

(١) حــسنين توفــيق إبــراهيم ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٢٥-٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكـذا ، فـإن الحرب ضد العراق شكلت – وتشكل – عنصراً لتغذية الممارسات التـسلطية للـنظم العربية في عديد من الحالات ، فهذه النظم وجدت في مواجهة احتجاجات شـعوبها بالقـوة أسهل من أن تتخذ مواقف في مواجهة الإدارة الأمريكية ، وهذا أمر يروق لواشـنطن بالطـبع ، خاصـة وأن الـنظم التسلطية أو شبه التسلطية هي الأقدر على قمع المعارضة الشعبية سواء في مواجهة الحرب الأمريكية ضد العراق ، أوفى مواجهة السياسة الأمـريكية فـى المنطقة بصفة عامة ، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من الصراع العربي – الإسـرائيلي . كما أن هذه النظم هى الأقدر على تمرير المطالب الأمريكية والتي لا تحظى بالـشعبية في الغالبية العظمى من الدول العربية ، وبخاصة فيما يتعلق بالقواعد والتسهيلات العـسكرية ومخـازن السلاح ... الخ وبالمقابل فإن نظما حاكمة في عديد من دول المنطقة أصـبحت علـى قناعة كاملة بأن استمرارها في السلطة لم يعد رهناً بإرادة شعوبها ، بل هو رهـن بـإرادة واشـنطن التي راحت تؤكد على ضرورة أن يستوعب الجميع درس العراق جـيدا ، مما يعني تعميق تبعية هذه النظم للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي تعميق أزمة الثقة بينها وبين شعوبها، الأمر الذي يعقد من إمكانيات التحول الديمقراطي .

***المدخل الثاني : العدوان الأمريكي –البريطاني على العراق وانعكاساته على مستقبل ظواهر التطرف والعنف والإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة***

علـى الرغم من الضربات الأمنية الشديدة التي تلقتها الحركات الإسلامية الراديكالية فـي المـنطقة وبخاصة في أعقاب أحداث سبتمبر ، إلا أن حرب الخليج الثالثة سوف تؤدي على الأرجح إلى إحياء قوى وجماعات التطرف والعنف وتغذيتها ، خاصة في ظل اعتبارات عديـدة، مـنها وجـود قناعة راسخة على نطاق عالمي واسع بأن الحرب غير عادلة وغير أخلاقـية وتفتقر إلى الشرعية الدولية وأن أهدافها الحقيقية تتجاوز نظام صدام حسين وأسلحة الـدمار الـشامل العـراقية ، فضلاً عن صدور فتاوى دينية من مؤسسات دينية في مقدمتها الأزهـر راحـت تؤكد على أن الحرب هي حملة صليبية تستهدف العرب والمسلمين ، وأن الجهـاد ضـد العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق هو فرض عين على كل مسلم ، وأنه لا يجوز لأية دولة إسلامية أن تقدم أية تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضـد العراق. وكل ذلك وغيره يمكن أن يسهم في خلق موجة جديدة من الحركات الإسلامية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــراديكالية التـــي تقف من الولايات المتحدة الأمريكية موقف الرفض ، فضلاً عن رفضها للنظم الحاكمة الموالية لها . وهذا التطور من شأنه خلق حلقة جديدة من المواجهة بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية ، وهو ما يؤدي في التحليل الأخير إلى عرقلة إمكانيات التطور الديمقراطـــي ، كما أن تداعيات الحرب سوف تؤدى على الأرجح إلى تنشيط الخلايا النائمة لتنظـــيم القاعـــدة ، خاصة وأن ما يُعرف بالعدو البعيد في أدبيات هذا التنظيم والمقصود به الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح قريبا وموجودا كسلطة احتلال على أرض العراق ، وله قـــواعده المنتـــشرة في عديد من الدول العربية. وبالإضافة إلى هذا فإن استمرار الأوضاع الـــراهنة فـــى العراق قد يفضي إلى تفكك الدولة العراقية مما يجعلها ساحة لقوى وجماعات العـــنف والإرهاب ، خاصة وأن الخبرة السياسية تؤكد على أن مثل هذه الجماعات تنشط في الكيانات التي تتحلل فيها الدولة كما هو الحال في الصومال وأفغانستان ، وهكذا فإن تداعيات مـــا بعد حرب الخليج الثالثة قد تفضي إلى مزيد من التطرف والإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

***المـــدخل الثالث : الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثالثة على المنطقة العربية والانعكاسات السياسية لذلك***

مـــن المؤكد أن حرب الخليج الثالثة كان لها انعكاساتها الاقتصادية بدرجات متفاوتة وأشـــكال مخـــتلفة على الدول العربية ، وهذا سوف يؤدي بالتأكيد إلى زيادة حدة المشكلات الاقتـــصادية والاجتماعية في عديد من هذه الدول ، وبخاصة إذا ما اتجهت أسعار النفط نحو الانخفاض من جراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سيطرتها على نفط العراق سواء بـــشكل مباشر أو غير مباشر، أي من خلال وجود نظام تابع لها في العراق . كما أن الدول العربية التي لديها تعاملات اقتصادية هامة مع بغداد مثل مصر والأردن وسوريا قد تضررت كثيـــراً من جراء الحرب. ومن المعروف أن تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سوف يغـــذي مظاهـــر الاحـــتقان الاجتماعـــي والسياسي ، مما يؤثر سلباً على إمكانيات التطور الديمقراطي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**تداعيات ما بعد الحرب والاحتلال الأمريكي على بناء المجتمعات الديمقراطية في الخليج**

لا شك أن نجاح الولايات المتحدة في تقديم عراق "نموذجي" سوف يؤثر سلبا وإيجاباً – في آن واحد – على دول المجلس ، التأثير السلبي هو ردة الفعل تجاه عراق ديمقراطي في ظل وجود دائرة من الأنظمة العشائرية لم تصل إلى حد المجتمع المدني ، وهذا سوف يحرج الأنظمة ويجعل شعوبها اكثر «غيرة» لتقليد النموذج العراقي ، أما التأثير الإيجابي فيتمثل في استباق شعوب الخليج نحو تقليد النموذج العراقي – إذا تم – وحث الحكومات على التسريع في تطبيق التوجهات الديمقراطية ، وما قد يصاحب ذلك من صدامات وتظاهرات قد تحرج الحكومات ، خصوصا مع وجود الولايات المتحدة في سماء المنطقة ، وشغف وسائل الإعلام في متابعة ما سيجري في المنطقة من كافة الجهات ، على اعتبار أن كل ما سيجري – سلبا أم إيجابا – سوف يعلق على الشماعة الأميركية ، أما في حالة فشل «النموذج العراقي» وسقوط البلاد في حرب أهلية وفوضى اجتماعية واقتصادية ، فان أول المحرجين هي الولايات وهي كذلك أول المستفيدين !! حيث ستضمن بقاءها لفترة أطول في العراق ، ولسوف تتحكم بمصير النفط ومصائر الشعب أيضاً ، وبالتالي فان التفاؤل بمستقبل واعد في العراق قد يكون ضربا من الأمل بعيد المنال ، وبالتالي فان دول مجلس التعاون الخليجي سوف تتأثر سلبيا بسقوط وفشل "النموذج" وسيتمثل ذلك في الآتي[١]:

١- دعم إيران لدولة شيعية قد لا تكون في جنوب العراق فقط ، بل قد تمتد لتشمل العراق بأكمله ، مما قد يؤثر بشكل كبير تطور الوحدة الوطنية في المجتمعات الخليجية نظراً لتعقيدات التركيبة السكانية الطائفية في العديد منها وخصوصاً البحرين والكويت والسعودية .

٢- حدوث قلاقل في دول الجوار بدعم عراقي وإيراني ، وقد تتأثر مصالح الولايات المتحدة الحيوية بصورة مباشرة في دول المجلس ، واحتمال تعطل البنى التحتية فيها ، وتأثر بعض مظاهر التطور والتنمية السياسي بهذه التدخلات .

٣- إحكام الولايات المتحدة قبضتها على الأمور في دول المنطقة بغية حمايتها ، من شعوبها وحدوث مطالبات عربية ودولية بضرورة جلاء القوات الأميركية من المنطقة .

---

(١)الخليج يحتاج للديمقراطية دون التأجيل أو حرق المراحل ، صحيفة الوطن ، ٢٠٠٤/٤/١٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- سيكون الوضع مدعاة لاتجاه رسمي لدول المنطقة بعيد عن الاتجاه الديمقراطي ، واستبعاد خطواتها البطيئة ، بل يمكن حدوث بعض التراجعات في هذا الشأن وفرض الأحكام العرفية في بعض الدول .

٥- يمكن أن تحدث انشقاقات في دول مجلس التعاون نتيجة الموقف من الولايات المتحدة ، ولا نستبعد تعليق عضوية بعض دوله واختراق النظام الأساسي للمجلس .

٦- هناك احتمالية لتزايد موجة الغضب والاستياء من سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، خصوصا إذا لم يتم التوصل إلى صيغة مقبولة بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٧- كلما ازدادت عمليات الاعتقالات والاغتيالات لأعضاء وزعماء الحركات «الإرهابية» في دول المجلس ، زادت الانتقامات والتهديدات بضرب المصالح الأجنبية والوطنية ، والتوعد بالثأر لمقتل مسؤول القاعدة في منطقة الخليج – في الرياض– خير دليل على ذلك .

٨- سوف تزداد المطالبات بمزيد من الإصلاحات السياسية ، ولسوف تزداد المصادمات والاعتقالات من قبل الحكومات ضد المطالبين بالإصلاح ، وهذا يخلق نوعا من الاضطراب في السياق الاجتماعي الداخلي ، ويقوض الحياة " التصالحية " التي درجت عليها الأنظمة في السابق (في مارس ٢٠٠٤ الماضي طالب بعض الإصلاحيين في السعودية بالإفراج عن زملاء لهم معتقلين لدى الجهات الأمنية ورأى بعض الإصلاحيين أن هنالك علاقة بين الموقوفين ودبلوماسيين أميركيين ) ، وهذا ما جعل الإدارة الأميركية تتحرك بسرعة مع هذا الحدث .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المواقف الأوروبية من التطورات السياسي في الخليج**

تختلف المواقف الأوربية من قضايا التنمية السياسية والإصلاح والتطوير الديمقراطي في دول الخليج عن المواقف والتوجهات الأمريكية تجاه هذه القضايا ، بحيث يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي ينتهج أسلوب هادئ وفعال وأقل تطرفاً من الولايات المتحدة في تعامله مع هـذه الدول وقضايا التنمية السياسية فيها . وذلك نابع بالطبع من السياسة الأوروبية الموحدة التي تركز على مثل هذه القضايا في جميع أنحاء العالم .

وقـد شكلت هذه السياسة الأوروبية عامل ضغط فعال على دول الخليج العربية من حيث أنها أصبحت شرطاً من شروط الاتحاد الأوروبي لإقامة مشاريع الشراكة مع دول العالم الأخـرى ، وقد سعت دول الخليج العربية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى إقامة علاقـات اقتصادية متينة مع الاتحاد الأوروبي ، إلا أن تطور هذه العلاقات كان دائماً يواجه –فـيما يواجه من مشاكل – افتقاد دول الخليج العربية إلى البنى السياسية الديمقراطية مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي ، مما أعاق التقدم في هذه العلاقات حتى الوقت الحالي [١].

وقد أصدرت المفوضية الأوروبية في مايو ٢٠٠١ وثيقة تؤكد فيها على وضع أولوية أكبر لحقوق الإنسان والديمقراطية في علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الأخرى ، خاصة عن طريق استغلال الفرص التي يوفرها الحوار السياسي والتجارة والمساعدات الخارجية .

وقـبلها بـشهر واحـد وبالتحديد في إبريل ٢٠٠١ فشل الاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي بسبب قضية حقوق الإنسان التي طرحها الجانب الأوروبي واعترض عليها الجانب الخليجـي ، مبـرراً ذلـك بأن الحوار اقتصادي وليس سياسياً وبالتالي فهذا ليس هو المكان المناسـب لإثارة قضية حقوق الإنسان ، ورد الاتحاد الأوروبي بأن الموضوع مثار باهتمام لـدى الاتحاد بشكل عام والدليل على ذلك أن الاتحاد يصدر تقريراً سنوياً عن حقوق الإنسان في العالم ، كما انه ومنذ عام ١٩٩٢ وفي جميع اتفاقياته التي يبرمها يضع بنداً تحت عنوان العناصـر المهمة ينص على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية . ويؤكد الاتحاد الأوروبي دائماً أنه لا انفصال ما بين السياسة والتجارة وحقوق الإنسان [٢].

---

(١) مدحت أيوب ، نحو منظور جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٢ ، ٢٠٠٣ ، ص١٧.

(٢) مـشهور إبـراهيم أحمـد ، التحولات الديمقراطية في قطر ، العوامل الداخلية والخارجية وخصوصية الأزمة العراقية ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، خريف ٢٠٠٣ ، ص٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الرابع

## مستقبل التنمية السياسية في دول الخليج العربية

هــناك مؤشــرات عديــدة توحي بأن دول الخليج العربية مقبلة على تغيرات نوعية كبيــرة، فالعديد من البوادر الحالية تمثل مقدمات هامة في طريق التنمية السياسية والإصلاح السياسي القادم في الخليج، والأهم أنها خطوة لابد أن تلحقها خطوات أوسع بالضرورة، فهي ليست ثورة مفاجئة بل تغيرات مدروسة بعناية فائقة .

وتتعدد مجالات هذه التنمية السياسية المطلوبة وطبيعتها وتختلف حسب وضع وحالة كــل دولة من دول الخليج الست ، كما أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه التطور السياسي في هذه الدول والتي تختلف أيضاً حسب وضع كل دولة مع تشابه كبير في الأطر العامة التي تحكم تطور وتمدن المجتمعات الخليجية كما أوضحنا سابقاً .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ورغم التوجهات المتسارعة نحو بناء مجتمعات حديثة في دول الخليج والتسريع في عملــية الإصلاح والتنمية السياسية ، إلا أن هناك مبررات أو تحفظات أو حتى مجرد ذرائع فــيما يــتعلق بفصل التنمية السياسية عن المجرى العام للتنمية الشاملة، فالتنمية السياسية ــ بنظر بعض الباحثين والسياسيين ــ تؤدي إلى خلخلة وحدة الدولة والى ظهور العنف المحلّي بالــرغم مــن حقــيقة أن العنف المحلي مجرد ناتج لغياب التنمية السياسية وليس لوجودها، وتجربة البحرين الحاضرة تشير إلى ذلك بوضوح. حيث أن هناك في دول الخليج من يعتقد أن النــزعات القبلية ــ بالشكل الذي شهدته الكويت مثلاً ــ وكذلك احتمالات التصويت على أســس طائفية كما هو موجود إلى حد ما في الكويت والأكثر احتمالاً في الوقوع في البحرين مــستقبلاً، يبرران عدم الإقدام على الإصلاح السياسي وإشراك الجمهور في صناعة القرار. ويستشهد بهذا لإثبات أن الجمهور الخليجي غير مهيّأ وغير ناضج سياسياً.

وسيحاول هذا الفصل من الدراسة مناقشة أهم مجالات الإصلاح والتنمية السياسية في دول الخلــيج الــست ، إضــافة إلــى تحديد طبيعة التنمية السياسية المطلوبة في هذه الدول والمعوقات التي تواجهها أو يمكن أن تواجهها مستقبلاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الأول

## مجالات وطبيعة الإصلاح والتنمية السياسية المطلوبة في دول الخليج العربية

رغـــم التشابه الكبير القائم بين دول الخليج العربية الست إلا أن كل منها تقدم خبرة خاصة في تطورات الإصلاح السياسي التي تعيشها ، وهذا أمر طبيعي لأنه وكما ذكرنا سابقاً فـــإن كـــل نظـــام سياسي في هذه الدول له ظروفه الخاصة وحتى ولو كانت متشابهة على المستوى العام مع ظروف نظام آخر أو نظم أخرى .

وإذا كـــان ينظـــر إلـــى التنمية بمفهومها العام على أنها عملية شاملة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي أنها عملية لا تقبل التجزئة ، وأن أي تحوّل في أحدها يقود دون شـــك إلـــى تحـــوّل وتغيير في البقية، وهذا ما استقرّ على تعريفه معظم الباحثين.. فإن التنمـــية الاقتـــصادية والاجتماعـــية فـــي دول الخليج لم تبحث سوى في إطارها الاقتصادي والاجتماعـــي كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وإيجاد قاعدة صناعية وتوزيع الثروة ومـــا أشبه. لكن التنمية السياسية كنشاط يقوم به المواطن العادي من أجل التأثير في صناعة القرار الحكومي، ظلت الغائب الأكبر لدى صانع القرار، ولدى الباحثين والكتاب، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في حتمية (شمولية) التنمية، بالنسبة لبعض الدول، خاصة الريعية منها.

هـــناك من يجادل أن التنمية في دول الخليج لا تستدعي بالضرورة تضمين الجانب السياسي، أي أنها لا تقترن بالضرورة مع المشاركة الشعبية في صنع القرار ولا مع تحويل الأنظمـــة الـــسياسية فيها من أنظمة تقليدية تعتمد في شرعيتها وبقائها على معايير وقيم غير متوائمة مع متطلبات الدولة الوطنية الحديثة، إلى أنظمة تحظى من خلال الاختبار والاختيار الـــشعبيين بـــدعم جمهـــورها وتشرعن نفسها عبر صناديق الاقتراع وإشراك المواطنين في العملية السياسية[١].

ربمـــا لـــم يكن موضوع التنمية السياسية ملحاً في معظم دول الخليج ـــ مع تفاوت درجـــة الحاجـــة ومقدار الإلحاح في كل دولة على حدة ـــ لأسباب وظروف سياسية وثقافية

---

(١) فهـــد بن عبد الرحمن آل ثاني ، استراتيجية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، الدوحة ، ٢٠٠١ ، ص١٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقتـــصادية وتاريخـــية، وهـــذه العـــوامل هي ما يجب مناقشته، لمعرفة ما إذا كانت التنمية السياسية أمراً لا مفرّ منه، أي توافر الشروط الموضوعية لتحديث بنى الدولة السياسية[١].

هناك ثلاث مقاربات لموضوعة التنمية السياسية: أولها يربط التنمية السياسية بمقدار ما يتحقق من إنجاز في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أي أن التنمية السياسية تبدو هـــنا كمـــا لـــو كانت ناتجاً أو مخرجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتطور الاقتصادي والاجتماعـــي وفق هذا الرأي سيؤدي إلى تطور في التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية. أما المقاربة الثانية فتربط مؤسسات النظام السياسي بالتنمية السياسية، فبناء الأمة (Nation-Building) وتطـــور الهـــيكل الإداري للدولـــة من جهة الانسجام والمطواعية تجاه التغيير وتحقيق قدر من الاستقلال لأجزائه وانسجامها مع باقي المؤسسات، مؤشر إلى إمكانية تطور فـــي الممارسة والتنمية السياسية. في حين يربط أصحاب الرأي الثالث بين التنمية السياسية والقيم السياسية السائدة في مجتمع ما. فهل هذه القيم تتواءم مع التغيير والتطور والديمقراطية (أو الشورى) ، وهل تعنى بعملية حشد الجمهور وإشراكه في العملية السياسية أم تعتبرها حقاً مقدســـاً مقـــصوراً على (نخبة معينة)، وهل إقحام الجمهور في الشأن السياسي مرتبط بإرادة النخبة الحاكمة؟ [٢].

بقـــدر ما يتعلق الأمر بدول الخليج فإن أول ما يتبادر إلى الذهن الجدل حول طبيعة دور (الدولة الريعية) وقدرتها على تقليص هامش إمكانية الإصلاح والتنمية السياسيين. فقد لعبت الدولة الريعية في الخليج والجزيرة العربية دورين متناقضين، فمن جهة سلبية، ساعدت الثـــروة في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري، وعززت مركزية اتخاذ القرار، وتأميم قـــنوات التعبير. كما ساهمت الثروة في إشغال المواطنين الخليجيين عن الموضوع السياسي والمـــشاركة فـــي صـــناعة القـــرار في الجملة بل أضعفت الحاجة وربما التطلّع إلى اقتحام المحـــرمات السياسية وممارسة النقد العلني حتى في حدوده الدنيا. بالنسبة لكثير من مواطني الخلـــيج بـــدت المـــشاركة الـــسياسية كما لو كانت وسيلة لأهداف أخرى يمكن تحقيقها عبر

---

(١) محمـــد ولد الشيخ وعبد الله راشد ، المجتمع الخليجي يواجه أزمة تنمية شاملة ، صحيفة الوطن ، ١٣ ، أبريل ، ٢٠٠٤ .

(٢) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٢٣٢-٢٣٤ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوظيف وتحسين الوضع المعاشي، وهي بهذا تعوّض على الأقل عن المشاركة في صناعة القرار والتأثير فيه. ومن جهة إيجابية ثانية، كان لا بدّ لدول الخليج التي خاضت بعمق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تواجه آثارها في ميدان السياسة أيضاً [١].

ويمكن ملاحظة هذه الآثار في الميادين التالية:

١ ــ قــادت عملــية التنمية (أو التحديث) إلى تطوير في ميدان التعليم، وخلقت نخباً متعلّمة كانت في أشد الحاجة إليها في جهازها البيروقراطي الذي كان في طور النمو السريع. لم تكن هناك مشكلة في بداية الأمر، فقد كان من السهل احتواء معظم إن لم يكن كل النخب المتعلمة فــي الجهاز الوظيفي للدولة، وإن كان الاحتواء قد عنى بالدرجة الأولى الجانب الاقتصادي والمعيشي لتلك النخب، التي حصل بعضها على مواقع مهمّة لبّت حاجة معنوية لديها. ولكن هذه النخب التي نمت في رحم الدولة صعب كبح تطلعاتها السياسية والنظر إلى (الأعلى) من أجل المساهمة في صناعة القرار السياسي. ومع انكماش قدرة الحكومات الخليجية ــ كما في الــسعودية ــ فــي استيعاب النخب الجديدة ضمن قنواتها الاقتصادية إما بسبب استكمال بناء الجهاز البيروقراطي أو لصعوبات اقتصادية بدأت بالظهور منذ منتصف الثمانينات، تضاعف حجم الأزمة وتزايدت الدعوة إلى الإصلاح السياسي والى المحاسبة والشفافية وحرية التعبير وما أشبه.

ربمــا يمكن القول، أن النخب في الخليج والتي كانت وربما لاتزال أقل تمظهراً في نــشاطها السياسي من مثيلاتها في الدول العربية، رغم أنها تفوقها من ناحية النسبة العددية، بدأت على استحياء أولى خطواتها وتفاعلها مع حركة السياسة في بلدانها، باحثة لها عن دور تلعبه من بوابة الدعوة لضرورة الإصلاح السياسي[٢].

٢ ــ إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي في الغالب عملية غير متوازنة. فبعض المناطق وبعــض الطــبقات الاجتماعية والجماعات الاثنية أو الدينية/ المذهبية تكون مهيّأة أكثر من غيــرها لاســتثمار العملــية التنموية والإفادة منها، وهي بالتالي أكثر إلحاحاً على المشاركة

---

(١) ابتــسام ســهيل الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٢)مجموعة من المحررين ، الخليج في عام ٢٠٠٣ ، مركز الخليج للأبحاث, دبي ، ٢٠٠٤ ، ص١١٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــسياسية، إمّـــا لكـــونها قـــد ســـبقت غيرها في ميدان التعليم والنمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية فتكونت لديها الحاجة ونما عندها التطلّع وتهيأت لاستثمار الفرص المتاحة أمامها نحـــو المـــشاركة الـــسياسية، وإما بسبب عكسي تماماً، أي أنها قد تكون أكثر حرماناً وأكثر التـــصاقاً بهويّاتها الخاصة (مناطقية أو قبلية أو طائفية) وتجد في موضوعة التنمية السياسية مخـــرجاً لها من وضعها الثانوي، ومعاملتها الدونيّة، وهي بالتالي تصرّ في المطالبة من أجل رفع مستواها الى مستوى الجماعات والمناطق الأخرى[١].

فـــإذا أخـــذنا بنظر الاعتبار حقيقة التعدد الثقافي في الدول الخليجية، أو بعضها على الأقـــل، فـــإن عـــدم الـــتوازن هـــذا والمتزامن مع سيادة ثقافة معيّنة أفرز جماعات منظمة ومعارضـــة. وبالقـــدر الـــذي تدخّلت فيه الدولة في حياة الأفراد (مستوى معيشتهم وتعليمهم وتوظـــيفهم وأنماطهم الثقافية) فإن عدداً غير قليل منهم دخلوا الى السياسة وتعاطوا معها من الـــزاوية الثقافية/ الدينية والاقتصادية لحماية مصالحهم، سواء كانوا أفرادا أو جماعات. وهذا عامل آخر يدفع باتجاه تطوير الهياكل السياسية الخليجية.

بـــيد أن هـــناك رأياً يربط بين "المساواة" وتحقق المشاركة السياسية (أو بصورة أدق الديمقـــراطية). فكلمـــا زادت الفوارق بين الأفراد والمناطق في الثروة والمكانة الاجتماعية والخـــدمات العامـــة، ابتعد المجتمع عن نظام الحكم الديمقراطي الذي هو مؤسس من الناحية المفهومـــية علـــى المساواة السياسية. ولا يخفى أن مواطني عدد من دول الخليج تعاني من مشكلة التفاوت في التنمية والثروة وغيرها، وهي بقدر ما تدفع بالفئات المضطهدة للولوج الى عـــالم السياسة، فإنها تدفع بفئات أخرى للحفاظ (سياسيا) على الوضع الراهن الذي يحفظ لها تميّـــزها واســـتمتاعها بالثـــروة والمكانـــة الاجتماعية. لا يعني هذا بالضرورة أن المساواة الاقتـــصادية بـــين المواطنـــين تقود الى تنمية سياسية، بالرغم من حقيقة تفاعل موضوعي المـــشاركة الـــسياسية والمـــساواتية الاقتصادية والاجتماعية. ولربما يمكن الجدال بأن الدول الخليجـــية الأقل توازناً في تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية هي الأبعد عن الإصلاح السياسي بشكل عام[٢].

---

(١) محمـــد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات : دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية ، مرجع سابق ، ص٥٢ .

(٢)المجلـــس الاستـــشاري الخليجـــي العربي ، واقع ومستقبل الاصلاح السياسي في العالم العربي ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ (قضايا عربية ؛ ٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ ــ أيضاً فإن عملية التنمية أثرت بشكل كبير على علاقة الدين بالدولة، وجعلت من الدين البوابة الواسعة التي يمكن أن يأتي عبرها أو بسببها الإصلاح السياسي. من الواضح أن أنظمة الخليج السياسية ، حريصة كل الحرص على عدم إقحام الجمهور في الشأن السياسي، رغم الحاجة الملحة إليه في أحيان كثيرة . فالسياسة شأن خاص، ولكن الدين شأن عام، والمؤسسة الدينية ــ كما هي الحال في بعض الدول الخليجية ــ ومن الناحية النظرية لا تمثل جهازاً من أجهزة الدولة، ومشرعنة لنظام الحكم فيها فحسب، بل هي من الناحية النظرية (شريك سياسي). مثل هذه المؤسسة تطورت وتوسع دورها بسبب عملية التحديث المتواصلة، وصارت لها جامعاتها وإعلامها الخاص بها، إضافة إلى سلطاتها القضائية والرقابية والأمنية. وإن توسّع هذا الدور لا شك أقحمها في السياسة لمواجهة منظومة القيم الوافدة، عبر تحشيد الجمهور وتغذيته بثقافة خاصة ودفعه لأعمال تستبطن فعلاً سياسياً وتستهدف تغييراً في آلية صنع القرار[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وإذا كانت الحكومات الخليجية قد أغلقت بوابة الحشد والتعبئة السياسيين على أسس وطنية، فإن المؤسسات الدينية والرديفة لها تقوم اليوم بهذا الدور التعبوي للجماهير، سواء كانت تلك المؤسسات تستوعب كامل الجمهور الخليجي، أو شرائح منه. فسكان المدن والوافدين إليها، والطلبة والعمال وموظفو الدولة هم ممن يقع تحت تأثير تلك المؤسسات الدينية، وهي الأقدر على إقحامهم في الفعل السياسي عبر الحشد الجماهيري عاطفياً. ولا تكمن قوة هذه المؤسسات الدينية في برنامجها بقدر ما يكمن في قدراتها الهائلة على الحشد الجماهيري الذي تخلّت عنه حكومات الخليج، لأن بعضها على الأقل يعتبره مؤشر خطر، ويتطلب إيجاد أيديولوجية وطنية ومفاهيم جديدة تُبنى عليها شرعية الدولة ونخبها الحاكمة. ومن شبه المؤكد أن التنمية السياسية إن لم يتم تبنيها من صانع القرار السياسي الخليجي، فإن الجمهور سيتبناها وقد لا يجد بوابة أخرى أسهل من البوابة الدينية ليعبّر عن ذاته من خلالها[٢].

---

(١) نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص٢٣٢-٢٣٤ .

(٢) ابتسام سهيل الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ ــ رافقــت عملية التنمية ثورة في الاتصالات، والإعلام الجماهيري، وقد استفادت دول الخلــيج من ذلك في عملية التأطير الذهني والثقافي لمواطنيها، وكانت الى وقت قريب قادرة علــى الــتحكّم بمــا يــسمع وما يشاهد، الأمر الذي أضاف إليها قوّة غير عادية. لكن ثورة الاتــصالات والمواصلات والإعلام، بدأت منذ عقد تميل الى غير صالح التوجّهات السياسية والثقافــية الحكومــية، ومــا عادت أجهزة الرقابة قادرة على تغذية الشارع بثقافة وتوجهات الحكومات الأحادية ومنع غيرها الآتي من الخارج من مواجهة التأطير للعقل الجماهيري. لقد دفعــت أجهزة الاتصال بجموع كبيرة نحو الاهتمام بالسياسة قسراً، سواء من خلال المقارنة بالآخــر مــن خــلال الاتصال المباشر عبر السفر، أو عبر التواصل الإعلامي والفضائيات والإنتــرنت. وهــذا مــا جعــل الشعوب الخليجية أقدر على تشكيل صورة واضحة للوضع الــسياسي الداخلــي، واعتبر مسئولو الإعلام المحلي الأمر مجرد غزو ثقافي من الخارج لا يــستطيعون مواجهــته بالرقابة أو بتقديم بديل منافس أو قادر على المنافسة. معنى هذا، أن التبريــرات الثقافــية والتأطير الذهني في ميدان السياسة لم تعد ممكنة، وأن المرتكزات التي تقوم عليها شرعنة العمل والممارسات السياسية القائمة قابلة للجدل والطعن(١).

وبــناء على ذلك فمن المؤكد أن التحول باتجاه الديمقراطية والانفتاح السياسي وبناء التنمــية الــسياسية المطلــوبة في دول الخليج العربية يستلزم تحقيق عدد من المتطلبات في مجــالات محــددة ومعيــنة للنهوض في المجتمع وتثبيت أسس التنمية السياسية والمجتمعية الحديثة ، يمكن حصرها في الحالة الخليجية في بعض المتطلبات الأساسية التالية :

**أولاً : التطوير القانوني والمؤسسي**

اتجهــت دول الخليج العربية إلى أداة التطوير القانوني والمؤسسي ، سواء من خلال تطوير بعض المؤسسات القائمة أو إقامة مؤسسات جديدة ، وهذا أمر منطقي ومطلوب نظراً لحداثــة هــذه النظم التاريخية نسبياً ، ويلاحظ أن التغيير الذي لامس النظام السياسي ودور المؤســسات التــشريعية في دول الخليج العربية كان يسير في أكثر من اتجاه ، وليس هناك تلازم في المسارات وأن تشابهت النظم المختلفة ، فقد ساهمت حرب الخليج الثانية بعودة هذه

---

(١) المجلس الاستشاري الخليجي العربي ، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي ،مرجع سابق ، ص٧٨ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات واستحداث غير الموجود منها ، وإقرار دساتير دائمة ، ووعود بتأسيس مجالس منتخبة وذات سلطة تشريعية خاصة ، وأن بعض النظم الحاكمة قد أدركت أن سياسة التكيف والإصلاح هي من أنجح السياسات في تخفيف الضغط السياسي والاجتماعي المتنامي للقوى الراغبة في المشاركة ضمن هياكل وأطر النظم القائمة ، ولكن لا بد من الأخذ بالاعتبار أن هذه السياسة يجب أن تدار بكفاءة واقتدار ، بحيث يأخذ التيار الإصلاحي صيغة تعي ظروف المنطقة وخصوصيتها ، خاصة وأن تجاهل عملية الإصلاح يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ في المستقبل ، والذي يقتضي بدوره خلق صمامات أمان دون خنق إمكانيات الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية [١] .

فقد كانت دولة قطر أحدث دولة خليجية تقر دستوراً دائماً للبلاد ، إذ صوت القطريون في مايو من العام ٢٠٠٣ بنسبة ٩٦% لصالح إقرار الدستور ، ويعتبر هذه الاستفتاء حول الدستور هو الخطوة الأخيرة في مسيرة عمل استمرت نحو ثلاثة سنوات منذ عام ١٩٩٩ عندما تشكلت اللجنة المنوط بها إعداد الدستور الدائم بتكليف أميري [٢] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وفي البحرين ، طرح الميثاق الوطني للاستفتاء في فبراير ٢٠٠١ ، وحظي بموافقة نحو ٩٨% من المشاركين في الاستفتاء ، وكان من بين ما دعا إليه الميثاق تحويل البحرين إلى مملكة دستورية ، وإنشاء هيئة تشريعية من مجلسين أحدهما يتم اختيار أعضاؤه بالانتخاب بينما يتم اختيار أعضاء المجلس الثاني بالتعين . ومما لا شك فيه أن التصويت على الميثاق الوطني للعديد من التطورات على الساحة السياسية البحرينية بعد فترة غير قصيرة من "الجمود السياسي" [٣].

ولم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن الإصلاح الدستوري والمؤسسي فعلى الرغم من أن المملكة العربية أصدرت نظامها الأساسي للحكم ونظام مجالس المناطق ونظام

---

(١) محمد سالم عبيد المزروعي ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات : دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية ، مرجع سابق ، ص١٨٥ .

(٢)الاستفتاء على الدستور الدائم ، قراءة في المشهد السياسي القطري ، المركز الدبلوماسي لدراسات الاستراتيجية ، السبت ٢٠٠٣/٥/٣.

(٣)أحمد نوبي ، مسيرة الإصلاح والتغيير في البحرين، مجلة شؤون خليجية، العدد ٣٥، خريف ٢٠٠٣، ص٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الشورى عام ١٩٩٥ ، إلا أنها أشارت إشارة صريحة إلى قابلية هذه الأنظمة للتعديل والتطوير وفقاً للاحتياجات المستقبلية للمجتمع السعودي ، الأمر الذي يعني أن القيادة السعودية لم تغلق الباب في وجه التحديث والتطوير في مختلف المجالات لا سيما المجال السياسي بما يتناسب مع ظروف العصر ومتغيراته [١] .

وبعد عام من إصدار النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية صدر النظام الأساسي لسلطنة عمان في نوفمبر ١٩٩٦ في سبعة أبواب تتناول الدولة ونظام الحكم، المبادئ الموجهة لسياسة الدولة ، والحقوق والواجبات العامة ، تنظيم السلطات ، مجلس عمان ( مجلس الشورى والدولة ، والقضاء ، والأحكام العامة ) [٢].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام الأساسي جديد في صياغته القانونية فقط ، أما مصادره وأسسه ورؤاه وفحوى نصوصه فهي على حد قول أحد المعنيين بشؤون السلطنة مستلهمة بالكامل من الفكر السياسي العماني الذي طبقته السلطنة بجرأة حيث اجتازت الدولة تطبيق مواد " النظام الأساسي " أولاً تمهيداً الأجواء لإعلانه رسمياً بعد أن تصبح مواده عرفاً اجتماعياً سائداً ، ويصبح هذا الإعلان بعد ذلك بمنزلة التعبير عن الرأي العام ورغباته وتطوراته وطموحه في التطوير والنمو [٣].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد حولت دستورها المؤقت إلى دستور دائم في مايو ١٩٩٦ وكان الدستور المؤقت قد صدر عام ١٩٧١ [٤].

وفي إطار ما سبق الإشارة إليه ، وإذا أضفنا دولة الكويت التي أصدرت دستورها عام ١٩٦٢ وبدأ العمل به عام ١٩٦٣ يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي الست نجحت جميعها في تطوير إطار دستور يحكم كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) فتوح أبو دهب ، المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي ، مرجع سابق ، ص ٨٨.

(٢) سمير فاروق حافظ ، التحول الديمقراطي في عمان : نحو مزيد من المشاركة ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، خريف ٢٠٠٣ ، ص٧٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) محمد أبو سريع ، الإمارات بين تحديات الخارج ومتغيرات الداخل ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، خريف ٢٠٠٣ ، ص٦٦ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويـــرى بعض المحللين أن هذا لا يعني أن المسألة قد حسمت نهائياً ، لأنه إلى جانب التطويـــر القانوني والمؤسسي (وهو الأسهل) هناك التطوير الثقافي السياسي (وهو الأصعب) وهـــو عادة ما يحتاج إلى وقت أطول وجهد أكبر ، وهو أيضاً مسألة لا تقبل التأجيل في ظل المعطـــيات القائمـــة داخلياً وخارجياً ، ولا يجب التعامل معه بحساسية ، وإنما بموضوعية ، وبأســـلوب علمـــي مدروس لأن هناك بالفعل العديد من جوانب الثقافة السياسية العربية التي تحـــتاج إلـــى تطويـــر ، لأن الزمن والظروف قد تجاوزتها ، ولا يعني هذا القبول بكل ما يعرضه الآخرون من أفكار وآراء في هذا الشأن ، وإنما يعني المبادرة بجهد مدروس بصدد ما نراه ملائماً لهذا العصر وهذا العالم الجديد [١].

**ثانياً : المشاركة السياسية الشعبية وتعزيز المواطنة [٢]**

بالتلازم مع التطوير القانوني والمؤسسي يشير العديد من الكتاب إلى ضرورة الأخذ بعـــين الاعتبار قضيتين من أهم القضايا التي تساهم في تعزيز دور المؤسسات المحلية للعب دورها في عملية التنمية السياسية وهي قضيتا المشاركة السياسية الشعبية والمواطنة .

حـــيث تعتبـــر قضية **المشاركة السياسية الشعبية** من القضايا الأساسية والتي تعتبر حجـــر الزاوية في الحديث عن أي تجربة ديمقراطية ناجحة كما تعتبر ، وعلى الرغم من أن دول الخلـــيج العـــربية ليست على مستوى واحد من التطور في هذا المجال ، بحيث تختلف درجـــات المـــشاركة الـــشعبية في الدرجة والعمق والصلاحيات ، إلا أن هذه الدول جميعها قطعت أشواطا على هذا الصعيد وهو تطور يمكن رصده من خلال الانتخابات المختلفة التي تمـــت على أكثر من مستوى محلي ، بلدي ، نيابي ، وطني ، ومن خلال المجالس التشريعية التي أنشئت في عدد من الدول الخليجية والتي عهد إليها بمهام التشريع والرقابة والمحاسبة ، وهي كلها مهام أكبر قدر من المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسة .

شـــهدت دول مجلس التعاون الخليجي زخماً على صعيد المشاركة السياسية ، بحيث أتاحـــت الإصـــلاحات الـــسياسية الفرصـــة للمواطنـــين للمـــشاركة سواء في التصويت في

---

(١) محمد سعيد أو عامود ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، خريف ٢٠٠٣ ، ص٥٥.

(٢)الـــتحديث الـــسياسي في الخليج واقع وأفاق ، تقرير للمركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، ٣/١٧/ ٢٠٠.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاســتفتاءات كمــا حــدث في الاستفتاء على الميثاق الوطني في البحرين (فبراير ٢٠٠١) والاستفتاء على الدستور في دولة قطر (ابريل٢٠٠٣) ، أو في الانتخابات بمستوياتها المختلفة حــيث نجحــت البحرين في عقد انتخابات بلدية وتشريعية كما نجحت قطر في توسيع نطاق المشاركة السياسية بها من خلال إجراء أول انتخابات حرة لأول مجلس بلدي منتخب (مــارس ١٩٩٩) ، ثم انتخابات المجلس البلدي المركزي في (أبريل ٢٠٠٣) ، وذلك تمهيداً لأول انتخابات برلمانية في قطر من المنتظر إجراؤها في عام (٢٠٠٤) .

وتطرح عملية المشاركة بدورها عدد من القضايا الفرعية الأخرى تتمثل في ضرورة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، وتفعيل دورها في ظل الحياة الديمقراطية ، بما يعنيه ذلك من تحديث أسس المجتمع وتطويرها وتطوير بنية العلاقات القائمة فيه .

أمــا **علــى صــعيد المواطنة** ، فتجدر الإشارة إلى أن مبدأ المواطنة هو الآخر أحد أحجــار الــزاوية فــي عملية بناء أنظمة الحكم الديمقراطية والتنمية السياسية للمجتمعات ، ويــنطلق مــبدأ المواطنة على حد تعريف أحد الخبراء من اعتبار رابطة الشراكة في الوطن دون غيــرها مــن الــروابط الإنسانية المهمة الأخرى مثل الأخوة في الدين أو المذهب أو الرابطة القومية هي مصدر حقوق المواطنة ومناط واجباته في الدولة الوطنية الواحدة ، كما يــؤكد مبدأ المواطنة كذلك على المساواة السياسية بين المواطنين ، وأهليتهم الدستورية لتقليد المناصب العامة.

وتجــدر الإشــارة إلــى أن الــدول الخليجية تحركت إيجابياً أيضاً اتجاه تعزيز مبدأ المواطنة ، ففي البحرين أكدت القيادة السياسية ممثلة في الشيخ حمد بن عيسى ملك البلاد أنه لا تفــرقة بــين المواطنــين لاعتبارات الدين أو العرق ن وأن معايير التفرقة هي المواطنة الــصالحة ، وأمــا الكويت فتتخذ خطوات حثيثة من أجل تجنيس البدون المستحقين للجنسية الكويتــية ، وفــي المملكة العربية السعودية أكد ولي العهد الأمير عبد الله ضرورة أن تلعب المــرأة دوراً كبيراً في المجتمع ، وقال لن نسمح لأحد مهما كان بأن يقوض أو يهمش دور المرأة في خدمة دينها وبلدها [١] .

---

(١)عبد الله مرعي بن محفوظ ، لجنة سعودية لحقوق الإنسان ، مرجع سابق .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***ثالثاً : طبيعة مسيرة الإصلاح والتنمية السياسية***

يــرى الخبراء ضرورة أن تكون مسيرة الإصلاح والتنمية السياسية في دول الخليج العربية أكثر جدية وأن تعمل الدول الست بأسلوب جديد ، وأن يتم إدخال إصلاحات جذرية ، وفــي هــذا الــسياق يــرى الــبعض أنه آن الأوان للتفكير في حزمة من الإجراءات ضمن اســتراتيجية شــاملة ومــوحدة يجب أن تتضمن إدخال إصلاحات جذرية تهدف إلى توسيع القاعــدة المحلــية وتعزيــز الدعم السياسي في كل دول المنطقة وتحقيق الاستقرار السياسي الداخلــي وهــو مــا يتطلب إصلاحات رئيسية في أسلوب الحكم بما يحقق الاحترام للحقوق المدنية والمشاركة الشعبية [١].

فــي هــذا السياق يرى آخرون انه لا بد من الارتقاء على مستوى تحديات المرحلة الديمقــراطية بتغيرات محدودة فتلك المرحلة تتطلب – كما سبقت الإشارة – مراجعة جذرية يجــب أن تــستند إلى إجراء تغييرات عميقة يأتي في مقدمتها القيام بعملية إصلاح دستوري وقانوني شاملة على النحو الذي يكفل حياة ديمقراطية سليمة وتنمية سياسية شاملة [٢].

وفي ضوء هذا الإطار العام يمكن الإشارة إلى مجموعة من الخطوات الأخرى التي ينبغي على دول مجلس التعاون الانتباه إليها وأخذها في الاعتبار وأهم هذه الأمور ما يلي :

١- ضرورة العمل على اكتساب دعم شعبي لجهود التنمية السياسية والإصلاح السياسي حتى يعتبــر جدياً ... وهذا لن يتأتى إلا بعد تهيئة البنية الأساسية للتنمية السياسية من خلال إقامة مؤســسات المجتمع المدني وإقامة الجمعيات والتنظيمات والنقابات المهنية التي تساهم بشكل كبير في ترسيخ الثقافة السياسية وإدارة الصراعات الفكرية لطرق سليمة [٣].

٢- معالجــة الخــصوصيات البنيوية والفروق بين الدول الخليجية الست في مستوى النمو المدنــي والاســتعداد للممارسة الديمقراطية ، وذلك من خلال تطوير متسارع لبني المجتمع المدنــي ومؤســساته ، وربمــا كان من المفيد تفعيل الهيئة الاستشارية المشتركة في مجلس التعاون الخليجي وتزويدها بصلاحيات أفضل نسبياً من حيث تمثيله للتطلعات الشعبية [٤] .

---

(١) حمد عبد العزيز الكواري ، أن الأوان للتصرف بمسؤولية ، الحياة ٢٠٠٣/١/١٤ .

(٢)أحمد منيسي ، الديمقراطية الآن ، مرجع سابق ، وأيضاً ، شفيق ناظم الغبرا ، الاستعداد للمرحلة المقبلة في منطقة الخليج ، الرأي العام ٢٠٠٣/١١/١١.

(٣)عبد الرحمن محمد اللاحم ، الإصلاح في السعودية ، الوطن السعودية ، ٢٠٠٣/٢/٤ .

(٤)محمد جابر الأنصاري ، بين تجديد بحريني وتجربة كويتية وبداية قطرية ، الحياة ٢٠٠٢/٧/١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- معالجة الخلل في الوضع الاقتصادي الخليجي .. فتبنى خطوات في الدمقرطة لا يمكن أن يكــون ناجحــاً دون النظر إلى الموضوع الاقتصادي وقد تكون دول الخليج الست غنية من الناحــية الــشكلية أما في الجوهر فإنها تعاني من مشكلات اقتصادية كون اقتصادياتها تعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط ، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل القومي [١].

***رابعاً : ضرورة مراعاة التدرج وخصوصيات المجتمع الخليجي***

لا يعنـــي الحديث عن ضرورة اتخاذ إجراءات جذرية أن يتم ذلك بطريقة فجائية أو سريعة .. بل يجب أن يكون اتخاذ تلك الإجراءات بطريقة تدريجية مع مراعاة خصوصيات المجتمع الخليجي ، مثل ارتضاء الشعوب لأشكال الحكم القائمة التي تقوم على حكم الأسر ، وما يتبع من نظام الوراثة ، فهذه الشعوب لا تشكك في الشرعية الحاكمة للسلطة المتمثلة في المنظمة التي كافحت طويلاً للخروج بهذه الشعوب من الوضع القبلي غير المنظم إلى الدولة ذات السيادة والاحترام الدولي [٢] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أيداع الرسائل الجامعية

مــن جهة أخرى فإن الديمقراطية عملية تاريخية طويلة المدى ، وليست قراراً بأمر من الحكومة أو فرض من الخارج ، وإذا كانت الديمقراطية في بريطانيا احتاجت إلى ثمانية قــرون من النمو والتجريب والتراجع والتقدم ، فما بالنا بدول مجلس التعاون الخليجي حديثة العهد ، الأمر الذي يعني أن التدرج في اتخاذ الخطوات الإصلاحية أمر مطلوب ولازم [٣] .

كــذلك فــإن هناك هوة واسعة بين ممارسة الديمقراطية وبين الرغبة في تطبيقها في الوقت الحالي ، ففي بعض دول الخليج العربي الست يعتبر تطبيق الديمقراطية بشكل مفاجئ وبقرار فوري أمر غير صحيح ، بل سيكون له عواقب وخيمة [٤] .

وارتــباطا بمــا يــبق فــإن مــا يتم الترويج له من قبل بعض الدوائر عن نموذج الديمقــراطية الغربـــي وتطبيقه في دول الخليج لا يتفق مع واقع هذه الدول مهما تحمس له

(١) محمد الرميحي ، ارتباك أهل الخليج أم إرباكهم ، الرأي العام ، ٢٠٠٣/١/١٤ . .

(٢) فتحي العفيفي ، الخليج العربي ، البحث عن مسار في عالم متغير / الأهرام ٢٠٠٣/٢/١٧ .

(٣)محمد جابر الأنصاري ، مرجع سابق .

(٤)محمد الحمادي ، الديمقراطية ، الخيار الاستراتيجي الذي لا يمكن تجاهله ، الاتحاد ٢٠٠٣/١/٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجـــيون ، لا ســـيما وأن هـــذا النموذج قد يؤدي على حدوث تغيرات مفاجئة لم تتعودها المجـــتمعات المحافظـــة في المنطقة ، وهنا يمكن القول أنه ليست هناك حاجة للنقل الحرفي لتجارب الآخرين وتطبيقها على الواقع الاجتماعي الخليجي المختلف [١].

فـــي ضـــوء ما سبق يمكن القول أن المطلوب هو خطوات جريئة جذرية إصلاحية تدريجـــية تجـــنب المجـــتمعات الخليجية أضرار الصدمات التي قد تجلبها التغيرات الفجائية السريعة [٢]، بمعنى آخر فإن التوجه التدريجي نحو الإصلاح السياسي على نحو يفيد المواطن يعـــد من أفضل أنواع التوجه لأن القفز وإشاعة " الفرقعات " السياسية وبالونات الاختبار لن يفـــيد ، كمـــا أن الإعلان عن ديمقراطية في وسائل الإعلام مع وجود نقائضها على الأرض سيحدث نكوصاً لدى النخب التي تسعى جاهدة من أجل التحول الديمقراطي ، كما أن من شأن ذلـــك أن يخلق هزات ليس في المجتمعات الخليجية فحسب بل في صورة دول الخليج الست على المستوى الدولي [٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١)أحمد عبد الملك ، بين المفاهيم الخليجية العربية والمفاهيم والغربية والأمريكية ، الاتحاد ٢٠٠٣/٢/١٣ .

(٢)يوسف ناصر السويدان ، الإصلاح في السعودية ، السياسة ٢٠٠٣/٢//١٣ .

(٣)أحمد عبد الملك ، ديمقراطية بمواصفات خليجية ، الاتحاد ٢٠٠٢/٨/٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية السياسية في دول الخليج العربية

علـــى الرغم من التطورات السابق الإشارة إليها تجدر الإشارة إلى أن مسيرة التنمية الـــسياسية والتحول الديمقراطي في الدول الخليجية تواجهها الكثير من التحديات والمعوقات سواء على الصعيد المحلي الداخلي أو على الصعيد الخارجي الدول .

والمعـــضلة الأساســـية التـــي تعاني منها دول الخليج العربية – كما يرى الكثير من المحللـــين – تتمـــثل في كون مواطني هذه الدول قد تعودوا على أنماط حياة الرفاه واليسر ، وعلى ذلك النوع من الخدمات المجانية المقدمة إليهم ، وبحسب التصور الذي وضعه جيمس اوكونـــور للاتجاهـــات التاريخـــية في سياسات الرعاية الاجتماعية والقائل بأن التعود على مـــستويات عالية من المعيشة المستندة إلى الدعم الحكومي تجعل المواطنين يعتقدون بأن هذه المستويات هي مكسب اجتماعي وإنجاز سياسي من الصعب التخلي عنه . فدولة الرفاه تظل معرضة لمخاطر عدم الاستقرار السياسي الناجم عن احتمالات فقدان نظامها الحاكم لشرعيته ، حيث أن شرعية هذا النظام معتمدة على إرضاء المواطنين من خلال الخدمات المقدمة إليهم عبر برامج الرفاه ، وفي حالة تقليص هذه الخدمات لأي سبب من الأسباب فإن ذلك قد يقود إلى شيوع حالة من عدم الرضا بين المواطنين واهتزاز شرعية النظام الحاكم ومن ثم تعرض استقرارها السياسي للخطر [١].

كمـــا أن هـــناك التحدي الأساسي المتمثل في معضلة الجمع والتوفيق بين متطلبات الأمـــن والديمقـــراطية ، فالدول الخليجية تتعرض لضغوط داخلية وخارجية تدعوها لإجراء الإصـــلاحات الـــسياسية والاقتـــصادية المطلوبة ، وهي في ذات الوقت ذاته تواجه أخطار التعرض لعمليات إرهابية على النحو الذي تعرضت له المملكة العربية السعودية في الأشهر الأخيـــرة ... الأمـــر الـــذي يضعها أمام معضلة تحقيق الأمن والاستقرار والذي هو مطلب طبيعي وأساسي والاستجابة في نفس الوقت لمطالب التغيير [٢].

---

(١) ابتسام سهيل الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق ، ص ٢٣٤.

(٢) شملان يوسف العيسى ، إشكالية في الخليج ، الاتحاد ٢٠٠٣/٦/١١ .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل ضرورة الجمع بين الأمرين هو ما أثار تساؤلات حول طبيعة تأثير هذه العمليات الإرهابية على مسيرة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية ، وهل ستؤدي هذه العمليات إلى وقف مسيرة التحول أو إبطاء هذه المسيرة على أقل تقدير أم ستؤدي إلى التعجيل بإحداث تحولات جذرية في الأنظمة السياسية ؟ ويرى العديد من المعنيين بالشأن الخليجي أن رغبة الدول الخليجية في الاستقرار سوف يدفعها إلى تبني مزيد من الإصلاحيات انطلاقاً من قناعة مؤداها أن الأمن لا يمكن تحقيقه من دون أن تواكبه إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية [١].

ومن ناحية ثانية ، تواجه مسيرة الديمقراطي والتحديث السياسي تحديات ربما ترتبط بخصائص أصلية في المجتمعات السياسية يتطلب تغييرها مجهودات كبيرة وفترة زمنية طويلة ، ومن هذه الخصائص [٢]:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

أ- البيئة والبنية السياسية في المجتمعات الخليجية ، إذ يرى أن ثمة ميل طبيعي للحكم المطلق ، كما أن البيئة السياسية تخلو من المعارضة الحقيقية ، ومن ثم فإن هذه البيئة تصنف باعتبارها معوقاً للتحول وليس دافعاً له .

ب- التركيبة السكانية ، إذ أن المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي بدون استثناء " أقلية" مما يمثل مشكلة حقيقية عند الحديث عن الفئة المستهدفة بالمشاركة .

ج- الثقافة السياسية ، والتي تفتقر للعديد من القيم الديمقراطية مثل ثقافة الآخر ، ونسبية الرأي وغيرها من المفاهيم والقيم وثيقة الصلة بالعملية الديمقراطية .

**معوقات التنمية السياسية وتحدياتها في جميع دول الخليج العربية**

تعتبر معوقات التنمية السياسية في كل دولة من دول الخليج العربية الست جزء لا يتجزأ من المحددات والمعوقات التي تواجه مجمل دول الخليج التي تتميز بالتشابه في الأنساق والهيكليات السياسية في مجتمعاتها ، وبالرغم من أن عملية الانفتاح السياسي -التي شهدتها دول الخليج خلال العقد الأخير- قد وضعت النظم السياسية لهذه المنطقة على أعتاب مرحلة التحديث، وبالرغم من تفاوت ما تم تحقيقه من حالة إلى أخرى . فإن هذه العملية بقي

---

(١) المرجع السابق .

(٢)المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، الإصلاح السياسي في الخليج ، مرجع سابق ، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصادها في نهاية المطاف محدودا ، ولا يمكن المراهنة عليه لخلق نظم ديمقراطية حقيقية في تلك المنطقة، على الأقل في المدى المنظور، ويمكن اكتشاف هذه المحدودية في عدة مؤشرات، أهمها ما يلي(١):

١ – عدم ملاءمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية التحول الديمقراطي، وذلك بسبب غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وغلبة الثانية على الأولى .

٢ – ضعف دور ومكانة السلطة التشريعية في النظام السياسي؛ بسبب ميل موازين القوى لصالح السلطة التنفيذية من ناحية، وبسبب طبيعة آليات التشريع والرقابة على الحكومة من ناحية أخرى.

٣ – استمرار حرمان التيارات السياسية من حقها في تشكيل الأحزاب السياسية الخاصة بها، وهذه سمة مشتركة للحياة السياسية الخليجية بشكل عام. وعلى الرغم من أن بعض الدول توجد بها جمعيات أو تيارات تمارس دورا سياسيا واضحًا؛ فإن تلك التيارات والجمعيات غير معترف بها كقوى سياسية مشروعة.

٤ – جمود النخبة الحاكمة، ويعود ذلك إلى التغلغل الشديد للأسر الحاكمة، وهو ما يجعل من تجديد النخبة أمرا صعبا، على الرغم من أهميته لخلق نخب جديدة قادرة على التعاطي بجرأة مع ما تفرضه عملية الانفتاح السياسي.

٥ – على الرغم من وجود هامش من حرية التعبير في وسائل الإعلام يتباين من حالة لأخرى؛ فإن الدولة في جميع الأحوال ما زالت تحتكر وسائل الإعلام بأنواعها، أو القسم الأعظم منها.

وهذه المحدودية في حصاد الانفتاح السياسي يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل:

١ – البنية العشائرية التقليدية للمجتمعات الخليجية بشكل عام؛ وهو ما يحول دون نفاذية الثقافة السياسية المدنية، على النحو الذي يكرس غياب الروابط السياسية الحديثة لصالح تلك البنية على أسس تقليدية.

---

(١) أحمد منيسي ، الانفتاح السياسي في الخليج.. بين المحفزات والمعوقات ، ٢٠٠٣/٨/٢٦ ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت , تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/٢٩ : على الرابط التالي :
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/08/article14.shtml

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – غياب الأحزاب السياسية التي تعارضها جميع نظم الحكم في المنطقة . وما هو موجود منها بحكم الواقع هو أقرب إلى الجمعيات –أو هو كذلك– منه إلى الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى الحكم.

٣ – الهيمنة المطلقة للأسر الحاكمة في الخليج على الأجهزة الأساسية في دولها، إضافة إلى الضعف الشديد الذي يكتنف تنظيمات المجتمع المدني في هذه المنطقة؛ وهو ما يجعل من المعارضة جماعات غير فاعلة.

٤ – تلعب المصالح الأجنبية الضخمة في منطقة الخليج دورًا معيقًا لتفعيل عملية الانفتاح السياسي وتكريس توجهات ديمقراطية صلبة؛ حيث إن الوصول إلى مرحلة أعلى من التوجه الديمقراطي يحمل خطرا على هذه المصالح، في ضوء الرفض الشعبي لتنامي الوجود الأمريكي في المنطقة.

٥ – الاختلال الذي تعانيه المنظومة السكانية بفعل النسبة الكبيرة من الوافدين للعمل على حساب المواطنين؛ وهو ما يجعل من المواطنين غير فاعلين في العملية الإنتاجية، وبالتالي يتضاءل دورهم في العملية السياسية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

**التحديات والمعوقات التي تواجه مسيرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في كل دولة من دول الخليج العربية**

**أولاً : دولة الكويت**

رغم المؤشرات الإيجابية التي أثارتها الانتخابات النيابية الأخيرة التي شهدتها الكويت والتي تعبر في مجملها عن توجهات جديدة نحو الإصلاح والتنمية السياسية ، إلا أن هناك بعض القيود والعقبات التي تقف حجر عثرة أمام دفع عملية الإصلاح إلى الأمام في المستقبل ، أهمها :

**١– العلاقة المتوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية**

فعلى الرغم من أن الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ قد حدد اختصاصات كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يضمن الرقابة والتعاون بينهما ، إلا أن ثمة مؤشرات برزت في الآونة الأخيرة تشير إلى توتر العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة يأتي في مقدمتها تزايد عدد استجوابات الوزراء بما لا طائل من ورائه أحياناً . ويمكن تفسير هذا التوتر الدائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكـــون تـــشكيل الحكومة في الكويت لا يأتي وفق الأغلبية البرلمانية ولا يكون لها أي علاقة بـــالمجلس ، ويرى البعض أن الحل الأساسي لتلافي مثل هذا الصراع هو تعديل القانون بما يـــسمح بتأســـيس الأحزاب السياسية بعيداً عن الطائفية والمذهبية والقبلية والعقائدية ، وبذلك تـــصبح الانتخابات أكثر تطوراً والحزب الفائز بالأغلبية في البرلمان هو الحزب الذي يشكل الحكومة .

**٢- الافتقار إلى الرؤية السياسية الواضحة**

حـــيث تـــشير البـــرامج السياسية للمرشحين خلال الحملات الانتخابية الكويتية إلى افتقارها لرؤية سياسية متكاملة للأوضاع في الداخل والخارج ، ويمكن تفسير ذلك بعدم وجود قانون ينظم الأحزاب والتنظيمات ذات البرامج السياسية والاقتصادية المختلفة .

**٣- انعدام المشاركة السياسية للمرأة**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

فعلـــى الرغم من التطور الكبير الذي شهدته الساحة الديمقراطية في الكويت ، ورغم التفوق العددي للمرأة هناك وتفوقها في قطاعات التعليم المختلفة ومشاركتها الواسعة في سوق العمـــل بـــوجه عام ، إلا أنها ما زالت محرومة من حقها السياسي متمثلاً في حق الانتخاب والترشح لمجلس الأمة ، وبالتالي محرومة من جميع حقوقها في الحياة السياسية الكويتية .

**٤- غياب الأحزاب السياسية**

يـــذهب الكثيرون إلى أن التجربة الديمقراطية وعملية التنمية السياسية في الكويت لا يمكـــن أن تكـــتمل مقـــوماتها لعدم وجود الأحزاب التي تمثل بصورة منظمة وجهات النظر المختلفة ، وهذا يعني عدم وجود أسلوب يحدد طريقة الوصول إلى الحكم وممارسة المشاركة الشعبية في إدارة البلاد .

**٥- استبعاد فئة (البدون) من المشاركة في الحياة السياسية**

رغـــم أن عـــددهم يصل إلى حوالي ١٤٤ ألف شخص أي ما يعادل ١٥% من عدد الكويتيين الأصليين إلا أن (البدون) لا يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية ، وتحمل هذه القـــضية أبعـــاداً سياســـية واجتماعية واقتصادية وثقافية لها بالغ التأثير على مسيرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في الكويت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتحليل هذه التحديات الأساسية في مسيرة التنمية السياسية الكويتية يلاحظ أن مقومات الإصلاح والتغيير متوفرة في الكويت ويجب استثمارها لتحقيق تنمية شاملة (سياسية ، ثقافية ، اقتصادية وأمنية واجتماعية ) ، وهذا بدوره يتأتى من خلال دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والتواصل معها ، وكذلك إعادة النظر في مواد الدستور وخاصة تلك المتعلقة بإطلاق الحريات وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ، إضافة إلى منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة ، وكذلك إعادة النظر في المناهج التعليمية بحيث تكون في خدمة عملية التنمية ، وأيضاً تفعيل دور الإعلام ليعبر اكثر عن التوجهات السياسية الشعبية .

**ثانياً : الإمارات العربية المتحدة**

إن تحليل مجمل التطورات التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة الأخيرة يكشف عن العديد من الدلالات والملاحظات الأساسية التي تعترض سبيل تفعيل عملية الإصلاح والتنمية السياسية ، لعل من أهمها [١]:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

– أن من أبرز سمات التطور والتغيير في الإمارات أنه يسير وفق خطوات ثابتة ومحددة سلفاً ، قد يعتريه البطء ، لكنه لم يأت متوافقاً مع حركة تطور المجتمع مع وجوب الإقرار بأن التغييرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة قد تسرع من وتيرة الإصلاحات والتغيرات التي قد تمر بها الإمارات لاحقاً .

– في المجال الحقوقي ، لم تنظم الإمارات سوى إلى اثنين فقط من العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، وهما الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ، وما زالت عازفة عن الانضمام إلى العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، ولم تصادق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان .

– وجود العديد من القيود على حرية التنظيم والتجمع ، حيث يحظر الدستور تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، ولم يسمح بتشكيل مجالس منتخبة ، وفي ظل هذا الإطار تنعدم حقوق المواطنين الذكور والنساء في الترشح والانتخاب .

---

(١) نشوة نشأت ، الإمارات وحركة إصلاحية سياسية واقتصادية تستدعي التوقف ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٢٥ ، ربيع ٢٠٠١ ، ص ٧٠ – ٧٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– بـــرغم تعدد المؤسسات الإعلامية والصحفية في الإمارات ، إلا أن دورها يتسم بالضعف والمحدوديـــة ، حـــيث عمـــدت الدولة إلى وسائل الإعلام عموماً والصحافة خصوصاً لدعم شـــرعيتها ، عن طريق اتخاذ هذه الوسائل كقنوات للإشادة بمنجزاتها فقط ، الأمر الذي أفقد هذه القنوات الإعلامية مصداقيتها ، إضافة لكونها مكبلة بعدد من القوانين المقيدة لحريتها .

ومن هنا ظهرت العديد من المطالب الشعبية الإصلاحية مثل تحويل المجلس الوطني إلـــى ســـلطة تشريعية فعلية ، تضاف إلى مهامه مهمة سن التشريعات واستجواب الوزراء والتحقـــيق معهم ، وبهذه الصلاحية يقدم المجلس خدمة أفضل للشعب الإماراتي ، إضافة إلى اتـــباع أســـلوب الانتخابات المباشرة في اختيار أعضاء المجلس الوطني ، بدلاً من الطريقة الحالـــية التي يتم فيها اختيار الأعضاء الأربعين من قبل حكام الإمارات ، وفتح باب المجلس الوطنـــي الاتحـــادي أمـــام المـــرأة لتخوض التجربة البرلمانية والسياسية ، إضافة إلى حل ازدواجية السلطة القضائية وإيجاد سلطة قضائية واحدة يمثل أمامها المواطن الإماراتي ، كما أن القوانين المطبقة في مختلف الإمارات غير موحدة [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

**ثالثاً : سلطنة عمان**

أما التجربة العمانية فيمكن تحديد ميزاتها الأساسية والتحديات التي تواجهها فيما يلي[٢]:

١ – يمكن القول بأن مجلس الشورى العماني وإن كان لا يملك صلاحيات إصدار القوانين أو مـــراجعة أعمال الوزارات خاصة السيادية منها (الخارجية والدفاع والداخلية) إلا أن هذا لا يعنـــي أنه يفتقد مقومات الشكل الديمقراطي السليم المتبع في بعض النظم التي قطعت شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه ، فبالإضافة إلى كون هذه التجربة ما زالت وليدة وفي مراحلها الأولى مـــن التطور والنمو ، فهي تعمل وفق فلسفة تعتمد أهمية ترسيخ أسس الاستقرار السياسي ، وتـــتوافق مـــع نهج تدريجي تبنته الدولة يقوم على ضرورة الحفاظ على خصوصية المجتمع العمانـــي من ناحية ، وعدم محاكاة نماذج غربية لا تتماشى مع واقع هذا المجتمع من ناحية أخرى.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) محمـــد شـــحات عبدالغني ، تجربة الإصلاح السياسي في سلطنة عمان : المنطلقات والمعوقات ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٢٥ ، ربيع ٢٠٠١ ، ص٥٧–٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – على الرغم من أن مجلس الشورى لا يحق له تبني القوانين والعمل على إصدارها ، إلا أن من حقه مراجعة مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة قبل اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها ، وبعد مراجعتها يحيلها إلى مجلس الدولة مشفوعة بتوصياتها التي يقدمها . كما أن من حقه النظر في المسائل المتعلقة بالتنمية والخدمات ، وهو بذلك يعد مشاركاً مع الحكومة في تنفيذ كل ما يتعلق بخطط الخدمات ، هذا بالإضافة إلى صلاحياته في توجيه الأسئلة للوزراء وتلقي الـــرد عليها ، بما يعني كل ذلك من محاولات لتكريس نهج الممارسة الديمقراطية الحقة في العمل السياسي .

٣ – ما زال للواقع القبلي أثره في تبني أسلوب معين في عملية الانتقال والتحول السياسي ، وعلـــى الرغم من تقلص هذا النفوذ الذي تتمتع به القبيلة –ولو هامشياً– في كل مرحلة تنتقل من خلالها التجربة إلى أطر جديدة ، فإن الواقع يؤكد استمرار أثر ودور القبيلة في انسحاب بعـــض المرشـــحين قبل مدة بسيطة من العملية الانتخابية لصالح مرشحين آخرين من نفس القبـــيلة ، كما لها دورها في امتناع البعض عن إعطاء صوته للسيدات المرشحات ، مما أدى إلـــى عـــزوف الكثيـــر من المثقفين عن خوض التجربة ، هرباً من القيود التي تفرضها بعد العادات والتقاليد القبلية السائدة حتى الآن .

٤ – بالـــرغم مما يعتري عملية الإصلاح في السلطنة من ملاحظات إلا أنه – وعلى صعيد آخـــر – تـــم اســـتكمال مـــنظومة القوانـــين المـــنظمة لحياة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فقد صدرت قوانين خاصة بتأهيل المجتمع المدني للقيام بدوره ، وصدر قانون السلطة القضائية .

٥ – رغـــم أن هـــناك قدر من التداخل بين السلطة القضائية من جهة والسلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى – الأمر الذي يؤدي إلى تدخل نوعي في أعمال السلطة القضائية – إلا أنه لا يقلل مطلقاً من كون النظام الأساسي للدولة وضع منظومة متكاملة من المبادئ التي توفـــر للفـــرد كل مقومات التقاضي العادل ، وحماية وضمان حقوقه وفقاً للقواعد المتعارف عليها .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ – يعطـــي مـــبدأ التدرج في تكريس الممارسة الديمقراطية للمواطن فرص التمرس على التجـــربة الديمقـــراطية ، ويعطـــي في المقابل القيادة السياسية فرصة تقييم التجربة ، ومدى فاعليتها ونجاحها من جهة أخرى .

٧ – تعتبـــر عمان واحدة من أكثر الدول تقدمية في منطقة الخليج بالنسبة إلى حقوق المرأة . فمـــنذ السبعينات شجعت الحكومة العمانية بقوة تعليم الإناث فجاءت نتائج هذا التشجيع مثيرة للإعجـــاب وتبـــرز عمـــان كـــنموذج لبقية بلدان الخليج حسب وصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائـــي ، وللنساء حق التصويت والترشح في الانتخابات ، ورغم فشل المرأة العمانية في انتـــزاع المزيد من مقاعد مجلس الشورى أثناء الانتخابات الأخيرة التي جرت يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ . إلا أن مشاركة المرأة كانت مشجعة جداً ، فقد بلغ عدد الناخبات ١٠٠ ألـــف مـــن مجمـــوع ٢٦٢ ألـــف ناخب وناخبة اقترعوا فعلا ، وبلغ عدد المترشحات ١٥ امرأة [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

**رابعاً : دولة قطر**

مثل جميع دول الخليج العربية تسعى قطر إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم وجذب الاســـتثمارات ، وهـــذا لا يتسنى لها إلا بالتحول الديمقراطي في ضوء الشروط الدولية التي تربط بين المساعدات أو الاستثمارات الأجنبية من جهة وضرورة إحداث إصلاحات سياسية مـــن جهـــة أخرى ، وقد أوضح وزير الخارجية القطري ذلك بقوله أمام معهد بروكنجز في ســـبتمبر ٢٠٠٢ بـــأن قطـــر ودول الخليج جميعها مهتمة بإصلاح المنطقة قبل أن تُدفع إلى الإصلاح عبر برنامج خارجي متعجل ، وأن دول المنطقة لا تستطيع أن تتحدث مع الولايات المـــتحدة فـــي المـــستقبل إن لم تكن دول ديمقراطية ، وإذا ما تخلفت دول الخليج عن ذلك فستكون هناك اختلافات في وجهات النظر بين الطرفين [٢].

---

(١) بـــرنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (عمان) ، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت , تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٥/٢ : على الرابط التالي :
.http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/oman/gender.html

(٢) مـــشهور إبراهيم أحمد ، التحولات الديمقراطية في قطر ... العوامل الداخلية والخارجية ، مجلة شؤون خليجية ، العدد ٣٥ ، خريف ٢٠٠٣ ، ص٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم إعلان قطر للدستور في العام الماضي ونقل البلاد من نظام حكم ملكي مطلق إلـــى نظام ملكي دستوري مقيد وبالإضافة إلى إقرار هذا الدستور للكثير من الحقوق المدنية للشعب القطري وخصوصاً حقوق المرأة السياسية ، إلا أنه جاء ليمنع قيام الأحزاب السياسية بحجة أن المجتمع القطري له خصوصية في طبيعة العلاقة بين أفراده ونظراً للكثافة السكانية المنخفـــضة وانعدام التجانس بين سكان الدولة ، ومع ذلك يشير الكثيرون أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه قطر هو ترجمة مواد الدستور إلى حقائق على أرض الواقع [١].

**خامساً : المملكة العربية السعودية**

تثيـــر الخطـــوات الإصـــلاحية التي تنتهجها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة والتحديات التي تواجهها مجموعة من الملاحظات المهمة ، منها [٢]:

– أنه رغم أهمية الإصلاحات التي اتخذتها السعودية مؤخراً والتي تميزت بالسرعة والعمق مقارنـــة بالخطـــوات الإصلاحية التي قطعتها منذ حرب الخليج الثانية ، فإنها تظل بالتحليل الأخيـــر محدودة خاصة إذا ما قورنت بالتطورات العميقة التي شهدتها تجارب الإصلاح في باقي دول المنطقة .

– رغـــم أهمية المبادرة التي طرحها ولي العهد السعودي لإصلاح الوضع العربي من خلال تطويـــر المـــشاركة السياسية والإصلاح الذاتي داخل الدول العربية ، فإنها لم تضمن الآليات الـــسياسية والقانونـــية اللازمـــة لوضع بنودها موضع التطبيق الفعلي ، وهو أمر يبدو مهماً لـــتحويلها إلـــى برنامج عمل حقيقي ، خاصة أنها تقدم بديلاً مناسباً لمبادرة وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) لتعزيز الديمقراطية في المنطقة والتي تتعارض والقيم والثقافة العربية والإسلامية .

– تظل الاعتبارات القبلية عنصرًا هامًّا وبارزًا في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي بـــشكل عام، ومثل تلك الاعتبارات تمثل قيدًا وربما معوقًا عن التوجه نحو مزيد من الانفتاح والتطور السياسي.

---

(١) المرجع السابق ، ص٨٣.

(٢) فـــتوح أبو دهب ، المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي ، مرجع سابق ، ص٩٢-٩٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يظـــل الهـــاجس الأمنـــي أحد أبرز أدوات تشكيل السياسات السعودية سواء على الصعيد الداخلـــي أو الخارجي، ومثل هذا الهاجس يصب في اتجاهات تمثل قيدًا على عناصر توسيع المـــشاركة الـــسياسية أو انتقاد للممارسة السياسية، والأهم توجيه كافة رموز وأدوات الدولة لمثل هذا الأمر، وخاصة في جانبه الاقتصادي.

**سادساً: مملكة البحرين**

بقـــدر مـــا تـــنطوي عليه الإصلاحات الديمقراطية في البحرين من تحولات إيجابية ، فإنها تنطوي كذلك وبنفس القدر وربما أكثر على تحديات عديدة لكل القطاعات في الدولة – فلم يكن يتوقع أحد سواء في الداخل أو الخارج – أن التحول سوف يتم بهذه السرعة وبهـــذا العمـــق ، إلا أن القيادة امتلكت زمام المبادرة ووضعت كل القوى والتيارات وأجهزة الدولة المختلفة على هذا المحك خلال الفترة القادمة ، ومن أهم التحديات التي تواجهها جهود الإصلاح والتنمية السياسية في مملكة البحرين [١]:

– تطويـــر أجهزة الدولة المختلفة لتتواءم مع التحولات الجديدة ، ويحتاج ذلك إلى بذل جهود كبيـــرة في إعداد الكوادر والتعديل وربما التغيير في الأنظمة واللوائح والقوانين ، والأهم من ذلك القيم والتقاليد التي رسخت في مجالات العمل المختلفة خلال السنوات الطويلة الماضية .

– إن مـــا حدث في البحرين ليس مجرد تغيير سياسي ، وإنما هو تحول تام في طبيعة العمل الـــسياسي والاقتـــصادي علـــى المـــستويين الداخلي والخارجي ، وتبدل في الأولويات على المـــستويات المخـــتلفة فعلى المستوى الداخلي تبرز على قمة الأولويات قضايا مثل (العمالة والتوظيف ومعالجة مشاكل البطالة ، التنسيق بين العديد من الرؤى والتصورات للوصول إلى وفـــاق وإجماع داخلي تجاه القضايا المختلفة ، تفادي التوترات التي تحدث في فترات التحول واللحظـــات الانتقالية ، تعميق روح المواطنة ) ، أما على المستوى الخارجي فإن التحديات عديـــدة كـــذلك ، ولعل أهمها التبدل الذي لحق بأولويات الدبلوماسية البحرينية على المستوى الدولي بحيث تراجعت بعض القضايا مثل حقوق الإنسان التي أصبحت إنجازات تتحدث عن نفـــسها فـــي البحـــرين ، في حين برزت قضايا أخرى مثل ( العمل على جذب الاستثمارات

(١) محمد خليفة ، الإصلاح السياسي في البحرين ، المظهر والدلالة ، مرجع سابق ، ص٦٣-٦٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية اللازمة للتنمية ، صياغة سياسة عمالية خليجية واحدة ، إصلاح السياسة الخارجية بما يتلاءم مع تغيرات البيئة الداخلية ).

وأخيـــراً يمكن القول أنه بعيداً عن التحديات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي والتنمـــية السياسية في دول الخليج العربية ، وبعيداً أيضاً عن المتطلبات التي ينبغي توفيرها فـــإن دول الخليج تمتلك عنصران يؤهلانها لتحقيق التنمية السياسية المرجوة . أولاً السياسة الخليجـــية المتـــسامحة التي يؤهلها للتعاطي مع المتغيرات العديدة المحلية والإقليمية والدولية وثانـــياً التقالـــيد الرسمية المحررة في الحوار والعلاقة بين الحاكم والموطن وهما العنصرين اللـــذين أثمرا ما لاحظناه مؤخراً من مشاهد تطبيق فلسفات الانفتاح السياسي والمشاركة في صـــنع القـــرار وإنـــشاء لجان حقوق الإنسان وتشكيل مجالس الشورى والانفتاح الاجتماعي والثقافـــي وترســـيخ مفاهـــيم الحمايـــة لكرامة الإنسان واحترام خصوصيته في جميع دول المجلس [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهـــنا لا بد من الإشارة إلى بعض الحقائق الهامة التي يوردها الكثير من المختصين في ما يتعلق بمستقبل التنمية السياسية في دول الخليج العربية [٢]:

***أولاً*** : إن تطويـــر الـــنظم الـــسياسية بما يتواكب مع المتغيرات المجتمعية الجديدة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً مسألة عامة بالنسبة لكافة النظم السياسية في العالم ، لأن الوظيفة الأساسية لهـــذه الـــنظم هـــي التعامل مع قضايا مجتمعاتها ومطالبها والسعي إلى تلبية هذه المطالب ، ويتمـــثل الاخـــتلاف بـــين النظم السياسية في هذا الصدد في أن بعضها لديه آليات التطوير المستمر ، ومن ثم يحدث التطوير من داخل النظام ، والبعض الآخر لا يمتلك هذه الآليات ، أو لا يمتلك القدر الملائم منها ، ومن ثم يمثل التطوير السياسي مشكلة في هذه الحالة ، إلا أن الأنظمـــة التي لديها آليات التطوير الفعالة ، قد وصلت إلى هذا الوضع عبر مراحل تاريخية طـــويلة نسبياً بخلاف النظم الأخرى التي تعد نظماً حديثة تاريخياً بمعنى أن مداها التاريخي محدود نسبياً بالمقارنة بالنوع الأول من النظم .

---

(١) السفير عبد الله بشارة ، الخليج والتنمية السياسية ، صحيفة السياسة ، ٢٠٠٣/٥/١٤ .

(٢) محمـــد سعيد أو عامود ، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق ، ص٥٢-٥٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

***ثانياً*** : أن هناك اختلافاً في الظروف المحيطة بكل نظام سياسي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً ، مما يؤدي إلى اختلاف التطوير السياسي من نظام لآخر ومن ثم فالآليات الفعالة للتطوير السياسي بالنسبة لنظام معين ، قد لا تكون كذلك بالنسبة لنظام آخر ، فليست هناك وصفات جاهزة للتطوير السياسي يمكن تطويعها بما يتلاءم وظروف كل نظام .

***ثالثاً*** : إن كافة النظم السياسية التي تواجه معضلة في إنجاز مهمة التطوير ترجع إلى سرعة المتغيرات التي تواجه هذه النظم وحداثتها ، بمعنى أنها متغيرات ذات محتوى جديد ولا تتوافر خبرات سياسية سابقة في التعامل معها ، الأمر الذي يجعل من مسألة التطوير معضلة تواجه ليس فقط هذه الدول وإنما كافة النظم السياسية في العالم اليوم .

***رابعاً*** : إن الدعوة إلى التطوير السياسي في دول الخليج العربية قد ظهرت قبل هذه الضغوط الخارجية التي نراها اليوم ، فقد شهدت المجتمعات تطورات عديدة ومتغيرات كثيرة ، ولك يتواكب معها تطور سياسي ملائم ، الأمر الذي أوجد العديد من المشكلات التي تفاقمت ومن ثم خلقت قضية التطوير السياسي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

***خامساً*** : إن الضغوط الخارجية بشأن التطوير السياسي والإصلاح تحاول توجيه هذا التطوير باتجاه معين يتلاءم مع مصالحها في المنطقة ، ومن هذه الزاوية يمكن رفض هذا الاتجاه أو ذاك دون أن يعني هذا رفض مسألة التطوير والإصلاح السياسي من حيث المبدأ .

***سادساً*** : إن التطوير السياسي من شأنه أن يحدث نوعاً من التغيير في شبكة المصالح في المجتمعات الخارجية ، ويترتب على هذا بروز قوى مقاومة للتغيير والتطوير تدافع عن مصالحها القوية المستقرة لسنوات طويلة ، ومن ثم فلا بد من التعامل مع هذه المسألة لسنوات طويلة .

***سابعاً*** : إن التطوير السياسي في الواقع المعاصر يتطلب إيقاعاً أسرع من الإيقاع السابق ، بحكم سرعة المتغيرات القائمة الآن وتجددها وتبدلها المستمر ، كما أن مسألة التطوير بصفة عامة لم تعد مسألة داخلية صرفة خاصة وأن آثارها قد تمتد لدول أخرى ، وهذا أمر جديد لم يكن معهوداً من قبل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الخلاصة والاستنتاجات**

مثلت قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي لفترة طويلة أحد التحديات المهمة التي واجهت العالم العربي، وفي القلب منه دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والتي ربطتها الدوائر الغربية بغياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، كما فرضت مجموعة من التغيرات الداخلية والمجتمعية (كتصاعد موجة العنف والإرهاب، وفشل برامج التنمية في الداخل، وارتفاع مستويات التطور الاجتماعي والتعليمي والتي أوجدت طبقة من المثقفين لها مطالبها في الإصلاح والمشاركة السياسية،...إلخ)، والإقليمية (بداية من حرب الخليج الثانية، مرورًا بفشل عملية التسوية السلمية في المنطقة، وانتهاءً بغزو العراق واحتلاله والذي كشف مدى ضعف وهشاشة القاعدة الشعبية التي تستند إليها بعض النظم العربية ومن ثم قدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية)، فرضت ضرورة الإسراع بخطى الإصلاح السياسي والديمقراطي باعتبارها الأساس لتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي وتدعيم قوة وتماسك دول المنطقة في مواجهة المخاطر والتحديات التي تعترض تقدمها وتهدد مصيرها، ومن ثم تعددت الخطوات والإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد، مثل: توسيع نطاق المشاركة الشعبية من خلال تبني آلية الانتخابات في العديد من الدول العربية، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان بها، والعمل على إصلاح نظمها السياسية والتعليمية.

وقد نجحت دول مجلس التعاون خلال ما يزيد على عقدين من الزمان في التوصل إلى صياغة معينة لعقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، هذه الصياغة أيا كان مضمونها، وأيا كان الاختلاف أو الاتفاق حولها، إلا أنها حققت قدرا ملائما من الانتظام في التفاعلات السياسية بين الحاكم والمحكوم في نطاق دول المجلس، إلا أن الثابت تاريخيا أنه لا توجد صيغة ثابتة لتنظيم هذا النوع من العلاقات، وأن الأمر يتطلب التعديل المستمر أو التطوير المستمر لهذه الصيغة بما يتوافق مع المتغيرات .

ولعل ما شهدته دول المجلس من تطورات سياسية هامة في هذا السياق تمثل نوعا من أنواع الاستجابة لضرورة التطوير والتغيير إلا أن هذه الاستجابة لم تعد كافية في ظل معطيات الواقع المعاصر، الأمر الذي يتطلب تطويرا نوعيا في أنماط الاستجابة المطلوبة في

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الشأن وهو ما قد يلقى مقاومة من بعض القوى الداخلية صاحبة المصلحة في بقاء الوضع على ما هو عليه، إلا أن هذه المقاومة لا ينبغي أن تقف حائلا دون القيام بالتطوير المطلوب، لأن إحداث التطوير السياسي من الداخل أفضل بكثير من التعرض لضغوط خارجية للقيام به.

وتتفاوت دول الخليج في مقدار الخطوات الإصلاحية السياسية التي أقدمت عليها، كما تختلف المقاربات فيما يتعلق بكل دولة تقريباً. تشذّ الكويت عن بقية دول الخليج في كونها أول بلد خليجي اعتمد دستوراً دائماً للبلاد، ووسّع المشاركة الشعبية في الحكم عبر الانتخابات، وأكثر بلد خليجي أفسح المجال لحرية التعبير وتشكيل التجمعات والنقابات وأخيراً الأحزاب. ويصل عمر التجربة الكويتية الى أربع عقود من الزمن، أي منذ السنوات الأولى للاستقلال. فتجربتها السياسية التي تعد أنضج تجربة خليجية حتى الآن، لم تكن فيما يبدو نتاجاً طبيعياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن غير الواضح إن كانت تلك التنمية ودور الدولة الريعية قد دعّما أو أعاقا تطوّر التجربة السياسية الكويتية. الأمر الثابت هو أن عمر التجربة الكويتية قد عزّز استقرار البلاد الداخلي، وضمن بقاء العائلة الحاكمة بسلطات غير قليلة، وأن هذه التجربة كانت نتيجة طبيعية لنشأة الدولة الكويتية وتشكلها الحديث والتفاهمات التي كانت قائمة بين العوائل القاطنة فيها، ومن ثمّ إصرار القوى الاجتماعية والسياسية على الاحتفاظ بحقها في المشاركة في الحكم، رغم التحديات الشديدة الخارجية والداخلية التي عطّلت استمرارية مجلس الأمة لفترات محدودة خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

أيضاً نلاحظ أن المملكة العربية السعودية هي أقلّ دولة خاضت ميدان التنمية السياسية بين دول الخليج والجزيرة العربية عموماً، أيضاً بسبب طبيعة نشأتها الحديثة ووسائل شرعنتها وشرعنة الحكومة القائمة فيها. ولاتزال الحكومة قادرة بما توفّرت لها من وسائل اقتصادية وأمنيّة، على مقاومة ضغوط التغيير، ولكنها فشلت فيما يبدو في إقناع مواطنيها بأهمية التغييرات التي أحدثتها قبل نحو سبع سنوات (مجلس شورى معيّن، ونظام أساسي، ونظام المناطق) فكل هذه الإجراءات لا ينظر إليها من قبل المواطنين على أنها تشكّل الحدّ الأدنى المطلوب للإصلاح. ويبدو في تجربة المملكة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك باتجاه التنمية السياسية وإن لم ترغب السلطات بذلك. وهذه التنمية تتقاطع مع الرأي القائل بأولوية الثقافة السياسية وتوافرها كشرط أساسي للتنمية السياسية،

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالواضـــح الـــيوم أن هـــناك تحوّلاً كبيراً في توجهات المواطنين السياسية، في مسائل مثل: شـــرعية الحكم والانتخاب، والمواطنة وحقوقها، وحرية التعبير وضرورتها، وقد كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دورٌ رئيسي في تغييرها وتبدّلها .

في عُمان كما في الإمارات وقطر، حيث الضغوط الداخلية ضعيفة واحتمالات العنف الـــشديد غيـــر محـــتملة، والأزمة الاقتصادية لا أثر سلبي واضح لها، فإنه ينظر الى التنمية السياسية كما لو كانت آتية من الأعلى إما لزيادة استرخاء السلطات السياسية فيها، أو لتحسين صورتها في الخارج، أو هي محاولة استباقية لتفادي ما يحدث لأنظمة الجوار من اضطراب نتـــيجة اخـــتلال العلاقـــة بين الحاكم والمحكوم. لكن هذه الدول نفسها ومهما تأخّر الإلحاح الداخلـــي فـــي التعبير السياسي عن ذاته، فإنها تدرك أن بقاء الحال من المحال، وأنها خلال العقـــود الأخيـــرة صنعت القاعدة التي ينطلق منها التغيير السياسي، وما عليها إلا أن تكيّف نفسها مع متطلباته بدل مواجهته.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

والملاحـــظ أيـــضاً أن المـــشكلة الرئيسية لعملية التحديث والتنمية السياسية في دول الخليج العربية هي أنها أطلقت توقعات المواطنين بلا حدود ، فقد ساد الاعتقاد بأن التنمية هي مـــشروع بلا ألم ، فهي لا تتطلب تضحيات لتحقيق أهدافها ، ولا تتضمن نزع الشرعية عن الامتـــيازات الضخمة للقوى المسيطرة اقتصادياً ، كما أنها لا تنشط الفئات الشعبية المتحمسة في مشاريع تنموية وطنية ، ولكنها ضاعفت في الواقع من مصاعبها عن طريق رفع توقعات جميع القوى الاجتماعية ، بينما لم يكن لديها أية أيديولوجية لإبقاء هذه التوقعات في حدود ما يمكن أن تقدمه سياسات الرفاه وهذا هو جوهر التناقض في هذه السياسات .

إن تحـــول دول مجلس التعاون من الرفاه الشكلي إلى الرفاه الإنتاجي سوف يتضمن تغيـــراً فـــي الوعـــي الاجتماعي ، إذ سيرتبط ذلك بمطالبة المجتمع بمراقبة ومتابعة الأداء الحكومي للدولة التي أصبح يساهم في ميزانيتها ، كما أن الاتجاه نحو التخصيص سوف يعني أن الدولـــة لـــن تكـــون في المستقبل رب العمل الأول ، وسيرتب مطالبات وحقوق من قبل القطـــاع الخـــاص على الدولة لأنه سيصبح في هذه الحالة شريكاً لها في امتصاص ضغوط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواطنيها على العمل وإن ستكون قيمة الإنتاجية مختلفة عنها ومرتبطة بالربح والأداء الكفء للعامل أو الموظف [١].

وعلى هذا الأساس فإن البديل للتطور السياسي في هذه الدول خلال المستقبل القريب هــو اتجــاه نظمها السياسية نحو تحقيق أكبر قدر من الانفتاح السياسي والمشاركة السياسية لمواطنــيها بصورة تدريجية وسلمية ، وخاصة أن القوى الراغبة في المشاركة لا تشكك في شــرعية النظم القائمة ، وباستثناء بعض الجماعات الإسلامية المتشددة في بعض الدول وهي محــدودة من حيث حجمها وتأثيرها ، فإن هذه القوى لا تطرح نفسها كبدائل للنظم القائمة ، وتجربة الكويت تبدو ذات دلالات مهمة بالنسبة لدول الخليج العربية الأخرى .

وإذا كانــت دول المجلــس قد اتخذت بعض المبادرات لتحقيق خطوات على طريق الإصــلاح والتنمــية الــسياسية ، فإنه من المهم أن تستمر عملية الإصلاح من ناحية ، ويتم توســيعها مــن ناحــية أخــرى ، وهذا هو المدخل الحقيقي لتمكين هذه الدول من مواجهة استحقاقات وتحديات القرن الحادي والعشرين سواء على الصعيد الداخلي و الخارجي .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

---

(١) ابتــسام الكتبي ، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق ، ص٢٣٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المراجع

**أولاً : الدوريات**


- ابـــراهيم ، حسنين توفيق ، (٢٠٠٣) . الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، **كراسات استراتيجية** ، ع (١٣٠) .

- أبـــو دهـــب ، فـــتوح ، (٢٠٠٣) . المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٣٥) .

- أبو سريع ، محمد ، (٢٠٠٣) . الإمارات بين تحديات الخارج ومتغيرات الداخل ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٣٥) .

- أبوعامود ، محمد سعد ، (٢٠٠١) . التطور الديمقراطي في الوطن العربي والأمن القومي العربي ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٢٥) .

- أبو عامود ، محمد سعيد ، (٢٠٠٣) . التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٣٥) .

- أحمـــد ، مـــشهور إبراهيم ،(٢٠٠٣) . التحولات الديمقراطية في قطر : العوامل الداخلية والخارجية ، مجلة شؤون خليجية ، ع (٣٥) .

- آل حبيل ، ذاكر ، (١٩٩٩) . التغيير والتجديد في الحياة الإنسانية : مدخل لنظرية التغيير الاجتماعي ، **مجلة الكلمة** ، ع (٢٣) .

- أيوب ، مدحت ، (٢٠٠٣) . نحو منظور جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٣٢) .

- جودت ، بهجت وجوهر ، حسن ، (١٩٩٦) . عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : ارهاصات الداخل وضغوط الخارج ، **المستقبل العربي** ، ع (٢١١) .

- حـــافظ ، ســـمير فـــاروق ، (٢٠٠٣) . الـــتحول الديمقراطي في عمان : نحو مزيد من المشاركة ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٣٥) .

- حـــافظ ، ســـمير فـــاروق ، (٢٠٠٣) . الـــتحول الديمقراطي في عمان : نحو مزيد من المشاركة ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٣٥) .

- الحـــسن ، عمـــر ، (٢٠٠٣) . الـــتطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون : المظاهر والدلالات ، **كراسات استراتيجية خليجية** ، ع (٣٩) .


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خلـيفة ، محمـد ، (٢٠٠١) . الإصلاح السياسي في البحرين : المظهر والدلالة ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٢٥) .

- الـشريفي ، نداء ، (٢٠٠٣) . التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها ، **مجلة دراســـات** ، ع (١١) .

- عـبد الغنـي ، محمـد شحات ، (٢٠٠١) . تجربة الإصلاح السياسي في سلطنة عمان : المنطلقات والمعوقات ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٢٥) .

- علـي ، يوسـف غلـوم ، ( ١٩٩٦) . تأثير الديونيات في عملية المشاركة السياسية في الكويت ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، ع (٣) .

- العنانـي ، خلـيل ، (٢٠٠٤) . مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مجلة السياسة الدولية ، ع (١٥٦).

- الكتبـي ، ابتـسام سهيل ، (٢٠٠٠) . التحولات الديمقراطية في بلدان الخليج ، **المستقبل العربي** ، ع (٢٥٧) .

- كشك ، أشرف محمد ، (٢٠٠٣) . تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع (١٥٤) .

- مـصطفى ، محمـد ، (٢٠٠١) . خطـوات التحول الديمقراطي في قطر ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٢٥) .

- موسـى ،عبد الله ، (٢٠٠١) . ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول ، **مجلة النبأ** ، ع (٥٨).

- نبوي ، أحمد ، (٢٠٠٣) . مسيرة الإصلاح والتغيير في البحرين ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٣٥) .

- النجار ، باقر ، (١٩٩٦) . البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية ، **عالم الفكر** ، ع (٤) .

- نشأت ، نشوة ، (٢٠٠١) . الإمارات وحركة إصلاحية سياسية واقتصادية تستدعي التوقف ، **مجلة شؤون خليجية** ، ع (٢٥) .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانياً : الكتب**


- إدريس ، محمد السعيد ، (٢٠٠٠) . **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- آل ثاني ، فهد بن عبد الرحمن ، (٢٠٠١) . **استراتيجية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي** ، الدوحة : دار الشرق للنشر والتوزيع .

- الأنصاري ، جابر ، (١٩٩٩) . **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولجيا الإسلام : مكونات الحالة المزمنة** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

- بادي ، بيرتراند ، (٢٠٠١) . **التنمية السياسية** ، بيروت : مؤسسة الانتشار العربي .

- الحسن ، يوسف ، (١٩٩٩) . **مستقبل دولة الرفاه في الخليج : نموذج لدولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة** ، دار الخليج للكتب .

- عارف ، نصر محمد ، ( ١٩٩٤) . **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ، (ط٢) . الرياض : الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي .

- علي ، محمد ، (١٩٨٥) . **دور المثقفين في التنمية السياسية** ، القاهرة : دار الكتب .

- العمري ، بكر عمر وهاشم ، وحيد حمزة ، (١٩٩٢) . **النظام السياسي السعودي**، جدة : دار الفنون للطباعة والنشر .

- غانم ، عبد المطلب ، (١٩٨١) . **دراسة في التنمية السياسية** ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق.

- الفالح ، متروك ، (٢٠٠٢) . **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن** ، (ط١)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- قرم ، جورج ، (١٩٨٥) . **التنمية المفقودة** ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر .

- الكواري ، على ، (٢٠٠٢) . **الخليج العربي والديمقراطية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- المرزوعي ، محمد سالم عبيد ، (٢٠٠٣) . **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات : دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية** ، دبي: مركز الخليج للأبحاث.


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مركز الخليج للأبحاث ، (٢٠٠٤) . مجموعة من المحررين ، **الخليج في عام ٢٠٠٣** .

- مرهون ، عبد الجليل ، (١٩٩٧) . **امن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت : دار النهار .

- مـــنجود ، مصطفى ، (١٩٩٤) . **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير** ، جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية .

- النقـــيب ، خلدون ، (١٩٩٦) . **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت** ، بيروت: دار الساقي .

- هدية ، عبدالله ، (١٩٨٨) . المشاركة والتنمية : قضايا في التنمية السياسية ، القاهرة .

- هـــيجوت ، ريتشارد ، (٢٠٠١) . **نظرية التنمية السياسية** ، (ط١) ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية .

- وهـــبان ، احمد ، (٢٠٠٠) . **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر .

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

**ثالثاً : فصل في كتاب محرر**

- صويص ، سليمان ، (٢٠٠٣) . ملاحظات حول منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنـــسان ، فـــي : **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن** ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية.

**رابعاً : وقائع المؤتمرات**

- إبراهيم ، سعد الدين ، (١٩٨٤) . مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، **ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

- غـــباش ، محمد عبيد ، (٢٠٠٤) . الدولة الخليجية : سلطة أكثر من مطلقة ، مجتمع أقل مـــن عاجز ، **منتدى التنمية (الاجتماع السنوي الخامس والعشرون تحت عنوان : متطلبات الإصلاح في دول الخليج : رؤية من الداخل)** ، البحرين ، ١٤ إلى ١٦ يناير ٢٠٠٤.

- لوتشياني ، جياكومو ، (١٩٩٥) . ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العـــالم العربـــي الإسلامي ، **الندوة الفكرية التي نظمها المركز الإيطالي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٩٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المركـــز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، (٢٠٠١) . **ندوة حول الهجمات الإرهابية علـــى الولايات المتحدة وتداعياتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الاثنين، ١٠ ديسمبر .

**خامساً : منشورات المؤسسات**

- مركـــز الأردن الجديـــد للدراســـات ، (٢٠٠٢) . **القوانـــين المنظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني : قضايا المجتمع المدني** ، عمان .

- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٠٤) . المجلس الاستشاري الخليجي العربي : **واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي** ، القاهرة .

- المركـــز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٠٣) ، **الإصلاح السياسي في الخليج** ، سلسلة قضايا الخليج ، ع (٢٢) ، الكويت .

- المركـــز الدبلوماســـي للدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٠٣) ، **دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات عراق ما بعد صدام** ، سلسلة قضايا العراق ، ع (٤) ، الكويت .

- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٠٣) . **الاستفتاء على الدستور الدائم : قراءة في المشهد السياسي القطري** ، الكويت .

- المركـــز الدبلوماســـي للدراسات الاستراتيجية ، (٢٠٠٣) . **التحديث السياسي في الخليج واقع وأفاق** ، الكويت .

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (٢٠٠٣) . **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ -٢٠٠٣** ، القاهرة .

**ثامناً : الصحف**

**أ. الخبر**

- البيان ، أبو ظبي ، ع (١١٣٠٨) ٤ مارس ، ٢٠٠٤.

- الوطن ، الدوحة ، ع (٧٥٣١ ) ، ١ مارس ، ٢٠٠٤ .

- الوطن ، الدوحة ، ع (٧٥٦٤ ) ، ٦ أبريل ، ٢٠٠٤ .

- الوطن ، الكويت ، (١١٨٥٢) ، ٢٤ مارس ، ٢٠٠٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ب. غير الخبر**

- الإمـــام ، غـــسان ، المجـــتمع المدنـــي : إشكالية تسييس العشيرة ، الشرق الاوسط ، ٢١ أكتوبر٢٠٠٣ .
- الأنـــصاري ، محمد جابر ، بين تجديد بحريني وتجربة كويتية وبداية قطرية ، الحياة ١٤ يوليو٢٠٠٢ .
- بشارة ، عبد الله ، الملف الخليجي الساخن في واشنطن ، السياسة ، ٤ يونيو ٢٠٠٣ .
- بشارة ، عبد الله ، الخليج والتنمية السياسية ، السياسة ، ١٤مايو ٢٠٠٣ .
- بن محفوظ ، عبد الله مرعي ، لجنة سعودية لحقوق الإنسان ، الحياة ، ٢٤ مايو ٢٠٠٣ .
- الحمادي ، محمد ، الديمقراطية : الخيار الاستراتيجي الذي لا يمكن تجاهله ، الاتحاد ، ٨ يناير ٢٠٠٣ .
- الحنيزي ، نجيب ، منتدى التنمية ، الوطن ، ع (٦٣٧) ، ٢٨ يوليو ٢٠٠٢.
- حوار مع الدكتور محمد مصالحة ، جريدة الرأي ، ع (١٢١٣٣) ، ٨ يناير ٢٠٠٣.
- الخليج يحتاج للديمقراطية دون التأجيل أو حرق المراحل ، الوطن ، ١٨ إبريل ٢٠٠٤.
- الرميحي ، محمد ، ارتباك أهل الخليج أم إرباكهم ، الرأي العام ، ١٤ يناير ٢٠٠٣ .
- الـــزميع ، علي ، المستجدات السياسية الدولية وتأثيرها على الخليج ، الأنباء ، ٢١ يناير ٢٠٠٣.
- السويدان ، يوسف ناصر ، الإصلاح في السعودية ، السياسة ، ١٣ فبراير ٢٠٠٣ .
- عبد الملك ، أحمد ، بين المفاهيم الخليجية العربية والمفاهيم والغربية والأمريكية ، الاتحاد ، ١٣ فبراير ٢٠٠٣ .
- عبد الملك ، أحمد ، ديمقراطية بمواصفات خليجية ، الاتحاد ، ٨ اغسطس ٢٠٠٢ .
- العجمي ، سعد بن طفلة ، الإصلاح في الخليج ، الاتحاد ، ٥ فبراير ٢٠٠٣ .
- العفيفـــي ، فتحـــي ، الخلـــيج العربي ، البحث عن مسار في عالم متغير ، الأهرام ، ١٧ فبراير ٢٠٠٣ .
- العيسى ، شملان يوسف ، حتى لا تضيع فرصتنا للتغيير ، السياسة ، ٢٣ فبراير ٢٠٠٣.
- العيسى ، شملان يوسف ، إشكالية في الخليج ، الاتحاد ، ١١ يونيو ٢٠٠٣ .
- الغبرا ، شفيق ناظم ، الاستعداد للمرحلة المقبلة في منطقة الخليج ، الرأي العام ١١ نوفمبر ٢٠٠٣ .
- الكواري ، حمد عبد العزيز ، أن الأوان للتصرف بمسؤولية ، الحياة ، ١٤ يناير ٢٠٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اللاحم ، عبد الرحمن محمد ، الإصلاح في السعودية ، الوطن ، ٤ فبراير ٢٠٠٣ .

- المصالحة ، محمد ، التنمية السياسية : المفهوم والتطبيق ، العرب اليوم ، ٢٦ مارس ٢٠٠٣ .

- منسي ، أحمد ، الديمقراطية الآن ، الأهرام ، ١٨ إبريل ٢٠٠٣.

- النعيمي ، عبد الرحمن محمد ، مؤشرات خليجية باتجاه الإصلاحات السياسية ، الخليج ٧ فبراير ٢٠٠٣ .

- ولد الشيخ ، محمد وراشد ، عبد الله ، المجتمع الخليجي يواجه أزمة تنمية شاملة ، الوطن ، ع (١٣) ، أبريل ، ٢٠٠٤ .

**تاسعاً : الإنترنت**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (عمان) ، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٥/٢: على الرابط التالي :

**http://www.undp-pogar.org/arabic/countries/oman/gender.html**.

- ثابت ، أحمد ، الشرق الأوسط الكبير ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، ٣/٤/ ٢٠٠٤ ، تاريخ الدخول ، ٢٠٠٤/٥/١٩ ، على الرابط التالي :

**http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml**

- جباعي ،جاد الكريم ، مدخل إلى مفهوم المجتمع المدني ، موقع لجنة إحياء المجتمع المدني في سوريا على شبكة الإنترنت :

**http://www.almowaten.org/dforum/page11.asp**.

- جعفر ، هشام ، العمل الأهلي : رؤية إسلامية ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٥ : على الرابط التالي :

**http://www.islamonline.net/iol-arabic/qadaya/hadaraq/hadaraqa1.asp**.

- الحسن ، عمر ، آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي ، موقع قضايا الخليج على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٥ : على الرابط التالي :

**http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article005.htm**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ردود الفعـــل العربية حول مشروع (الشرق الأوسط الكبير) ، موقع أخوان اون لاين على شـــبكة الإنترنت ، ٢٠٠٤/٢/٢٩ ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٥/١٢ : على الرابط التالي :

**http://ikhwanonline.net/Article.asp?ID=5087&SectionID=306.**

- عـــارف ، نـــصر ، مفهـــوم التنمية ، موقع إسلام اون لاين على شبكة الإترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٢ : على الرابط التالي :

**http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp**

- العكيـــر ، عـــبد النبي ، الديمقراطية المعاقة في الخليج ، موقع الحوار المتمدن على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٥ : على الرابط التالي :

**http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13699**

- عـــويس ، رمضان ، ازدهار المجتمع المدني : هل يدعم الديمقراطية الخليجية ؟ ، موقع إســـلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٥ : على الرابط التالي :

**IslamOnline/Arabic/politics/2000/10/article3.shtml**

- غليون ، برهان ، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره: من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، موقع لجنة إحياء المجتمع المدني في سوريا على شبكة الإنترنت تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/١٠ : على الرابط التالي :

**http://www.almowaten.org/dforum/page11.asp.**

- الكيالي ، ماجد ، الهجمة الأمريكية على المنطقة العربية كمدخل للهيمنة على العالم ، موقع مـــيدل إيـــست اون لاين على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول ٣٠٠٣/٤/١٠ : على الرابط التالي :

**www.middle-east-online.com**

- منيسي ، أحمد ، الانفتاح السياسي في الخليج.. بين المحفزات والمعوقات ، ٢٠٠٣/٨/٢٦ ، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت ، تاريخ الدخول إلى الموقع ، ٢٠٠٤/٤/٢٩ : على الرابط التالي :

**http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/08/article14.shtml**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# The Future of Political Development in The Gulf Cooperation Council States

**By**

**Abdullaha Msha`an Al-Sheamy**

**Supervisor**

**Prof. Faisal Odeh Al-Rfouh**

## Abstract

This study aimed to discuss the political development process in the Gulf Cooperation Council States, and the democratic transition steps are taken by these states, and the effectiveness of the local, regional and international conditions on this process and its future. Beside studying the general characteristics of Arab Gulf societies and the effect of social and economic developments it witnessed on the political development process these states currently live, that by evaluating Arab Gulf states experiment in political development and the factors which influenced on the political development process delaying, in addition to spot the light on some models and the political development process in it with results it achieve in this field.

Study include four chapters, the first one was a theoretical introductory, it dealt with the concept of political development and other related concepts. Where the second discussed the internal factors which push toward the political development in Arab Gulf states. The third chapter dealt with the external factors which push toward the political development in these states, specially the American policy in Arab Gulf after 11th September, and the impact of the American war on Iraq on political development in Gulf region.

Chapter four was destining to discuss the future of political development in Arab Gulf states by clarify the nature and domains of desired political development and reform in Arab Gulf states, in addition to define the

www.manaraa.com

hindrances and challenges which opposite the future of political development in these states.

The study concluded that the recent and important political advancements in The Gulf Cooperation Council States represent a form of the response to the necessity of development and changing which imposed by the internal and external environments in the same time, but this response still not enough in the light of contemporary and accelerated changes, which require a qualitative development in the response styles, and these states should accelerate the political development processes and making real endeavors to achieve as much as possible of political openness and political participation from its citizens step-by-step and in peacefully manner.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com